بسم الله الرحمن الرحيم

حزب العدالة والتنمية

ⵓⵔⵖⵓⵙⵓ ⵏ ⵜⵓⵎⵙⵓⵡⵉⵜ ⴰ ⵜⵓⵎⵏⵎⵜ

Parti de la Justice et du Développement

تقييم حزب العدالة والتنمية للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

تبديد الثقة

تفاقم الهشاشة

تعطيل التنمية

الثلاثاء 07 شوال 1445هـ موافق 16 أبريل 2024م

فهرس المحتويات:

تقديم: 5

مرجعية التقييم: 6

المحور التمهيدي- تقديم السياق الدولي والوطني: 8

أولا- السياق الدولي: 8

ثانيا- القضية الفلسطينية وطوفان الأقصى: 8

ثالثا- قضية وحدتنا الترابية: 9

رابعا- ورش مراجعة مدونة الأسرة: واجب التحفظ والمسؤولية الوطنية في ورش حيوي ومصيري: 9

خامسا- زلزال الحوز وَالْهَبَّةُ الأصيلة والمشرفة الرسمية والشعبية: 10

المحور الأول- تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال السياسي والديمقراطي والحكامة: 12

أولا- استحقاقات 08 شتنبر 2021 وأزمة المشروعية والثقة: 12

ثانيا- إضعاف المؤسسات وتكريس أزمة الثقة وضعف الكفاءة في التدبير 13

(1إضعاف مؤسسة رئاسة الحكومة وتدبيرها بنفس حزبي و إقصائي: 13

1)إضعاف المؤسسة التشريعية والتدبير التحكمي للبرلمان: 15

(2الفوضى والارتجالية والارتباك والتسرع في مجال التشريع: 18

3)ملفات الفساد وفقدان الثقة في المؤسسات المنتخبة وتراجع في مؤشر إدراك الفساد: 19

4)تفاقم وضعية تضارب المصالح بشكل غير مسبوق: 20

5)فشل مُدَوٍ في التعامل مع الاحتجاجات واللجوء المكثف لإنفاق الاسترضاء: 21

6)استشهاد محتشم بالنموذج التنموي الجديد في القول، وتجاهل تام في الفعل: 21

(7افتقاد التصور الواضح والجرأة اللازمة بخصوص الإصلاحات الهيكلية الضرورية: 22

(8الحقوق والحريات الغائب الأكبر في هندسة وعمل الحكومة: 23

(9تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية- كلام كثير واتهامات باطلة وفعل منعدم: 24

10)العودة المتكررة لتعليق عجز وفشل الحكومة على الحكومتين السابقتين - أزمة الماء نموذجا: 25

المحور الثاني- تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال الاجتماعي: 28

أولا- ضعف الحصيلة الاجتماعية للحكومة بالمؤشرات والأرقام الرسمية: 29

ثانيا- ارتباك وتخبط في تفعيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية:.....31
ثالثا- توقف غير مسبوق للمنظومة التعليمية وإصلاح خارج الإطار القانوني وبمقاربة انفرادية و إقصائية:.....36
رابعا- الحوار الاجتماعي مقاربة إقصائية وقطاعية ضيقة وتلكؤ في تنفيذ الالتزامات:.....37
المحور الثالث- تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال الاقتصادي:.....39
أولا- ضعف الحصيلة الاقتصادية والمالية للحكومة بالمؤشرات والأرقام الرسمية:.....42
ثانيا- معالم السياسة الليبرالية المتغولة للفعل الاقتصادي والمالي للحكومة:.....43
1)التواطؤ المكشوف والممارسات المنافية للمنافسة في سوق المحروقات؟.....43
2)تضارب المصالح في الصفقات العمومية الكبرى؟.....44
3)تنزيل الحكومة للإصلاح الجبائي بشكل انتقائي وبسرعتين مختلفتين:.....45
4)التعقيدات والانتقائية في تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار والتأخر في وضع التعاقد الوطني للاستثمار:.....47
ثالثا- تفصيل النتائج الضعيفة على مستوى المؤشرات الاقتصادية والمالية:.....49
1)عدم قدرة الحكومة على الرفع من وتيرة النمو إلى معدل 4%:.....49
(2تسجيل أرقام قياسية ومتزايدة لعدد الشركات المفلسة:.....49
(3تراجع تدفقات الاستثمارات الخارجية الموجهة للمغرب:.....51
4)عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزامها بإحداث مليون منصب شغل صاف على الأقل:.....53
(5سوء تقدير الحكومة وفشلها في رفع نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل إلى 30%:.....57
6)تسجيل موجة تضخم غير مسبوقة بروافع خارجية وداخلية:.....58
7)تراجع مستوى استهلاك الأسر في ظل فشل الحكومة في معالجة موجة التضخم:.....59
(8سوء تقدير الحكومة وفشلها في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية:.....61
9)تفاقم دين الخزينة الإجمالي والداخلي والخارجي:.....63
10)تقليص -غير حقيقي- لعجز الميزانية باللجوء غير المسبوق "للتمويلات المبتكرة":.....64
خاتمة:.....66

فهرس الرسوم البيانية:

الرسم البياني رقم 1: الحصيلة المرحلية التشريعية بمجلس النواب - المقارنة بين مشاريع ومقترحات القوانين..... 16
الرسم البياني رقم 2: الحصيلة المرحلية التشريعية بمجلس المستشارين - المقارنة بين مشاريع ومقترحات القوانين..... 16
الرسم البياني رقم 3: الحصيلة المرحلية لجواب الحكومة على الأسئلة الكتابية بمجلس النواب..... 17
الرسم البياني رقم 4: المتابعات القضائية في صفوف البرلمانيين في الولاية التشريعية الحالية..... 20
الرسم البياني رقم 5: تطور حجم الاستثمار العمومي (بمليار درهم) 47
الرسم البياني رقم 6: تطور عدد الشركات المفلسة سنويا..... 50
الرسم البياني رقم 7: تطور عدد الشركات المنشأة سنويا 50
الرسم البياني رقم 8: تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية بالمغرب (بمليار درهم)..... 51
الرسم البياني رقم 9: تطور موارد الاستثمارات المباشرة الخارجية بالمغرب (بمليار درهم) 51
الرسم البياني رقم 10: تطور نفقات الاستثمارات الخارجية بالمغرب (بمليار درهم)..... 52
الرسم البياني رقم 11: تطور نفقات وموارد وتدفقات الاستثمارات المباشرة المغربية بالخارج (بمليار درهم) 52
الرسم البياني رقم 12: تطور عدد صافي مناصب الشغل المحدثة سنويا 53
الرسم البياني رقم 13: تطور معدل البطالة السنوي 54
الرسم البياني رقم 14: تطور معدل البطالة لدى مختلف الفئات 54
الرسم البياني رقم 15: تطور معدل النشاط..... 55
الرسم البياني رقم 16: تطور عدد المقاولين الذاتيين 56
الرسم البياني رقم 17: تطور معدل نشاط النساء 58
الرسم البياني رقم 18: تطور معدل التضخم السنوي..... 58
الرسم البياني رقم 19: تطور معدل التضخم السنوي الكلي والكامن 59
الرسم البياني رقم 20: تطور معدل استهلاك الأسر 60
الرسم البياني رقم 21: تطور مؤشر جيني 62
الرسم البياني رقم 22: تطور دين الخزينة الإجمالي والداخلي والخارجي (بمليار درهم)..... 63
الرسم البياني رقم 23: تطور دين الخزينة الإجمالي والداخلي والخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (بمليار درهم) 63
الرسم البياني رقم 24: تطور دين الخزينة الإجمالي والداخلي والخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (بمليار درهم) 64
الرسم البياني رقم 25: تطور مستوى مؤشر ثقة الأسر منذ 2008 68

فهرس الجداول:

الجدول رقم 1: أهم إجراءات البرنامج الحكومي في المحور الاجتماعي خلال الفترة 2021 - 2026 28
الجدول رقم 2: الحصيلة الحكومية المرحلية في المجال الاجتماعي خلا ل الفترة 2021 - 2024 29
الجدول رقم 3: أهم إجراءات المحور الاقتصادي في البرنامج الحكومي خلا ل الفترة 2021 - 2026 41
الجدول رقم 4: الحصيلة الحكومية المرحلية في المجال الاقتصادي والمالي خلا ل الفترة 2021 - 2024..... 42
الجدول رقم 5: تطور موارد (بما فيها الرصيد المرحل) ونفقات صندوق إنعاش الاستثمارات (بمليون درهم)..... 48
الجدول رقم 6: تطور واردات الأبقار والأغنام قبل وبعد الإعفاءات الحكومية 61
الجدول رقم 7: حصيلة التمويلات المبتكرة منذ انطلاقها سنة 2019..... 64
الجدول رقم 8: الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021-2026 66
الجدول رقم 9: ما تحقق -جزئيا- من الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021-2026..... 66
الجدول رقم 10: ما لم يتحقق من الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021-2026 67

تقديم:

يعتبر حزب العدالة والتنمية من موقعه في المعارضة أن متابعته ومر اقبته للعمل الحكومي ولتدبير الشأن العام الوطني والترابي يدخل من جهة أولى في صميم الواجب والمسؤوليات كما أناطها الفصل 7 من الدستور بالأحزاب السياسية حيث كلفها بتأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، والمساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين؛ **ومن جهة ثانية في المسؤوليات التي خص بها الفصل 10 من الدستور المعارضة البرلمانية** حيث ضمن لها مكانة تخولها حقوقا، من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية، وأوجب عليها في المقابل المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة.

ولهذا الغرض، وباعتبار أن هذه الحكومة قد استوفت نصف ولايتها وأن رئيسها راسل البرلمان ليخبره بعزمه على تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة برسم الفترة من أكتوبر 2021 إلى أبريل 2024 تطبيقا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور الذي ينص على أن: "**يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.**"

وستساهم مجموعتنا بمجلس النواب من موقعها بالمعارضة في هذه المحطة الدستورية المهمة التي كرسها دستور المملكة لسنة 2011 باعتبارها مناسبة سياسية تجعل الحكومة وجها لوجه أمام وعودها والتزاماتها وكفاءتها، وتضع السلطة التنفيذية في موضع المسائلة والمحاسبة، أمام البرلمان وأمام الرأي العام، وذلك انطلاقا من التزامات البرنامج الحكومي الذي قدمه رئيس الحكومة المعين يوم 11 أكتوبر 2021 أمام البرلمان، وصوتت لصالحه أحزاب الأغلبية المكونة للحكومة، وتلك المنتسبة إليها بمجلس النواب يوم 13 أكتوبر 2021، وذلك تجسيدا للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، وللفصل الذي كرسه الدستور بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يساهم في استرجاع الثقة في المؤسسات وفي العمل البرلماني والممارسة السياسية والحزبية.

وباعتبار أن الحزب لم ينتظر هذا الموعد وهذه المحطة ليقوم بواجبه في المعارضة والتعبير عن مو اقفه والتنبيه إلى اختلالات العمل الحكومي والمطالبة بالتصحيح، وهو ما جسدته بلاغات مجلسه الوطني وأمانته العامة وتقاريره السياسية والمو اقف والتدخلات والمبادرات الرقابية لمجموعته النيابية وندو اته الصحفية ومهرجاناته و أنشطته الحزبية وبيانات هيئاته المجالية، حيث عبر الحزب في حينه ودون تأخر عن مواقفه من عدة قضايا تهم أمتنا ووطننا سواء تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية أو قضية وحدتنا الترابية أو ورش مراجعة مدونة الأسرة أو العديد من القضايا التي تهم الحقوق والحريات وغلاء الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وعجز الحكومة التواصلي والتدبيري وعدم وفائها بمجموعة من وعود برنامجها الحكومي وفشلها في تدبير مجموعة من الأزمات الاجتماعية، بالإضافة إلى ملفات الفساد التي انفجرت بشكل غير مسبوق لدى المنتخبين في عهد هذه الحكومة، وعودة رئيسها المرضية والاأخلاقية لتحميل المسؤولية لمن سبقه بالرغم من أنه وحزبه شكلا طرفا أساسيا وجزءا لا يتجزأ من الحكومتين السابقتين.

لذا، فإننا في حزب العدالة والتنمية قررنا أن نبادر لنقدم تقيمينا وقراءتنا في الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة ودون أن ننتظر ما سيقدمه رئيس الحكومة، إذ لا ننتظر ولا نتوقع -بحكم متابعتنا عن كثب وعن قرب للعمل الحكومي- أن يأتينا رئيس الحكومة بجديد في هذا الباب، فقد سبق للحكومة أن أصدرت كتابا في أكتوبر 2022 تلخص فيه حصيلة سنتها الأولى، كما أن أجوبة رئيس الحكومة في البرلمان -على قلتها- تركز بالأساس على الحصيلة، أضف إلى ذلك ما يقدمه في لقاءات حزبه، والبلاغ الأخير لاجتماع الأغلبية الحكومية، والتقارير العامة والقطاعية المصاحبة لقوانين المالية، ومختلف المعطيات والمؤشرات والأرقام، والتقارير والمنشورات الرسمية، كلها عناصر متوفرة وتعطي صورة كاملة وواضحة شكلا ومضمونا عن الحصيلة المرحلية لهذه الحكومة في كل المجالات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والحكامة وغيرها...دون أن نتحدث عن الشعور والإحساس العام الذي خلفته هذه الحكومة لدى عموم المواطنين والمواطنات، والذي جعل مستوى مؤشر ثقة الأسر يصل في عهد هذه الحكومة إلى الحضيض ويسجل أدنى مستوى له منذ بداية احتسابه رسميا سنة 2008.

مرجعية التقييم:

إننا ونحن نقيم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، ونقف على ما تحقق وما لم يتحقق من إنجازات منذ تنصيبها في 13 أكتوبر 2021، فإننا نجدد -كما كنا دائما- التأكيد أن عملية التقييم لا بد أن تستند إلى مرجعية واضحة وأن تُبنى على منهجية موضوعية، لتجنب الوقوع في منزلق التبخيس والتيئيس، أو في متاهات التضخيم والمبالغة.

وسننطلق في هذا التقييم من موقع تجربة 10 سنوات من التدبير الحكومي يجعلنا مُلمين بشروط وإمكانات وإكراهات التدبير الحكومي، ومدركين بموضوعية لمختلف الإمكانات والفرص المتوفرة والتحديات، كما أن مناقشتنا لعمل الحكومة ليست وليدة هذه اللحظة، بل هو تقييم مبني على متابعة حثيثة وقريبة ومتواصلة وعن كثب للعمل الحكومي وهو ما كرسه التقارير السياسية المتتالية لحزبنا ومواقفه وبلاغاته العديدة وندواته وتدخلات ومواقف مجموعتنا النيابية، والتي تفاعلت كلها وبانتظام مع عمل الحكومة سواء في الساحة السياسية والحزبية أو داخل البرلمان.

كما أنه تقييم يعتمد على مصادر وتقارير رسمية للحكومة نفسها ولمؤسسات وطنية من مثل بنك المغرب، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للحسابات، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وتقارير البرلمان...، مع الانفتاح على ما تنتجه مختلف المؤسسات الرسمية الدولية والبحثية والمدنية من تقارير وبحوث ودراسات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية...).

لذا، فإننا في العدالة والتنمية، وعلى نفس المنهجية التي اعتمدناها في السابق، وتوخيا للموضوعية والإنصاف، سنقيم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة بالاستناد إلى ما تم الالتزام به على مستوى البرنامج الحكومي 2021-2026، باعتباره وثيقة تعاقد بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ومن خلالهما مع الرأي العام، لنقارن بين الالتزامات والتعهدات والأهداف الإجرائية والرقمية التي التزمت بها الحكومة، وما تحقق على أرض الواقع من إنجازات أو تراجعات، بلغة الأرقام وبالاستناد إلى مؤشرات أداء موضوعية، دون أن نغفل بطبيعة الحال السياق الذي يحكم هذه الحكومة بالنظر لما وصم استحقاقات 08 شتنبر 2021 وآثارها الجارية على سمعة وأداء البرلمان؛ وعلى سمعة وأداء الحكومة؛ وعلى سمعة وأداء الجماعات الترابية، باعتبار أن الأغلبية الحكومية الحالية هي نفسها الممتدة على المستوى الترابي تؤثر فيه وتتأثر به.

وبناء على ما سبق، واستحضارا لما تضمنته وثيقة البرنامج الحكومي 2021-2026، وما سبقه من شعارات ووعود انتخابية، وما تبعهما من عودة متكررة وبنعوت قدحية للحكومتين السابقتين، اللذين كان رئيس الحكومة وحزبه جزءا وطرفا أساسيا لا يتجزأ منهما، سنباشر في حزب العدالة والتنمية تقييمنا للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة برسم الفترة من أكتوبر 2021 إلى أبريل 2024 دون الإغراق في تقييم تجزيئي أو قطاعي لهذه الحصيلة، وسنحاول أيضا استشراف المستقبل في محاولة لدراسة نسب احتمال قدرة هذه الحكومة على استدراك هذه الحصيلة فيما تبقى من عمرها، أخذا بعين الاعتبار طريقة عمل هذه الحكومة والنتائج التي سجلتها إلى الآن.

وستتناول هذه الوثيقة المحاور التالية:

المحور التمهيدي- تقديم السياق الدولي والوطني؛

المحور الأول- تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال السياسي والديمقراطي والحكامة؛

المحور الثاني- تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال الاجتماعي؛

المحور الثالث- تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال الاقتصادي.

المحور التمهيدي- تقديم السياق الدولي والوطني:

أولا- السياق الدولي:

تأتي هذه المحطة الدستورية ضمن سياق دولي و إقليمي معقد، عنوانه الأبرز هو إرهاصات ومخاض عسير لنظام دولي جديد بمحاور متعددة تحاول أن تقطع مع أحادية سيطرة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما أفضى إلى وضع من اللاستقرار ومن غياب الرؤية و اللايقين في العلاقات الدولية، كان من بين تجلياتها نشوب حروب متواصلة كتلك بين روسيا وأوكرانيا، والحرب الاقتصادية بأبعاد عسكرية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، أضف إلى ذلك الوضع الإقليمي المضطرب والمتأزم والحروب المستعرة وعدم الاستقرار في عدة دول من منطقتنا الإفريقية والعربية والإسلامية، وهي تحولات كبيرة تطرح بحدة موضوع السيادة الوطنية والترابية بكل تجلياتها، سيادة تمس الوحدة الجغرافية للدول، وقراراها الوطني، وقيمها وقدرتها على كسب رهان الاستقرار والتنمية والحفاظ على هويتها ومقدراتها... أضف إلى ذلك ما خلقته جائحة كورونا من جراح وأسئلة وتحديات صحية واقتصادية واجتماعية وآثارها على الاقتصاد الكوني والتجارة العالمية وسلاسل الإنتاج والتموين وأعادت طرح أسئلة وتحديات كبيرة بخصوص السيادة الاقتصادية والغذائية والصحية، وسؤال ضمان الأمن الوطني في كل هذه المجالات.

ثانيا- القضية الفلسطينية وطوفان الأقصى:

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لقد أحيى طوفان الأقصى هذه القضية العادلة من جديد وأخرجها من منطق وإرادة التصفية الذي أريد لها وفرضها على أجندة العالم كله بعدما أريد تصفيتها نهائيا وفرض التطبيع مع الكيان الصهيوني، لكن إيمان وعقيدة وإرادة وثبات واستعداد المقاومة الفلسطينية الباسلة جعلها تقف بثبات في وجه الاحتلال الصهيوني الغاشم المتواصل على الفلسطينيين منذ أزيد من 76 سنة، وفي مواجهة حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها الكيان الصهيوني الغاصب منذ 07 أكتوبر سواء في قطاع غزة أو في باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة والمجازر التي يقترفها يوميا الكيان الصهيوني الغاصب، في ظل تواطؤ مخز ودعم مباشر دولي بالمال والسلاح و"الفيتوهات" وصمت وخذلان عربي وإسلامي غير مسبوق، وهي جرائم ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وحرب إبادة جماعية وتطهير عرقي، طالبت معها محكمة العدل الدولية في قرارها الأخير إلى ضرورة وقف هذا العدوان، في الوقت الذي تظل فيه المؤسسات الدولية عاجزة أمام التحالف الصهيوأمريكي عن إيقاف هذه المجازر التي تستهدف المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ. وهي حرب فضحت أيضا الطبيعة الإجرامية لهذا الكيان المحتل وقناعاته العنصرية والنازية أمام العالم أجمع وانكشفت معه حقيقته العنصرية والإحلالية وسعيه إلى تهجير الفلسطينيين وتصفية حقهم وحلمهم في طرد الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وأسقطت بالتالي مسار التطبيع مع هذا الكيان الإجرامي شعبيا في انتظار أن يسقط وينتهي رسميا.

ثالثا- قضية وحدتنا الترابية:

وعلى مستوى ملف وحدتنا الترابية، سجل بلدنا نجاحات مهمة على أصعدة مختلفة، خصوصا مع تزايد حجم الإجماع الدولي حول جدية ومصداقية المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي، والذي تجلى في الوتيرة المتزايدة لفتح العديد من التمثيليات الديبلوماسية، وتعبير مجموعة من الدول على رغبتها في الاستثمار بأقاليمنا الجنوبية، وارتفاع عدد الدول التي سحبت اعترافها بجبهة "البوليساريو"، والحضور القوي للمغرب في إفريقيا وفي الاتحاد الإفريقي، مما أدى إلى انحسار قوي وأزمة وجودية لدى الانفصاليين وأطروحتهم المتهافتة، حيث لم يبق لخصوم وحدتنا الترابية سوى اللجوء إلى محاولات فاشلة للتشويش على بلادنا في الأمم المتحدة أو في الاتحاد الأوروبي أو في الاتحاد الإفريقي أو أمام بعض الهيئات القضائية و المنظمات الحقوقية أو من خلال انتهاك وقف إطلاق النار من قبل مليشيات "البوليساريو"، وهي محاولات بئيسة تلقى في كل مرة فشلا ذريعا أمام قوة الحق المغربي الثابت على أقاليمه الجنوبية ووحدة جبهته الداخلية الملتفة وراء جلالة الملك في الدفاع عن وحدتنا الوطنية والترابية، وأمام حكمة ورباطة جأش وصرامة قواتنا المسلحة الملكية الباسلة ومختلف القوات المرابطة على الحدود بكل تفان وصبر وإخلاص تحت قيادة جلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

وهي مناسبة للإشادة بالسياسة الحازمة لجلالة الملك حفظه الله في هذا المجال، والتي أفرزت دينامية متصاعدة ومتعددة الأبعاد التي تعرفها العلاقات المغربية الإسبانية، وهو ما أكدته المواقف الجديدة الإيجابية والبناءة لإسبانيا بخصوص قضية الصحراء المغربية والتي تعتبر المبادرة المغربية للحكم الذاتي بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية هذا النزاع المفتعل.

وفي المقابل، ما زال موقف فرنسا مترددا، بالرغم من بعض الإشارات المحتشمة، لاسيما في ظل استمرار المسؤولين الفرنسيين في ترديد نفس العبارات المتجاوزة والتي لا تنسجم مع الدينامية المتصاعدة التي تعرفها قضية الصحراء المغربية على المستوى الدولي والتطور الإيجابي لمواقف الدول الكبرى التي حسمت موقفها وانتصرت للسيادة الوطنية والترابية للمغرب على صحرائه وللمبادرة المغربية للحكم الذاتي، وهو ما يفرض على فرنسا بالنظر لعلاقاتها التاريخية مع المغرب ومعرفتها بهذا الملف أن تبادر وتحسم موقفها سياسيا بوضوح وتَقْطَعَ نهائيا مع التردد والغموض غير المقبول وغير المنتج في قضية وجودية ومحددة للعلاقات والسياسة الخارجية للمغرب.

رابعا- ورش مراجعة مدونة الأسرة: واجب التحفظ والمسؤولية الوطنية في ورش حيوي ومصيري:

ومع تقديرنا واحترامنا للمرحلة التي بلغها ورش مراجعة مدونة الأسرة وهي مرحلة لها مكانتها وقدرها بعد أن رفع السيد رئيس الحكومة تقرير الهيئة المكلفة باقتراح مراجعة مدونة الأسرة للنظر السامي لجلالة الملك أمير المؤمنين، وإذ نسجل باعتزاز مساهمتنا في هذا الورش الوطني إلى جانب باقي القوى الوطنية وجمعيات المجتمع المدني وفق المقاربة التشاركية الواسعة التي حددها جلالة الملك، وحرصنا على أن يستكمل هذا الورش مساره لما فيه مصلحة وطننا ومجتمعنا في إطار المرجعية والثوابت الدينية والوطنية والدستورية والتوجيهات السامية لجلالة الملك، نسجل أيضا التزام السيد رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة بواجب التحفظ والمسؤولية في هذ الورش الحيوي والمصيري، في مقابل بعض الخرجات اللامسؤولة والشاردة لعضو

في الحكومة، وهو أيضا عضو في الهيئة، في تجاوز لكل هذه المرجعيات والثوابت وفي انتهاك لواجب التحفظ والالتزام بسرية مداولات الهيئة ومضمون مقترحاتها المعروضة على جلالة الملك.

كما نسجل بكل أسف وفي نفس السياق ترويج بعض الجهات لتسريبات موجهة ومشوهة لتعديل مدونة الأسرة، بمضامين مناقضة للهوية الإسلامية وللثوابت الدستورية وللتأطير الملكي ولقناعات الشعب المغربي المسلم، وفي تجاوز صارخ وغير مقبول لهذه المحطة التي توجد فيها المقترحات بين أيدي جلالة الملك، وفي استخفاف بما تفرضه مرجعية الدولة والمجتمع في موضوع مصيري لا يحتمل التلاعب بالرأي العام أو اختباره واستفزازه بطريقة غير مسؤولة وغير محسوبة العواقب.

وتبقى ثقتنا كبيرة في الله عز وجل، ثم في حكمة جلالة الملك، وثبات وأصالة الشعب المغربي المسلم، والقوى الوطنية المسؤولة لما تمثله مدونة الأسرة من نص له قدسيته ومكانته في تأطير الأسرة المغربية وفق مرجعية وثوابت الأمة المغربية، باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع وأساس استقراره وتماسكه ووحدته وقوته.

خامسا- زلزال الحوز وَالْهَبَّةُ الأصيلة والمشرفة الرسمية والشعبية:

وعلى صعيد آخر، عرف السياق الوطني حادثا أليما ومفجعا من خلال زلزال الحوز الذي ضرب بلادنا يوم 08 شتنبر 2023، والذي راح ضحيته المئات من الشهداء رحمهم الله وتقبلهم عنده في الصالحين ورزق أهليهم وذويهم الصبر والسلوان، وخلف العديد من الجرحى والمصابين. ورغم هذا الحدث الأليم وما خلفه من شهداء وضحايا وأضرار مادية كبيرة، إلا أنه في ذات الوقت أظهر طبيعة وحقيقة المجتمع المغربي الأصيل الذي أبان عن مستوى عال من الصبر والاحتساب والتسليم بقضاء الله وقدره، في ظل قيادة حكيمة ومتبصرة لجلالة الملك أمير المؤمنين، وتعبئة رسمية وشعبية، ينبغي أن نتعظ بما حمله من دلالات ودروس وعبر عميقة تتمثل في الطاقات الكامنة والرصيد الإيماني والقيمي والأخلاقي والوطني المتميز للشعب المغربي المسلم، هذا الرصيد المنبعث أصلا وأساسا من وحدة الشعب المغربي المسلم وتشبته والتزامه بالهوية المغربية التي تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وبالثوابت الوطنية الراسخة الجامعة للأمة المغربية والمتمثلة في الدين الإسلامي والوحدة الوطنية والترابية والملكية الدستورية وإمارة المؤمنين والاختيار الديمقراطي. لقد تجسدت كل هذه المعاني في الأجواء الرائعة والحجم الكبير للتعاطف والتعبئة الرسمية والشعبية الاستثنائية، والتي تمثلت في:

- **الدور القيادي لجلالة الملك حفظه الله وتدخله وتعليماته الفورية** لكل الجهات والسلطات المعنية بتسخير كل الإمكانات لإنقاذ ودعم المتضررين وتوفير ما يحتاجونه في تلك اللحظات العصيبة، وترؤس جلالته لجلسات عمل متتالية توجت بتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات المتضررة، وإحداث حساب خاص لتلقي المساهمات التضامنية، وبلورة برنامج متكامل لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال بغلاف مالي قدره 120 مليار درهم.
- **العمل الحثيث والتفاني الكبير والتدخلات المهنية التي ميزت عمل فرق التدخل** من مختلف القوات والسلطات العمومية من رجال ونساء القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية والقوات المساعدة والسلطات المحلية والمصالح الصحية المدنية والعسكرية ومؤسسة محمد الخامس للتضامن والمنتخبين ومنظمات المجتمع المدني.

- **بروز أجواء راقية من التعبئة الوطنية والشعبية المنقطعة النظير عبر العديد من المبادرات التضامنية النوعية والجادة**، وقوافل المساعدات الإنسانية، التي عبرت بعفوية وتلقائية ومسؤولية عن قيم التعاون والتضامن والتآزر الأصيلة لدى المجتمع المغربي، وهو ما يدعو الحكومة إلى إعادة النظر في طريقة التعامل مع مثل هذه المبادرات الشعبية وتحريرها من المراقبة المفرطة وإرادة التحكم والضبط والحذر والريبة غير المبررة، وإلى ضرورة مراجعة وإلغاء الإجراءات المعقدة والطويلة والعقوبات المشددة التي تضمنها القانون الصادر في يناير 2023 بخصوص تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

ومن جهة أخرى، أظهر هذا الزلزال و آثاره الكبيرة العديد من نقاط الهشاشة مما يجعل الحاجة ملحة إلى القيام بمراجعة حقيقية لطريقة ومنهجية بلورة وتنفيذ والمصادقة على مختلف السياسات العمومية والبرامج التنموية، ولاسيما تلك الموجهة إلى المناطق القروية والجبلية والمهمشة، وهو ما يدعو الحكومة إلى ضرورة تقييم برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وإعادة جدولة هذا البرنامج زمنيا ومجاليا بما يأخذ بعين الاعتبار باقي العمالات والأقاليم والمناطق والفئات غير المستهدفة من هذه المشاريع والأوراش، ويضمن تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والمجالية ويحد من التفاوتات، من خلال استكمال المشاريع التي انطلقت في إطار برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وكذا إطلاق برامج مندمجة لتأهيل مختلف المدن.

كما أن الحكومة مدعوة إلى تسريع تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، ومعالجة الارتباك والإشكاليات المرتبطة بتدبير المساعدات الاستعجالية للأسر؛ والمساعدات المالية لإعادة بناء المساكن التي انهارت بشكل تام أو ترميم المساكن التي تضررت جزئيا، وإعمال المقاربة التشاركية التي أوصى بها جلالة الملك من خلال إشراك الساكنة المتضررة و احترام الطابع المعماري الخاص بالمناطق المنكوبة و الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية و المعمارية لهذه المناطق، والتسريع بتفعيل وكالة "الأطلس الكبير" وإعداد استراتيجية تنمية المناطق المنكوبة، ورفع الغموض الذي يكتنف تفاصيل مخطط تنمية أقاليم الأطلس الكبير بهدف تطوير البنيات التحتية وتعزيز الأنشطة الفلاحية والسياحية بالأقاليم المعنية والذي بلغت كلفته المالية 98 مليار درهم، وتوضيح تفاصيل البرمجة المالية لمساهمة القطاعات الحكومية، والتحملات المشتركة، وتعبئة 60 مليار درهم من التمويلات الخارجية، بالإضافة إلى المساهمة المبرمجة في الحساب الخاص للتضامن المخصص لتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الأول- تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال السياسي والديمقراطي والحكامة:

لقد جعل البرنامج الحكومي من بين أهدافه "تحصين الاختيار الديمقراطي وتعزيز آلياته"، واعتبر "بأن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات هي قضايا أفقية رئيسية ومشتركة بين عدد من القطاعات، يحتاج النقاش فيها إلى روح جديدة وتناسق والتقائية ناجعة، كما أن هناك حاجة ملحة اليوم إلى تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف تطويرها وتجويد محاورها من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي في بلادنا وضمان فعلية حقوق الإنسان بكل أجيالها تعزيزا لدينامية الوعي الحقوقي ببلادنا."

واليوم وبعد مرور نصف الولاية الحكومية، يطرح السؤال عن حصيلة هذه الحكومة في المجال السياسي وتكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكامة الجيدة، حيث يمكن تلخيص الأداء الحكومي في هذ المجال في العناوين التالية:

أولا- استحقاقات 08 شتنبر 2021 وأزمة المشروعية والثقة:

لابد قبل الخوض في تقييمنا للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، من التذكير بسياق وكيفية تشكيل حكومة 08 شتنبر 2021، لأن السياق حاكم ويساعد بشكل كبير على فهم واستيعاب الضعف الكبير على المستوى السياسي والاقتصادي والتدبيري والتواصلي الذي طبع عمل الحكومة خلال نصف الولاية الحالية، إذ بعد مساهمة رئيس الحكومة وحزبه في إفساد التمثيلية الديمقراطية بدعمه خارج منطق التوافقات السياسية لتعديلات قانونية تراجعية، وبعد دوره في إفساد العملية الانتخابية بممارسات غير مشرفة اشتكت منها العديد من الأحزاب بما فيها تلك التي تشاركه اليوم التدبير الحكومي، من خلال جوده بأموال طائلة بمبالغ غير مسبوقة، والضغط على المنتخبين وتهريبهم لتشكيل مجالس جماعية قائمة على القرابات العائلية والزبونية الحزبية وانعدام الكفاءة، ورغم إنكاره وتنكره لهذه الحقائق ومحاولة مسح هذه الصورة بادعاء حرصه على تحصين الاختيار الديمقراطي وتعزيز آلياته، إلا أن الواقع لا يرتفع وها هي الحكومة، والمجالس المنتخبة وطنيا وترابيا، تعاني من ارتدادات الاختيارات والتزكيات والفضائح والمتابعات القضائية التي انفجرت على مستوى المنتخبين، ناهيك عن حجم تضارب المصالح الذي ينال مختلف المؤسسات المنتخبة بما فيها رئاسة الحكومة.

كما أن طريقة رئيس الحكومة المعين في تشكيل وتركيبة الأغلبية والحكومة ومكاتب الجماعات الترابية، لم تسلم بدورها من مسلسل التمييع والإفساد السياسي والهيمنة، حيث تنكر بطريقة فجة لالتزاماته مع حلفاءه السابقين بمن فيهم حليفه الأساسي وشريكه في مسلسل "البلوكاج" وفي معركة القاسم اللاديمقراطي الانتخابي، حيث مارس الهيمنة بشكل غير مسبوق في تاريخ تشكيل الحكومات، فجمع في آن واحد بين رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب واستئثر بأكبر عدد من الوزارات وأهمها؛ وغيب وحقر السياسة والأحزاب والمناضلين والقيادات السياسية في تشكيل الحكومة، وصبغ في الوقت بدل الضائع كفاءات تكنوقراطية ببعض ألوان السياسة الباهتة، في ضرب لمصداقية الأحزاب ومناضليها وقياداتها وإشعاعها المجتمعي وإخلافا لوعد حزبه بتحمل مسؤولية القطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم أساسا) لتدارك الخصاص في هذه القطاعات حسب وعوده.

كما كرس رئيس الحكومة وحزبه وأغلبيته نفس الهيمنة والإقصاء وغلب منطق الأغلبية الحكومية في تشكيل الحكومة والجماعات الترابية في تغييب لاستقلالية الجماعات الترابية وللطابع الخاص للتنمية الترابية مساهما في عودة الأساليب القديمة بقوة وبالوجه المكشوف وبالصوت والصورة في تشكيل مكاتب الجماعات الترابية (شراء الذمم، البلطجة، عودة الوجوه المعروفة بالفساد الانتخابي والمالي).

لقد كان لهذه المواقف وهذه الطريقة الأثر الكبير فيما نشهده اليوم من مستوى غير مسبوق من فقدان الثقة في السياسة وفي الأحزاب السياسية والنقابات الممثلة للطبقة الشغيلة، وتراجع أدوارها في الوساطة المؤسساتية وفي عقلنة المطالب الاجتماعية، وتزايد وطول أمد الاحتجاجات الفئوية والتي لا تتوقف مع فئة معينة إلا لتنطلق من جديد مع فئة أخرى يعود سببه الأساسي إلى ما سبق التنبيه إليه عدة مرات ومنذ تشكيل هذه الحكومة إلى كونها راكمت ومنذ اليوم الأول أزمة مركبة وهي أزمة مشروعية وأزمة ثقة وأزمة فعالية وأزمة تواصل، وهو ما حول المؤسسات المنتخبة إلى مؤسسات شكلية عاجزة عن التواصل السياسي المسؤول واتخاذ القرار الواجب في الوقت المناسب، وهو ما يعود سببه بالأساس لإضعاف الأحزاب الوطنية الحقيقية واستهداف المناضلين والشرفاء من أبناء الوطن، في مقابل التمكين لكائنات انتخابية فاسدة لا تتقن سوى نهب المال العام والسعي نحو الإثراء غير المشروع، وترسيخ زواج المال بالنفوذ السياسي مع محاولة السطو على مقدرات الدولة واختراق مؤسساتها، وهي نتيجة حتمية للمقاربة الخاطئة التي اعتمدت في تدبير نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2016، وفي الهندسة الانتخابية التي اعتمدت في تنظيم الانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية ل08 شتنبر 2021 وما أفرزته من مؤسسات مغشوشة وضعيفة سياسيا وتدبيريا وتواصليا.

لقد فشلت الحكومة فشلا ذريعا في ملء مقعدها والقيام بأدوارها سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا وتواصليا إذ إلى أزمة مشروعيتها الانتخابية انضافت أزمة ضعف إنجازاتها وتبدد وهم كفاءاتها، وهو تجل وتعبير عن فشل "طبخة" و "نخب" 08 شتنبر في الحفاظ على دينامية المشهد السياسي، لكونها انطلقت بدون مشروعية ديمقراطية حقيقية، وعمقت بذلك أزمة المصداقية والثقة في العمل السياسي وفي المؤسسات المنتخبة وخلفت فراغا سياسيا وحزبيا فظيعا وخطيرا.

ثانيا- إضعاف المؤسسات وتكريس أزمة الثقة وضعف الكفاءة في التدبير

إن تقييم حصيلة عمل الحكومة الحالية في العلاقة مع بناء المؤسسات يوضح أن الحكومة الحالية أضعفت المؤسسات سواء المعينة أو المنتخبة ويتجلى ذلك من خلال:

1) إضعاف مؤسسة رئاسة الحكومة وتدبيرها بنفس حزبي و إقصائي:

لقد اتضح منذ بداية تعيين وتنصيب هذه الحكومة أن سلوك رئيسها أضعف موقع هذه مؤسسة المهمة في البناء الدستوري للمؤسسات في بلادنا، حيث اتضح ذلك من خلال غيابه وإحجامه المتكرر عن الحضور إلى البرلمان سواء في الجلسات الشهرية (23 جلسة من 28 أكتوبر 2021 إلى غاية 2024) حيث لم يحضر رئيس الحكومة سوى مرة في الشهر بأحد غرفتي البرلمان، في تجاوز للدستور وتحقير لقرار المحكمة الدستورية، وهو سلوك يمس في العمق بمؤسسات الدولة ومصداقيتها و تحويل المؤسسات السيادية، إلى فضاء لممارسة ألاعيب تحكمية وساذجة، من قبيل ادعاء مكتب مجلسي البرلمان بعدم وجود أسئلة يمكن أن تكون موضوع مساءلة شهرية لرئيس الحكومة، على الرغم من أن المغرب ومنذ تولي هذه الحكومة يعيش على إيقاع مشاكل اقتصادية واجتماعية جد صعبة (الماء، زلزال الحوز، إضرابات التعليم، غلاء الأسعار...)، وهي قضايا يحتاج فيها

المواطنات والمواطنين إلى تقديم المعطيات والحلول حولها، بما يعزز من الثقة في المؤسسات ويطمئن مختلف الفاعلين بدل ترسيخ صورة اللامبالاة واللايقين في الفعل الحكومي.

إن هذا الغياب يؤكد ضعف الحس السياسي والتواصلي لرئيس الحكومة وللحكومة ككل، ويفضح التحايل والتواطؤ مع مكتب مجلس النواب أو مكتب مجلس المستشارين في تلافي اختيار بعض المواضيع لتكون موضوع مساءلة في السياسات العامة، حيث غابت مواضيع ذات العلاقة بالحكامة والقدرة الشرائية للمواطنين، وغلاء الأسعار خصوصا ما يتعلق ببعض المواد الواسعة الاستهلاك من قبيل المحروقات، مع تكرار مواضيع مختارة من نفس الصنف في جلسات المساءلة الشهرية (الحوار الاجتماعي، تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية نونبر 2022/تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية يناير 2023/الدعم الاجتماعي المباشر أكتوبر 2023/ التوجهات الاستراتيجية للمنظومة الصحية بناء على الإصلاحات الأخيرة نونبر 2023/ حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودوره في تنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية دجنبر 2023).

كما أن التعيينات المتسارعة والمتتالية بنفس حزبي ضيق كل أسبوع في مناصب المسؤولية على مستوى المجلس الحكومي، تمثل هي وجها آخر من وجوه التدبير الحكومي، حيث يسجل حجم التسيب الذي يطبع هذه التعيينات التي تعكس في معظمها تغليب الانتماء الحزبي والعلائقي ولا تراعي في أغلبها مبادئ المشروعية والشفافية والكفاءة والجدارة، وتتم في ظل تواطؤ وسكوت الصحافة والإعلام على هذه التعيينات في الوقت الذي كانت تقيم الدنيا ولا تقعدها بدون وجه حق حول التعيينات في الولايات السابقة، بالرغم من كونها كانت تتم وفق معايير الشفافية والكفاءة والاستحقاق والمساواة في الولج إلى مناصب المسؤولية.

كما أن الطريقة التي اعتمدها رئيس الحكومة في التعيينات التي يختص بها في بعض المجالس الدستورية والمؤسسات العمومية تظهر وجها آخر من النهج الإقصائي الذي يعتمده رئيس الحكومة ومدى زيغه عن أحكام الدستور ومقتضيات القوانين التنظيمية والقوانين المنظمة لهذه المجالس والمؤسسات، إذ وبعد إقصائه لنقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في الحوار الاجتماعي، عمد إلى تغييبها من العضوية المستحقة والقانونية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في مقابل تعيينه دون وجه حق لنقابتين ترتيبهما يأتي بعد الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وذلك في مخالفة صريحة للمقتضيات الدستورية والقانونية ذات الصلة، وعلى خلاف النهج التشاركي والتعددي الذي استقر في بلادنا طيلة عقود من تدبير الشأن العام، وضدا على النتائج النهائية الإجمالية للانتخابات النقابية في القطاعين العام والخاص.

ومن جهة أخرى وفي سابقة فريدة في التاريخ التشريعي والتنظيمي ببلادنا، عمد رئيس الحكومة إلى تعديل المرسوم المتعلق بتحديد القواعد التي تخضع لها عمليات الاقتراضات التي تقوم بها الجماعات، لكي يفتح الباب أمام جماعة واحدة ووحيدة يرأسها رئيس الحكومة، ودون غيرها من الجماعات الترابية -منذ صدور هذا المرسوم وإلى اليوم- لكي تصدر سندات ديون بمبلغ مليار درهم، وتستفيد من هبة مالية بقيمة مليون أورو من طرف البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، بتزامن مع اجتماع رسمي لمديرة هذا البنك مع رئيس الحكومة في إطار العمل الحكومي في خلط واضح بين موقع رئاسة الحكومة وتدبير الشأن الترابي. كل هذا في الوقت الذي تعاني فيه مختلف الجماعات من العجز المالي ومن عدم القدرة على تنفيذ برامجها التنموية، إلا أن رئيس الحكومة وضدا على مبدأ مساواة المواطنين وجماعاتهم أمام القانون لم يفعل هذا المرسوم إلا في هذه الحالة الفريدة وهو ما يثبت أن هذا التعديل كان موجها ولم يكن بهدف حل إشكاليات كل الجماعات المعنية والشبيهة.

إن الخلاصة الأساسية أن مؤسسة رئاسة الحكومة طغى عليها التدبير للمصالح الضيقة وبنفس حزبي و إقصائي ضيق وخلط بين مؤسسة رئاسة الحكومة وتدبير الشأن الترابي، وظهرت معزولة عن حياة الناس واختارت التواري طواعية أحيانا أو خوفا من مقاسمة المواطنات والمواطنين مخاوفهم وشكوكهم تجاه بعض الاختيارات الحكومية، وفضل رئيس الحكومة في مقابل ذلك في ظهوره المتردد من خلال المؤسسات ووسائل الاعلام أو في لقاءات حزبية داخلية ومضبوطة إلى البحث عن مبررات واهية لفشل تدبير الملفات الحارقة، ومن بين هذه المبررات تعليق فشله على الحكومات السابقة، وهي الحكومات التي كان هو وحزبه مشاركا فيها ويدبر القطاعات الوزارية المهمة الاقتصادية منها أو الانتاجية، حيث أصبح معه تكرار هذا التبرير دليل على إفلاس في أخلاقيات السياسة وعدم تحمل المسؤولية وامتلاك الشجاعة لتقديم الحلول بدل الاختباء وراء مبررات هو يعلم جيدا أنها غير مقنعة ومضللة ومغرضة وتفتقد إلى الحد الأدنى من الأخلاق السياسية.

1) إضعاف المؤسسة التشريعية والتدبير التحكمي للبرلمان:

ضمنت الحكومة في برنامجها الانتخابي محورا يرتبط بالإصلاح السياسي والديمقراطي، واعتبرت "**بأن الإصلاحات المرتقبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لن تستقيم إلا بمواصلة وتعميق مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي ببلادنا، هذا المسار الذي نجزم بأنه مسؤولية جماعية، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، أحزاب سياسية وقوى حية ومجتمع مدني، وأولى خطواته التحلي بخصال النقد الذاتي في خطابنا السياسي، وفي ممارساتنا العملية، كمدخل لنقل هذا الإصلاح نحو أنفسنا، ومنه إلى باقي مؤسساتنا الدستورية، لنحقق إصلاحا شموليا، أكثر عمقا وفعالية**".

لكن واقع الحال يناقض ذلك ويجعل من هذا الالتزام كلاما مرسلا، ويمكن تأكيد ذلك في ضرب الحكومة الحالية لبديهيات ومسلمات الديمقراطية التمثيلية، حيث عملت الحكومة من خلال أغلبيتها العددية بالبرلمان إلى تحجيم دور هذه المؤسسة وعزلها عن محيطها المجتمعي، بدءا من منع نقل جلسات اللجان الدائمة بالمجلسين مقارنة مع الولايتين التشريعيتين السابقتين، وهو ما يوضح معاكسة هذه الأغلبية للممارسات الديمقراطية السليمة وتهربها من مواجهة الرأي العام، ورسوبها في المساهمة في تكريس ممارسات ديمقراطية من شأنها تحقيق الاختيار الديمقراطي كأحد الثوابت الجامعة للأمة.

إن إضعاف وعزل المؤسسة التشريعية طيلة الفترة التي تلت انتخابات 8 شتنبر، ترسخ صورة تحول هذه المؤسسة إلى مجرد مكتب لتسجيل القوانين، والتمترس خلف الأغلبية العددية لإقبار مقترحات القوانين وإلغاء تعديلات المعارضة التي تهم مشاريع القوانين لاسيما تلك المتعلقة بقوانين مالية السنة، يمكن رصده من خلال المؤشرات التالية:

لقد بلغ عدد مشاريع القوانين التي صادق عليها مجلس النواب 111، بينما لم يتجاوز عدد مقترحات القوانين التي تمت المصادقة عليها 6.

الرسم البياني رقم 1: الحصيلة المرحلية التشريعية بمجلس النواب - المقارنة بين مشاريع ومقترحات القوانين

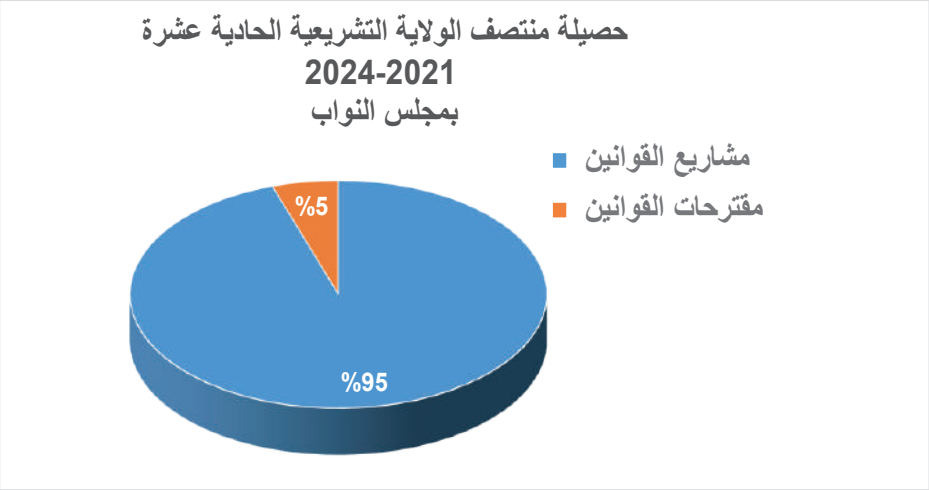

وعلى نفس النهج نرصد حصيلة عمل مجلس المستشارين، حيث بلغ عدد مشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها 117 وعدد مقترحات القوانين 4.

الرسم البياني رقم 2: الحصيلة المرحلية التشريعية بمجلس المستشارين - المقارنة بين مشاريع ومقترحات القوانين

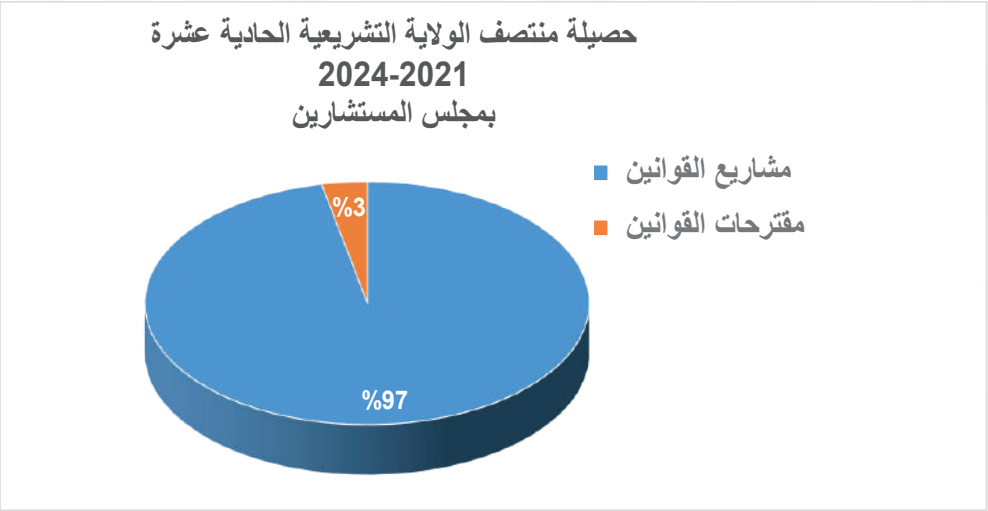

وتتضح هيمنة الحكومة على العمل التشريعي سواء من حيث الاقتراح أو من حيث الدراسة والتصويت والاعتماد، حيث سجلت أرقام قياسية في تقليص الحيز الزمني المخصص لمناقشة مجموعة من مشاريع القوانين، وبالخصوص مشاريع قوانين المالية.

إن الإمعان في إضعاف المؤسسة التشريعية يتضح أيضا في ضعف العمل الرقابي سواء من حيث تفاعل مكتبي غرفتي البرلمان مع طلبات تشكيل لجان تقصي الحقائق، مثلا طلب تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول "واقعة استيراد الغازوال الروسي وما ارتبط بها من شكوك بخصوص مدى شفافية العملية وسلامتها ومشروعيتها." والتي تقدمت بها المعارضة (الفريق الحركي وفريق التقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية)، ونفس الأمر فيما يتعلق بطلبات تشكيل اللجان الاستطلاعية،

والتحجج بتأويلات سلطوية للنظام الداخلي لمجلس النواب، ومثال ذلك رفض طلب تشكيل لجنة استطلاعية مؤقتة بخصوص مقالع الرمال والرخام قبل أن يتم تدارك الامر بعد ذلك.

ومن مؤشرات إضعاف المؤسسة التشريعية هو تواتر عرقلة استدعاء مسؤولي بعض المؤسسات الدستورية ورفض مناقشة التقارير التي يتقدم بها من يحضر منهم، وهذا في حجر على ممثلي الأمة في أداء وظيفتهم المحددة بموجب الدستور، كما أن هذه الولاية التشريعية تعرف سرعة غير معقولة وارتباك في الدراسة والمصادقة على القوانين، مع تسجيل استفحال ظاهرة غياب البرلمانيين سواء في الجلسات العامة أو في اشغال اللجان الدائمة، وهو غياب يوضح نوعية النخب البرلمانية التي تشكل الخلفية الاغلبية للحكومة وتسيء لصورة هذه المؤسسة.

لقد ساهمت الحكومة الحالية في إضعاف المؤسسة التشريعية من خلال الغياب المتكرر لأعضائها في جلسات الأسئلة الشفوية وكذا أمام اللجان الدائمة، وأيضا ضعف التفاعل مع الأسئلة الكتابية، والتي سنعتمدها كمؤشر رقمي للتدليل على هذا السعي الحثيث للإضرار بالديمقراطية التمثيلية في بلادنا، حيث بلغ العدد الإجمالي للأسئلة الكتابية في السنة الأولى والثانية من الولاية التشريعية 11 ما مجموعه 12637 سؤال كتابي ولم تجب الحكومة سوى على 7590 منها.

الرسم البياني رقم 3: الحصيلة المرحلية لجواب الحكومة على الأسئلة الكتابية بمجلس النواب

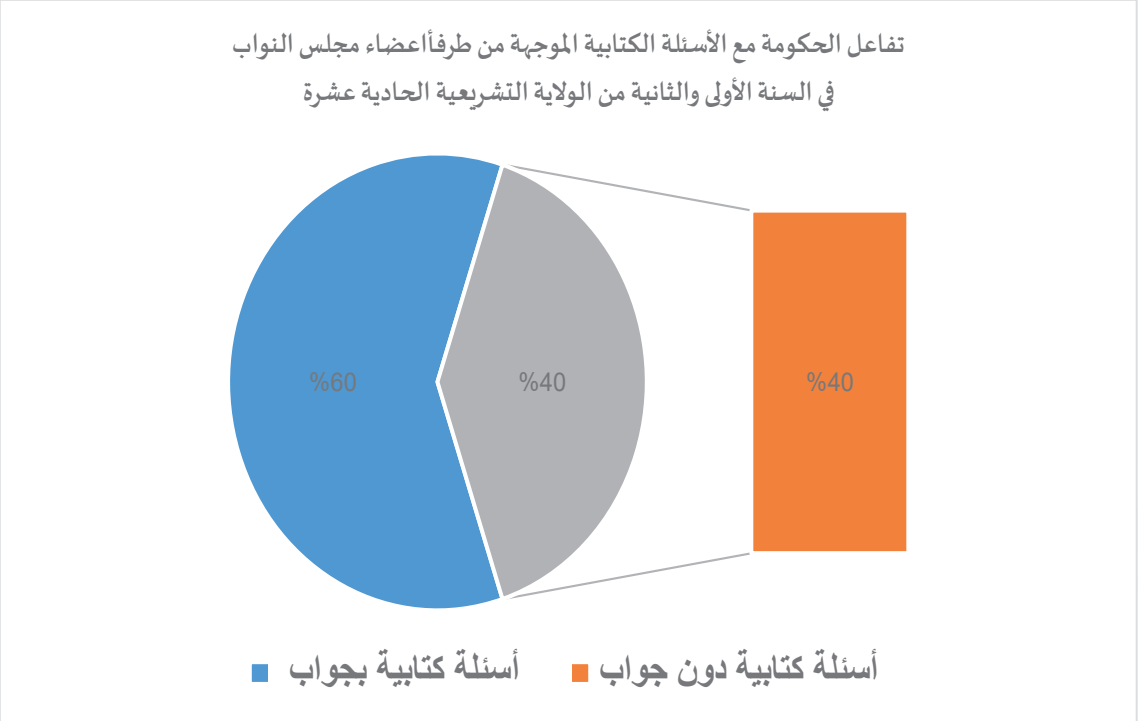

كما أن سعي الحكومة إلى سحب مشاريع القوانين التي تم إيداعها بمكتب مجلس النواب أو كانت في مراحل متقدمة على مستوى اشتغال اللجان الدائمة المعنية، وإن كان يسمح به النظام الداخلي لمجلس النواب، فإن نوعية المشاريع التي تم سحبها توضح بشكل جلي أننا أمام توظيف سلطوي لمبدأ العقلنة البرلمانية، حيث التمترس خلف أغلبية حكومية عددية لتحقيق مصالح فئوية خصوصا لفائدة بروفيلات انتخابية مفضلة ومهمة للأحزاب المشكلة للأغلبية الحكومية، ومن مثال ذلك سحب مشروع القانون الجنائي الذي يتضمن تجريم الإثراء الغير المشروع، وسحب مشروع قانون الذي يتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي للدولة من البرلمان، وهو ما يعطي صورة واضحة عن طبيعة هذه الحكومة وطريقة تعاملها مع اللوبيات والفساد والمفسدين.

ومن بين مؤشرات إضعاف المؤسسة التشريعية، الحصيلة الهزيلة لتفاعل هذه المؤسسة ومعها الحكومة مع مبادرات الديمقراطية التشاركية سواء على مستوى العرائض أو ملتمسات التشريع، بل أن مجلس المستشارين لم يعين بعد أعضاء لجنة العرائض لديه، كما أن لجنة العرائض في هذه الولاية التشريعية لم تعقد أي اجتماع.

2) الفوضى والارتجالية والارتباك والتسرع في مجال التشريع:

لقد انتقلنا في ظل الحكومة الحالية، من الحديث والتداول العمومي حول التأويل الديمقراطي للدستور، إلى إعمال الحكومة لمقاربة تنزاح عن احترام الدستور وروحه القائمة على احترام الشرعية والمشروعية، بالإضافة إلى الارتباك والارتجالية والتسرع في المجال التشريعي، حيث يتم اللجوء المكثف إلى التشريع من خلال آليات هي في الأصل استثنائية من مثل المراسيم المتخذة عدة مرات لفتح اعتمادات إضافية خلال السنة في مجالات متوقعة عوض اعتماد قوانين مالية تعديلية؛ والمراسيم المتخذة للإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عبر إقرار تحمل الميزانية العامة لهذه الضريبة في تجاوز للسلطة التشريعية واختصاصها الحصري في المجال الضريبي وفي إقرار الإعفاءات الضريبية، ومحاولة تعديل مقتضيات قانونية بمرسوم وهو ما كان موضوع قرار المحكمة الدستورية1 بخصوص طلب الحكومة تغيير بعض مواد القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛ وإقرار مقتضيات وشروط في مرسوم قبل إقرارها في قانون المالية فيما يخص تحديد أشكال إعانة الدولة لدعم السكن وكيفيات منحها لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي.

كما اكتفى رئيس الحكومة بإصدار "منشور" لتفعيل مشروع الهيدروجين الأخضر في غياب رؤية واضحة بشأن فرص و آفاق ومخاطر الاستثمار في هذا المجال، عوض إعداد نص قانوني ضروري -مؤطر وملزم- يناقشه البرلمان، صاحب الاختصاص، ليحدد من خلاله ظروف وكيفيات الاستثمار في هذا المجال الجديد، وينص بوضوح على شروط الاستفادة من مختلف الامتيازات العمومية ومن الوعاء العقاري العمومي الكبير المخصص لهذا المشروع، ويؤطر المستثمرين ويعطيهم الرؤية اللازمة، ويقيد الحكومة والإدارة بضوابط قانونية ملزمة تضمن الشفافية والمنافسة الحرة والمساواة في الولوج إلى هذه المشاريع والامتيازات المخصصة لها وتقطع مع منظومة الريع والاحتكار ومع المزيد من تركيز الثروة والفرص الاستثمارية.

ومن جهة أخرى، تتعامل الحكومة ووزيرها في العدل مع أوراش تشريعية هيكلية تخص سير العدالة كالمسطرة المدنية والمسطرة الجنائية، وبالإضافة إلى كونها تسيء للبرلمان وللعمل التشريعي ببلادنا، وهو ما من شأنه أن يفضي إلى إصدار نصوص مختلة لا تحترم الضمانات الأساسية التي كرسها الدستور للمواطنين والمواطنات، ولن تجيب عن الإشكالات الحقيقية التي أفرزتها الممارسة العملية، وذلك بالرغم من الأهمية القصوى لهذين النصين لارتباطهما الوثيق بتوفير شروط المحاكمة العادلة وإقامة العدل وإنفاذ القانون وضمان الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، وهو ما يلزم الحكومة بإعمال المقاربة التشاركية الواسعة والاستماع إلى وجهة نظر المهنيين والمعنيين بمجال القضاء، وإحالة هذه المشاريع قبل اعتمادها على المؤسسات المعنية لتبدي رأيها الاستشاري بشأنها، وفي مقدمتها المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والاستماع لرأي الجمعيات المهنية وللسادة والسيدات القضاة والقاضيات والمحامين والمحاميات، ومختلف المتدخلين في منظومة العدالة.

---

[1] قرار رقم 203/22 :م.د بتاريخ 29 دجنبر 2022

كما تجلى هذا الأمر في تحويل مراكز قانونية لمؤسسات هي في الأصل مستقلة إلى مؤسسات تابعة من حيث التعيين ومن المهام والاختصاص (المجلس الوطني للصحافة مثالا)، ثم العمل الحثيث على تفكيك بنيات الرقابة المختلفة المؤسساتية منها أو المدنية أو المجتمعية لصالح أصحاب المصالح (مجلس المنافسة نموذجا). بما يؤكد فكرة الاستبداد الانتخابي المفضي لأغلبية عددية لا تعكس حقيقة موازين القوى داخل الدولة والمجتمع، وتحول المؤسسات الدستورية السيادية إلى فضاء لقضاء مصالح حزبية ضيقة والتي كان آخرها اعتماد مسطرة التعويض بناء على الغياب بغرفتي البرلمان بخصوص بعض أعضائه المسجونين أو المتابعين في حالة اعتقال وليس بسبب المتابعات الجنائية والجنحية.

3) ملفات الفساد وفقدان الثقة في المؤسسات المنتخبة وتراجع في مؤشر إدراك الفساد:

حيث تراجع ترتيب المغرب في المؤشر العالمي لإدراك الفساد برسم سنة 2023، محتلا الرتبة 97 عالميا من أصل 180 دولة، متراجعا ب 03 مراكز عن سنة 2022، وحصل على 38 نقطة من أصل 100، مقابل 43 نقطة سنة 2018، وفاقدا بذلك 05 نقاط من رصيده في إدراك الفساد خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وقد تجلى هذا العنوان من خلال انفجار عدد من ملفات الفساد -بحجم لم يشهده التاريخ السياسي المغربي من قبل- عند منتخبي الأغلبية بالبرلمان وبالجماعات الترابية، في ظل غياب الإرادة الحكومية في ملف محاربة الفساد حيث عمدت الحكومة في أسابيعها الأولى إلى سحب القانون الجنائي الذي تضمن تجريم الإثراء غير المشروع، وجمدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وأوقفت اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

وهو ما أدى إلى انتكاسة متفاقمة وغير مسبوقة على مستوى فقدان الثقة في السياسة والسياسيين وفي المؤسسات المنتخبة، لا سيما على إثر ما عرفته بلادنا بشكل غير معهود على مدار الشهور والأسابيع والأيام الأخيرة من سلسلة من المتابعات والتوقيفات والمحاكمات المتتالية في حق عدد ممن يتولون مهام نيابية وطنية أو منتخبين ومسؤولين بجماعات ترابية بشبهة جرائم الفساد المالي والانتخابي والاتجار في مواد محرمة قانونا، وهو ما يعود بالأساس إلى مسلسل إضعاف الأحزاب الوطنية الحقيقية والمناضلين الحقيقيين والشرفاء من أبناء الوطن، والدفع إلى الواجهة بكائنات انتخابية فاسدة وانتهازية وغريبة عن الجسم السياسي والحزبي، وما رافق ذلك من إفساد انتخابي، وهو ما زرع الشك في العملية الديمقراطية برمتها و أفرغ الانتخابات من وظيفتها النبيلة وأفقدها رمزيتها ومكانتها لدى المواطنين.

إن العدد الكبير للبرلمانين المتابعين أو المدانين وبشكل غير مسبوق في تاريخ الحياة السياسية والبرلمانية، يعمق من أزمة الثقة في العمل الحزبي، ويطرح سؤال التنخيب داخل الأحزاب في ظل العزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية في صفوف الشباب والطبقة الوسطى والمثقفة، إذ تحولت الأحزاب المشكلة للأغلبية إلى آلية انتخابية تقوم بعمل موسمي هو المشاركة في الانتخابات، والسعي إلى الحضور العددي داخل المؤسسات المنتخبة، وللحصول براغماتيا على هذه النتيجة يكون الطلب مرتفعا على بروفايل انتخابي يستطيع انتزاع المقعد ليؤدي وظيفة حسابية وانتفاعية وليس تمثيلية، والأقدر على ذلك هو من يستطيع ترجمة العلاقة الزبائنية إلى سلوك تصويت دون أن ينعكس ذلك إلى حضور مجتمعي، وساعد على ذلك نظام انتخابي جديد أضعف القاسم الانتخابي وألغت العتبة، وضعف مراقبة مصادر تمويل الحملات الانتخابية أو الحد من الاستعمال للمال الحرام في دفع الناخبين للتصويت وهو ما يسائل نموذجنا الديمقراطي ومسؤولية الدولة في حماية وترسيخ الاختيار الديمقراطي والقطع مع التردد.

الرسم البياني رقم 4: المتابعات القضائية في صفوف البرلمانيين في الولاية التشريعية الحالية

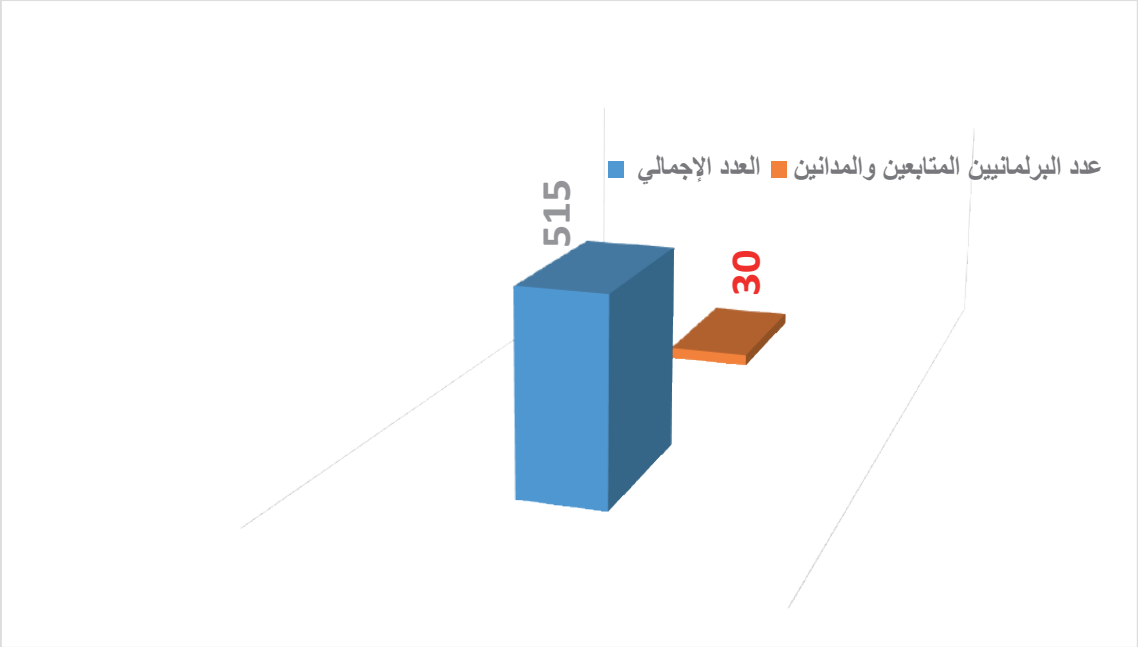

لقد شكلت الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في الندوة الوطنية المخلدة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي، نقطة نظام وتوبيخا وتوجيها واضحا حيث دعا فيها جلالته إلى "تخليق الحياة البرلمانية من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسيها تكون ذات طابع قانوني ملزم، وتحقيق الانسجام بين ممارسة الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، فضلا عن العمل على الرفع من جودة النخب البرلمانية والمنتخبة...".

وهو ما يدعو الحكومة والبرلمان إلى مراجعة عميقة للأنظمة الداخلية للمجلسين وللمنظومة القانونية والتنظيمية للانتخابات بما يقطع الطريق نهائيا على الفاسدين للترشح ولتقلد المسؤوليات الانتدابية، وبما يوفر الشروط لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تفرز مؤسسات ذات شرعية ومصداقية ونخبا برلمانية حقيقية كُفْؤة ونزيهة، تعيد الثقة للمواطنين والمواطنات في العملية السياسية وفي المؤسسة والنخب البرلمانية.

4) تفاقم وضعية تضارب المصالح بشكل غير مسبوق:

لقد صاحب هذه الحكومة منذ تعيينها وتنصيبها، وكذا التشكيل التحكمي في الجماعات الترابية، مشكلة بنيوية تتجلى في حالات تضارب المصالح، وهو مظهر ليس فقط مخالف للدستور والقوانين بل يؤشر على مدى هشاشة القاعدة القانونية في مواجهة هذه المخالفات القانونية، التي تقترب أن تتحول إلى ظاهرة ملازمة لتدبير الشأن العام، وعلى الرغم من بعض المحاولات للحد من تغول هذه المخالفة القانونية (من قبيل دورية وزير الداخلية في 17 مارس 2022، قرار مجلس المنافسة بخصوص المحروقات)، فإن تحريك المساطر القانونية من قبل السلطات المعنية (مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وكذا رجال السلطة الترابية عبر الإحالة على القضاء الإداري والعادي...) لازالت دون المستوى المطلوب.

وهو سلوك يوضح أن هذه الظاهرة آخذة في التمدد والتحول إلى معطى بنيوي في تدبير الشأن العام. صحيح أن السيد رئيس الحكومة قام بتقديم استقالته من رئاسته للهولدينغ الذي يملكه، لكنها استقالة غير كافية أخلاقيا مادام أن الاستقالة من أجهزة التسيير لا تعني نهاية الملكية الفعلية لشركاته، وما يعزز هذه الخلاصة هو أن المجموعة الاقتصادية لرئيس الحكومة

حازت إلى جانب شركات أخرى على صفقة بناء محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء، إضافة الى الملابسات التي صاحبت الشراكة ذات طابع احتكاري التي تمتد لعقود طويلة الأمد بين الشركة البريطانية "ساوند إينرجي" وشركة "إفريقيا غاز" التي يملكها السيد رئيس الحكومة، وهي شبهات يؤكدها إقرار إسقاط موارد ضريبية كانت موضع تحصيل.

5) فشل مُدَوٍ في التعامل مع الاحتجاجات واللجوء المكثف لإنفاق الاسترضاء:

لقد فشلت الحكومة الحالية في تدبير الازمات البنيوية التي يعرفها المغرب اقتصاديا واجتماعيا، سواء من خلال التدبير الاستباقي أو الآني أو المستقبلي، لأنه كان من المتوقع أن ينفجر الطلب الاجتماعي بناء على الالتزامات المرقمة والوعود السخية للحكومة وفي ظل استمرار التضخم الذي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وعدم القدرة على تمويل الضروريات واللجوء المكثف للاقتراض لتمويل النفقات الضرورية للفرد والاسرة، كل ذلك ووجه ببرود وأحيانا بلا مبالاة وعجز عن اجتراح حلول لواقع معاناة الناس، والسعي إلى إقرار سياسات عمومية مبنية على إنفاق الاسترضاء، أي علاقات زبونية بين المال والادارة من جهة وبين المال والناخبين من جهة أخرى.

لقد بدا واضحا أن ثقافة الإنفاق الاسترضائي أصبحت مستحكمة في تدبير الحكومة لتفجر الطلب الاجتماعي، وأعطت من ثم مؤشرات الارتباك في التعاطي مع الإشكالات التي تعرفها بلادنا، وكمثال على ذلك طريقة تدبير مباراة ولوج مهنة المحاماة والصلف في التعبير عن تحيزات طبقية أقل ما يقال عنها أنها تفتقر للباقة الاجتماعية والدارج في تعامل المغاربة الاصلاء فيما بينهم، ظهرت معه الاليات العقلانية والبيروقراطية في الانتقاء لولوج الوظائف العامة والمهن الخاصة، مجرد واجهة لتحقيق رغبات يتحكم في مسار هذه الآليات، وهو أسلوب يمس بهيبة ومكانة الدولة وفي رؤية وثقة المواطنات والمواطنين تجاه مؤسساتها، التي وبهذه الطريقة في التدبير تصبح في خدمة الأقلية المحظوظة والمسيطرة عدديا على مسار اتخاذ القرار.

لقد فشلت الحكومة فضلا ذريعا في تدبير الملفات المتعلقة بالاحتجاجات حيث أخلفت وعود البرنامج الحكومي في زيادة 2.500 درهم للأساتذة وتعاملت باستهتار مع أسس ومبادئ العمل المؤسساتي مثل التلاعب الذي شاب مباراة المحاماة والطريقة غير المسؤولة لمعالجته أو استهتار رئيس الحكومة علنا وفي جلسة دستورية بمبدأ الأجر مقابل العمل...؛

ثم تلا ذلك الأزمة المتواصلة لطلبة الطب والصيدلة حيث تخلف رئيس الحكومة في مختلف هذه المحطات عن القيام بأدواره الرسمية، مقابل حرصه على حضور كل الأنشطة الحزبية، وذلك بالرغم من استمرار أزمة وإضراب طلبة كليات الطب والصيدلة وتفاقمها منذ أسابيع، واعتمدت الحكومة لغة التصعيد والتشكيك، وسقطت في أخطاء تدبيرية وتواصلية أدت إلى تضييع الزمن المدرسي وإلى شهور من تأجيج الاضطرابات والاحتجاجات، وهي نفس المنهجية التي سلكتها مع طلبة الطب والصيدلة حيث وبالإضافة إلى غياب الحوار والإنصات والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لجأت الحكومة إلى التصعيد واتخاذ قرارات تأديبية وتحكمية لا تحترم التمثيلية الطلابية واستقلالية الجامعة.

6) استشهاد محتشم بالنموذج التنموي الجديد في القول، وتجاهل تام في الفعل:

لقد التزمت الحكومة في برنامجها الحكومي بتفعيل مضامين النموذج التنموي الجديد والتزمت "**بإنجاز الأوراش الاستراتيجية الكبرى وأجرأة النموذج التنموي الجديد بكفاءة عالية وسنعمل على مأسسة آليات تتبع وتقييم أداء السياسات العمومية والإصلاحات، كما يوصي بذلك النموذج التنموي، فضلا عن التتبع الدقيق لتقدم الأوراش ودعم تنفيذها وتجاوز العراقيل المحتملة**."

لكن الملاحظ أن منهجية إعداد وصياغة البرنامج الحكومي جعلت ما ورد بخصوص تنزيل مضامين النموذج التنموي مجرد كلام إنشائي، يفتقد فعلا للالتزام السياسي والترجمة العملية، إذ غابت مضامينه في بقية محاور البرنامج الحكومي، لا من حيث الإحالة عليه كمرجعية موجهة لمختلف التزامات البرنامج الحكومي، أو ترجمة محاوره الاستراتيجية إلى سياسات وبرامج عمومية.

كل ذلك يوضح أن الحكومة تعمدت تغييب هذه الوثيقة، وما يعني بالتبع أن عنصر تعبئة المجتمع للانخراط في إنجاح هذا الورش وهي تعبئة مرتبطة بالثقة، وهي مفتقدة في ظل الخطايا الكثيرة التي ارتكبتها الحكومة في ملفات متعددة من تواتر حالات تنازع المصالح، إضافة إلى عدم القدرة على بلورة خطاب سياسي مرتبط بهذه المرحلة، لأنه يظهر أن الاختيار النيوالليبرالي في الممارسة الحكومية يتناقض تماما مع روح وأهداف النموذج التنموي، إذ ثمة مؤشرات تدل على أن التوجه نحو تسليع الخدمة الاجتماعية في ظل الارتباك وعدم الحزم الذي تعيشه مؤسسات التقنين والحكامة في تتبع الممارسات غير القانونية المرتبطة بهذا النوع من الاستثمارات بل إن شفافية المعلومة حول المالكين الحقيقين لهذه الشركات التي ظهرت فجأة في المجال الصحي، والتي تكرس تمايزا طبقيا من داخل نفس الخدمة الاجتماعية على حسب نوعية الانخراط المؤسساتي في نظم الحماية الاجتماعية آخذة في كسب شرعيتها الواقعية والقانونية. ويمكن إسقاط نفس الخلاصة في المجال الفلاحي والمعدني والطاقي والتعليمي وغيرها.

7) افتقاد التصور الواضح والجرأة اللازمة بخصوص الإصلاحات الهيكلية الضرورية:

وفي هذا الصدد، يمكن تسجيل أن الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية تبقى إلى حد الآن حصيلة صفرية، إذ وباستثناء العودة المتكررة وغير المسؤولة لرئيس الحكومة لتحميل مسؤولية الزيادة في أسعار المحروقات لإصلاح المقاصة الذي اتخذته بمسؤولية ووطنية ونكران ذات الحكومة الأولى للعدالة والتنمية، وتمكنت من خلاله من إنقاذ المالية العمومية من الإفلاس ومن توفير هوامش مالية كبيرة سمحت بمواصلة تمويل مختلف السياسات والبرامج والمشاريع والأوراش الاجتماعية، وتوفير التمويلات اللازمة للبرامج الاجتماعية للعناية بالفئات الاجتماعية الفقيرة والهشة المستحقة وتيسير اتخاذ القرارات المتعلقة بالدعم الاجتماعي المباشر بدءا بدعم الأرامل، والذي لم يتجرأ رئيس الحكومة أن يتراجع عنه أو أن يراجعه باعتبار أن حكومته هي أول مستفيدة منه، لكنه في المقابل ما زال متعثرا في مباشرة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي أعلن عنها، ولم يحترم أي أجندة صرح بها أو دونها في الاتفاقات الاجتماعية، ومنها إصلاح أنظمة التقاعد، وإخراج القانون التنظيمي للإضراب، ومراجعة مدونة الشغل، والقانون المنظم للنقابات، وهي الإصلاحات التي وقعت عليها الحكومة مع النقابات في إطار الحوار الاجتماعي وأعطت في مقابلها مجموعة من الوعود من مثل الزيادة العامة في الأجور ومراجعة نسب وأشطر الضريبة على الدخل، وهي وعود لم تلتزم بها ورهنت مصير هذه الإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

ومن جهة أخرى، ما زالت الحكومة لا تتوفر على أي تصور واضح ومعلن لمواصلة ورش إصلاح المقاصة، وتعتمد في المقابل مقاربة تجزيئية وغير واضحة عوض تبني مقاربة شمولية وواضحة تراعي مختلف فئات المجتمع وفي مقدمتها الطبقات الفقيرة والهشة والمتوسطة، وتمكن من سد الباب نهائيا في وجه الريع الذي تستفيد منه شركات الغاز والسكر من صندوق المقاصة، واعتماد آلية تسقيف أسعار المواد المتبقي تحريرها والإبقاء عليها ضمن قائمة الخدمات والأسعار الخاضعة للتقنين.

ويبقى العائق السياسي والأساس أمام الحكومة في مباشرة مثل هذه الإصلاحات هو كونها تفتقد الثقة وقوة التواصل وإقناع ولأن أي إصلاح عادل وشامل لصندوق المقاصة يستوجب أولا توفير مناخ الثقة في القائمين عليه، ولأن حالة تضارب المصالح في قطاع المحروقات تطرح الكثير من المخاوف بشأن أي إصلاح مرتقب.

كما أن الحكومة لم تباشر لحد الآن باستثناء مجموعة من التسريبات والتصريحات ما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد المشرفة على الإفلاس، حيث تراجع رصيد احتياطيات الصندوق المغربي للتقاعد إلى 65،8 مليار درهم، كما أن هذا الرصيد سينفذ في أفق2028 وستكون الدولة مضطرة إلى توفير 14 مليار درهم سنويا للوفاء بالتزاماتها اتجاه المتقاعدين.

كما أن الطريقة الجديدة التي فرضتها الحكومة في توظيف احتياطيات الصندوق المغربي للتقاعد تثير تساؤلات عديدة، حيث استغلت الحكومة السيولة المحدودة التي يتوفر عليها الصندوق وهي في تناقص لبيع المستشفيات والمباني الإدارية للصندوق وهو ما يحرمه من توفير وتعبئة السيولة التي يحتاجها بالسرعة اللازمة وفي الوقت المناسب وهو ما دفع الدولة إلى تخصيص 2 مليار درهم للصندوق في 2022 في إطار مرسوم بفتح اعتمادات إضافية في إطار ما أسمته الحكومة معالجة إشكالية الاستدامة المالية للصندوق المغربي للتقاعد، في انتظار اعتماد الإصلاح الشمولي.

ومن جهة أخرى، تلتزم الحكومة الصمت بخصوص المحور الثالث للحماية الاجتماعية المتعلق بتوفير التقاعد ل 5 ملايين من المواطنين النشيطين السنة القادمة 2025 والذي يتطلب غلافا ماليا يقدر ب 19 مليار درهم، خاصة وأن نسبة المساهمات تقدر ب10 % بدون مساهمة للمشغل أو الدولة، مع ما تعرفه التغطية الصحية من تعثرات في أداء المساهمات، فإن إضافة مساهمات جديدة من شأنها إثقال كاهل فئات هشة بتكاليف قد لا يتمكنون من أدائها.

8) الحقوق والحريات الغائب الأكبر في هندسة وعمل الحكومة:

لقد كانت رئاسة المغرب لمجلس حقوق الانسان، تتويج لمسار حقوقي سعى المغرب الى بنائه خصوصا مع مسار العدالة الانتقالية مع هيئة الانصاف والصالحة، وبناء مؤسسات حقوق الإنسان وفق معايير أممية، جعلت المجال الحقوقي في المغرب يتراكم إيجابيا وإن ببطء، على الرغم من أن هذه الحكومة تعاكس هذا التراكم من خلال مجموعة من الإجراءات المقلقة والمرفوضة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **تغييب الحكومة نهائيا خلال نصف ولايتها للخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان**، رغم أنها أكدت وبالحرف في برنامجها الحكومي على: "أن هناك حاجة ملحة اليوم إلى تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف تطويرها وتجويد محاورها من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي في بلادنا وضمان فعلية حقوق الإنسان بكل أجيالها تعزيزا لدينامية الوعي الحقوقي ببلادنا"، فلا هي اهتمت بها وبتطبيقها ولا هي حينتها.

- **استفحال المتابعات القضائية والتي منها من حركه بعض المسؤولين الحكوميين والأحزاب في حق مسؤولين حزبيين ومدونين وصحافيين**...، ومحاكمة محتجين على خلفية الاحتجاجات السلمية التي عرفتها مدينة فجيج حول قرار تفويض تدبير مرفق الماء. وهو ما يتطلب احترام الحقوق والحريات وعلى رأسها حرية التعبير وعدم اللجوء إلى المتابعات القضائية لإسكات الأصوات المنتقدة، وفي نفس الوقت احترام المدونين ومهنيي الصحافة والإعلام للتوازن اللازم والترابط المطلوب بين الحرية والمسؤولية ومراعاة القواعد المهنية واحترام الخصوصيات وقرينة البراءة.

- **تو اتر الانزلاقات التي يعرفها مجال الحقوق والحريات**، والتي كان من نماذجها سنة 2023 منع المسيرة الاحتجاجية التي دعت إليها إحدى النقابات بالدر البيضاء؛ ومنع نشاط فكري كان مبرمجا بالمعرض الدولي للكتاب بالرباط؛ وما تم تداوله بخصوص التشدد في التعامل مع بعض السجناء في المؤسسات السجنية. كما عرفت بداية سنة 2024 رفض

الحكومة ومنع مجموعة من الشخصيات الوطنية و النشطاء الجمعويين من ممارسة حقهم الدستوري في تسليم عريضة إلى رئيس الحكومة وقعها الآلاف من المواطنين والمواطنات للمطالبة بإلغاء "اتفاقيات تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني المحتل"، والإغلاق النهائي لمكتب الاتصال الإسرائيلي بالرباط".

- **استمرار المس بحرية التنظيم من خلال عدم تسليم وصولات التأسيس للعديد من الجمعيات الوطنية والمحلية**، وهو ما ينبغي القطع معه نهائيا باعتباره ممارسات مرفوضة دستوريا، فضلا عن كونه يضر بصورة بلدنا وبما حققته في مجال الحقوق والحريات، وبشكل تراجعا على ما اعتمد المغرب في الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- **تمرير الحكومة بواسطة أغلبيتها البرلمانية العددية لقانون إحداث لجنة مؤقتة لتدبير قطاع الصحافة والنشر، عوضا عن هيئة منتخبة، في خرق سافر لشرطي الديمقراطية والاستقلالية** في التنظيم الذاتي لقطاع الصحافة المنصوص عليه في الفصل 28 من الدستور، وقبلها الارتباك الحكومي بخصوص قطاع الصيادلة من خلال اعتمادها لمرسوم بقانون رفضه البرلمان معارضة وأغلبية، وهو ما يكشف عن عودة نزوعات تحكمية وتدخلية تضر باستقلالية الهيئات المهنية.

- **تلكؤ الحكومة وتأخرها في ترتيب الأثر القانوني والمسطري لقرار المحكمة الدستورية رقم 23/207 بخصوص القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين**، وهذا ما يجعل هذا القانون التنظيمي في مجال الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، يراوح مكانه وهو يستمر في مسلسل التأخير والتأجيل الذي طبعه منذ البداية.

- **تسجيل خطوة تراجعية أخرى في الشق المتعلق باللامركزية والمبادئ الدستورية المتعلقة بالجماعات الترابية، وتأمين مشاركة المواطنين في تدبير شؤونهم**، حيث تمت المصادقة على القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية المتعددة الخدمات، ضدا على مبادئ التدبير الحر والاختصاصات الدستورية الحصرية للجماعات الترابية والقوانين التنظيمية المتعلقة بها، وهو ما يشكل تراجعا عن الاختيار الدستوري القائم على اللامركزية وتمكين الجماعات الترابية من القيام بأدوارها الدستورية من خلال تخويلها الاستقلالية الإدارية والمالية وعدد من الاختصاصات الذاتية. **مع التأكيد على أن المخرجات المشوهة لانتخابات الثامن من شتنبر، لا يمكن تصحيحها أو تجاوزها بإضعاف اللامركزية والسحب التدريجي للاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية واسترجاعها ضدا على الدستور من طرف الإدارة**، بل يبقى السبيل الصحيح هو تكريس وتعميق الاختيار الديمقراطي وتفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة. ومواجهة الفساد المستشري على مستوى الجماعات الترابية، والمتجلي في تضارب المصالح واستغلال النفوذ والرغبة في مراكمة الثروات على حساب المصلحة العامة، وهو ما أفرز حالة التصدع والتفتت في مختلف الأغلبيات المسيرة للجماعات الترابية، وأسهم في تعطيل وتوقيف العديد من المصالح والمرافق الحيوية للمواطنين والمواطنات.

9) تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية- كلام كثير واتهامات باطلة وفعل منعدم:

حيث وباستثناء إقرار رأس السنة الأمازيغية كعطلة وطنية رسمية مؤدى عنها والاحتفال بها لأول مرة في 14 يناير 2024، بعد أن تفضل جلالة الملك حفظه الله، في 03 ماي 2023، باتخاذ هذ القرار، باعتبار الأمازيغية جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة والغنية بتعدد روافدها، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، فإننا نجد أن رئيس الحكومة يسلك

بخصوص هذا الملف نفس السلوك المبني على كثرة التصريحات والوعود والتهرب من المسؤولية عبر اللجوء إلى فعل الحكومات السابقة.

إذ ومع عدم صحة تصريحاته بخصوص دفاعه المستميت المختلق في ظل الحكومتين السابقتين عن تكريس الطابع الرسمي للأمازيغية فإنه اليوم، وبعد أن جعل من تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية "الالتزام 10 من الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021 – 2026" والتزم في البرنامج الحكومي على الخصوص "بإحداث صندوق خاص وضخه بميزانية تصل لمليار درهم بحلول سنة 2025"، إلا أن حصيلته في الموضوع تثبت أنه لم يُوَفِّ إلى حد الآن بما التزم به في حكومته الحالية؛ حيث لم يحدث أي صندوق خاص بالأمازيغية كما التزم، وإنما اكتفى بإدماج الموضوع في صندوق مشترك حيث قام بتحويل صندوق قديم هو: "صندوق تحديث الإدارة العمومية" إلى "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية"؛ ثم إنه من حيث الموارد والاستعمالات المالية التي خصصها هذا الصندوق المشترك للأمازيغية فإنها لم تتعد 70 مليون درهم سنة 2022 قام هذا الصندوق بتسديدها لفائدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في إطار تنزيل اللغة الأمازيغية على مستوى الإدارة العمومية.

10) العودة المتكررة لتعليق عجز وفشل الحكومة على الحكومتين السابقتين - أزمة الماء نموذجا:

لقد وجه جلالة الملك إلى ضرورة "الابتعاد عن جعل موضوع الماء موضوع مزايدات سياسية أو لتأجيج احتجاجات اجتماعية"، وفي هذا الصدد حاول الحزب أن يتجنب مرارا وتكرارا التطرق لهذا الموضوع، إلا ان رئيس الحكومة وبعض وزراءه ومكونات اغلبيته لم يفوتوا أدنى فرصة لتحميل المسؤولية للحكومة السابقة.

وهنا لابد من التذكير بالأعطاب الحقيقية وضعف الاستباقية التي واجهت بها هذه الحكومة ملف الماء حيث أنها وبالرغم من تصريحاتها بأن تدبير إشكالية نقص الموارد المائية يحظى بأهمية بالغة لديها وأنها سارعت منذ تنصيبها إلى التعامل بكل ما ينبغي من الحزم والمسؤولية لتسريع إنجاز مختلف المشاريع المهيكلة المتضمنة في البرنامج الوطني الأولي للماء 2020-2027، إلا أنها اضطرت إلى تدارك تأخرها بإجراءات استعجالية لتوفير التمويلات اللازمة وتسريع المشاريع الجارية، بعد التوجيهات الملكية بهذا الخصوص في خطاب جلالة الملك في 14 أكتوبر 2022 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة؛ ثم في 09 ماي 2023 خلال ترأس جلالته جلسة عمل لمتابعة البرنامج الوطني لإمداد مياه الشرب والري.

كما أن الحكومة وبالرغم من كونها أكدت في البرنامج الحكومي في المحور "1-3 الفلاحة والصيد البحري والصناعة الغذائية" على أن البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، كما أراده جلالة الملك يقدم جوابا ملموسا للتحديات؛ وأنه "وبغاية تعزيز العرض من مياه السقي، سيتم العمل على تشييد 20 سدا كبيرا جديدا، وإنشاء 3 محطات لتحلية مياه البحر وإتمام 5 محطات أخرى، وإحداث 150 سدا صغيرا وما بين 20 و 30 سدا تليا سنويا، وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 61 مليار درهم..." فإنه يسجل عليها ما يلي:

- ارتباكها وعدم تقديرها لمسؤوليتها كاملة في هذا الموضوع بشكل مبكر ومباشرة بعد تنصيبها، لا سيما وأنها تتوفر على برنامج كامل وشامل تم توقيع الاتفاقية الإطار الخاصة به منذ 13 يناير 2020، وأن وزير الفلاحة آنذاك ورئيس الحكومة الآن كان من بين الموقعين على هذه الاتفاقية الإطار؛

- تأخر رئيس الحكومة في عقد اجتماع لجنة قيادة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، حيث لم يعقد أول اجتماع لها في عهده إلا في 30 نونبر 2022، أي بعد أزيد من سنة من ترؤس للحكومة؛

- لم تُضَمِّنْ الحكومة ضمن التوجهات العامة لمشروع المالية برسم سنة 2022 ولا خطاب وزيرة الاقتصاد والمالية لتقديم هذا المشروع إشارة لأولوية تدبير الماء وللمشاريع المتأخرة التي ستعمل الحكومة على تسريعها، وبقيت الميزانية المخصصة لهذا القطاع في حدودها العادية؛

- بخصوص مشروع تحويل المياه، لم يتضمن برنامج عمل وزراة التجهيز والماء برسم قانون المالية 2022 سوى مواصلة الدراسات المفصلة لمشروع تحويل المياه من حوض سبو إلى حوض أم الربيع ومن الأحواض الشمالية الغربية (حوض لاو وحوض القنار وحوض بوحيا) نحو الأحواض الشمالية الشرقية وملوية السفلى؛

- اضطرت الحكومة إلى استدراك الأمر في قانون المالية لسنة 2023 ببرمجة 10.6 مليار درهم لتدبير إشكالية ندرة المياه بزيادة حوالي 5 مليار درهم مقارنة بسنة 2022 (4 مليار درهم في مواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة، و1.5 مليار درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مشاريع التحلية، و1.4 مليار درهم برسم مشاريع التزويد المراكز القروية والدواوير بالماء الصالح للشرب)، وذلك بعد التوجيهات الملكية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في 14 أكتوبر 2022؛

- وبالرغم مما سبق، اضطرت الحكومة أيضا إلى اللجوء خلال سنة 2023، في 18 ماي 2023، إلى اعتماد مرسوم بفتح اعتمادات إضافية بمبلغ 1.5 مليار درهم لتغطية النفقات الإضافية التي يتطلبها تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، وإلى تسريع مجموعة من المشاريع الجارية، وذلك بعد التوجيهات الملكية خلال جلسة العمل التي ترأسها جلالة الملك يوم 09 ماي 2023 لمتابعة البرنامج الوطني لإمداد مياه الشرب والري.

- وتثبت قوانين المالية لسنة 2022 و2023 والمرسوم المتخذ في ماي 2023 بفتح اعتمادات إضافية بما لا يدع مجالا للشك التأخر الحكومي وضعف التوقع والبرمجة المالية لبرنامج استعجالي معروف ويا ما ادعت وأكثر من مرة الحكومة أنه يشكل أولوية قصوى لها وصرحت بأنها وقفت بخصوصها على تأخر الحكومات السابقة، وأنها قامت بما يلزم لتسريع هذه المشاريع ولتدارك هذا التأخر، وهو ما يكذبه عدم برمجتها للاعتمادات المالية لهذه المشاريع بشكل كاف منذ بداية ولايتها، واضطرارها لتدارك الوضع في كل مرة تنفيذا للتوجيهات الملكية.

لقد دعا الحزب في هذا الصدد رئيس الحكومة وحزبه وأغلبيته بامتلاك الشجاعة السياسية وتحمل المسؤولية والمبادرة إلى تكوين لجنة لتقصي الحقائق بمجلس النواب حول موضوع الماء بصفة عامة وتشييد السدود وتثمينها في ماء الشرب والري والفلاحة بصفة خاصة.

كما أكد أن إنجاز 16 سدا من أصل 30 كما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات أي بنسبة إنجاز تبلغ 53% هي نسبة جد محترمة بالنظر للصعوبة الطبيعية المعروفة في مثل هذه المشاريع عبر العالم، وتعقدها سواء تعلق الأمر بتوفير التمويلات اللازمة والوعاء العقاري بطريقة قانونية، ولاسيما إذا ما أضفنا إلى هذه الإنجازات كون أن 18 سدا كبيرا هي الآن في طور الإنجاز ومنها من هو بنسب إنجاز جد متقدمة وهي سدود تم إطلاقها بطبيعة الحال في عهد الحكومة السابقة.

واعتبر الحزب أيضا أن أكبر مشكل وأعظم خلل هو الذي يتحمل مسؤوليته المباشرة وزير الفلاحة سابقا، والذي هو رئيس الحكومة حاليا، وهو ما أشار إليه نفس التقرير بكون تجهيز الاستغلاليات الفلاحية بالسقي الموضعي لم يتم إلا بنسبة 9% في الوقت الذي لا تشكو فيه هذه العملية من نفس الصعوبات التي تعترض تشييد السدود، إذ أن هذه التجهيزات تستفيد من الدعم المالي العمومي وتتم على العقارات الخاصة، ويصير الخلل أعمق إذا ما أخذنا في الحسبان كون أن الفلاحة تستهلك 87% من الإمكانيات المائية المتوفرة، وبالتالي كل ترشيد في هذا المجال هو ترشيد له أهمية كبيرة جدا.

المحور الثاني- تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال الاجتماعي:

لقد جعلت الحكومة في برنامجها من "**المساهمة في تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية**" أولى الأولويات، وصرحت "**أنها تعي جيداً أن مهمتها الأولى تتجلى في تعزيز دعائم الدولة الاجتماعية وتثمين الرأسمال البشري المغربي، وتطمح إلى السير بعزم وثبات لحفظ كرامته، وتكريس حقوقه وتوفير ظروف رفاهيته. وإن أبرز المشاريع التي ستنصب الحكومة على تنفيذها في هذا الإطار تتمثل في ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وفقا للرؤية الملكية السامية.**"، وفق ركائز أولها تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، وثانيها إحداث نظام حقيقي للمساعدة الاجتماعية يستهدف الأسر الأكثر هشاشة، وإقرار دخل قار كحد أدنى لحفظ كرامة كبار السن، وتعويضات للأسر المعوزة، وسن سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة، ودعم الجمعيات العاملة بالفعل على إدماجهم، وثالثها تأهيل حقيقي للنظام الصحي الوطني، ورابعها إصلاح المدرسة العمومية والرقي بها ورد الاعتبار لها لتكون ذات جاذبية ومشتلا لكفاءات المستقبل، وإعادة الاعتبار لمهنة التدريس عبر تحسين دخل الأستاذ في بداية المسار، وهو ما تجلى بالتزام الحكومة بالرفع التدريجي بزيادة 2.5000 درهم في الحد الأدنى للأجرة الصافية الشهرية عند بداية المسار المهني، لحملة شهادة التأهيل التربوي من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

و بالرغم من استفادة هذه الحكومة من عائد الإصلاحات السابقة ورفعها لشعار "الدولة الاجتماعية" في تناقض مع مرجعية مكوناتها ورئاستها الليبرالية، إلا أن كل الأوراش الاجتماعية المفتوحة منذ الحكومات السابقة لم تتمكن هذه الحكومة خلال سنتين و نصف من ولايتها من تنزيلها على الشكل الأمثل و منها مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، حيث أن الحصيلة بعيدة على كل التزامات البرنامج الحكومي، بل إن الاحتجاجات والتوقفات والإضرابات هي السمة الأساسية لهذه الفترة بقطاعات التعليم، والصحة ...

كما أن الحكومة، وللتذكير، حددت في الصفحتين 50 و51 من البرنامج الحكومي ما سمته أهم إجراءات المحور الاجتماعي خلال الفترة 2021 - 2026، وهو ما يذكر به الجدول التالي:

الجدول رقم 1: أهم إجراءات البرنامج الحكومي في المحور الاجتماعي خلال الفترة 2021 - 2026

1. تعميم التأمين الإجباري عن المرض
2. توفير "مدخول الكرامة" لمن تزيد أعمارهم عن 65 سنة، يبلغ 1000 درهم سنة 2026
3. تعميم التعويضات العائلية المحددة في 300 درهم شهريا عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال
4. توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معا ش وتنفيذ الإصلاح الهيكلي والشمولي لمنظومة التقاعد من أجل الانتقال إلى قطبين قويين (عمومي وخاص)
5. تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار
6. إحداث منحة عن الولادة للأسر المعوزة قدرها 2.000 درهم عند ولادة الطفل الأول، و1.000 درهم عند ولادة الطفل الثاني
7. منح الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ميزانية سنوية قدرها 500 مليون درهم

8. إخراج السجل الاجتماعي الموحد حيز الوجود
9. فتح حوار مع مهني الصحة، من خلال المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، من أجل مراجعة وضعية مهني الصحة وفقا لكفاءاتهم وتضحياتهم
10. منح تحفيزات لمهني قطاع الصحة للحد من ظاهرة سوء التوزيع المجالي لمهني الصحة
11. تعميم طب الأسرة على نحو تدريجي، وتعزيز المراكز الصحية الأولية، وإحداث شبكات مستشفيات جهوية
12. إحداث بطاقة صحية ذكية للتكفل المباشر بالجزء الأكبر من مصاريف التطبيب والعلاج ولإتاحة تتبع فعال وشخصي لحالته
13. تطوير عرض للطب عن بعد، من خلال تثبيت أجهزة رقمية في بيئات رعاية مختلفة
14. تفعيل إجبارية المراقبة الطبية المجانية لجميع النساء الحوامل وتعميم فحوصات عن السمع والبصر للمواليد الجدد
15. إعادة النظر في المقررات الدراسية والمناهج التربوية
16. تجويد تكوين الأساتذة وتحديد معايير توظيفهم والرفع من أجورهم
17. الاهتمام بالثقافة من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب، وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الإبداع
18. بلورة سياسية عمومية رياضية تستجيب للحاجيات والقدرات، مع وضع آليات لتنزيلها بشكل أفضل باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية

فما مدى نجاح الحكومة في تحقيق أولى أولوياتها المحددة في "المساهمة في تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية"؟ وما مدى تحقيقها للأولويات ولأهم الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي سطرها البرنامج الحكومي 2021-2026؟ وما نسبة احتمال تحقيقها من طرف الحكومة فيما تبقى من عمرها إذا ما احتسبنا النتائج المسجلة إلى حدود منتصف الولاية الحكومية؟

أولا- ضعف الحصيلة الاجتماعية للحكومة بالمؤشرات والأرقام الرسمية:

و انطلاقا من تتبعنا عن كثب للعمل الحكومي وللإجراءات الحكومية والتقارير العامة والقطاعية المصاحبة لقو انين المالية ومختلف التقارير والنشرات الرسمية، واستحضارا لما تضمنته وثيقة البرنامج الحكومي 2021-2026 في المجال الاجتماعي، ومن خلال تتبعنا واطلاعنا على مختلف المعطيات والمؤشرات والأرقام الرسمية في هذا المجال، نلخص، في الجدول التالي، ضعف الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال الاجتماعي وبالخصوص ما التزمت به تحت شعار: "تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية":

الجدول رقم 2: الحصيلة الحكومية المرحلية في المجال الاجتماعي خلال الفترة 2021 - 2024

1) **تنزيل مضطرب لورش تعميم الحماية الاجتماعية**، إذ بعد قرار الحكومة الحالية في نهاية 2022 بتحويل 04 مليون من الأسر المستفيدة من نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد" إلى نظام التأمين الأساسي عن المرض "تضامن"، والشروع في تسجيل المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا في نظام التأمين الأساسي عن المرض القائم على الاشتراك، فإن النتيجة هي ما يلي:

- **تسجيل 10،23 مليون مستفيد ومستفيدة إلى حدود شتنبر 2023 (3،62 منخرط رئيسي) في نظام التأمين الأساسي الإجباري عن المرض "تضامن"**، باعتبارهم أشخاصا غير قادرين على أداء الاشتراك؛
- **إقصاء ما يفوق 08 مليون مواطن ومواطنة من الاستفادة من نظام التأمين الأساسي عن المرض "تضامن"**، من الذين كانوا يستفيدون سابقا من نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد"؛
- **تحميل ميزانية الدولة لمبلغ 9،5 مليار درهم سنويا للتكفل ب 10،23 مليون مستفيد ومستفيدة فقط**، عوض 2 مليار درهم سنويا سابقا كان يستفيد بموجبها 18,44 مليون من نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد"؛
- **تسجيل 1،87 مليون فقط كمنخرطين رئيسيين في نظام التأمين الأساسي عن المرض القائم على الاشتراك من فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا**، من أصل 03 مليون من المستهدفين؛
- **27% فقط من المنخرطين الرئيسيين هم من يؤدون واجبات الاشتراك**، من أصل 03 مليون من المستهدفين من فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- **13% فقط هم من يتوفرون على حقوق مفتوحة للاستفادة من الخدمات الصحية (266.000 منخرط رئيسي)**، من المسجلين في نظام التأمين الأساسي عن المرض القائم على الاشتراك من فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
- **والمحصلة، هي أن الذين لهم الحق في الاستفادة الفعلية من الخدمات الصحية في إطار نظام التأمين الأساسي الإجباري عن المرض، إلى حدود 30 شتنبر 2023، هم 10,23 مليون + 266.000، في مقابل 18,44 مليون كانوا يستفيدون سابقا من المساعدة الطبية المجانية "راميد" إلى حدود 2022.**

2) **فقدان مجموعة من الحقوق المكتسبة من الدعم الاجتماعي المباشر لدى الفئات التي كانت تستفيد في السابق بفعل العتبة (الأرامل، تيسير، التغطية الصحية المجانية...)؛**
3) **عدم وفاء الحكومة بتوفير "مدخول الكرامة" لمن تزيد أعمارهم عن 65 سنة، يبلغ 1000 درهم سنة 2026، والالتفاف عليه عبر منحة شهرية تبلغ 500 درهم ضمن ما سمته التعويضات العائلية لأسر تعول أشخاصا مسنين؛**
4) **عدم وفاء الحكومة بوعودها بإلغاء نظام التعاقد؛ وزيادة 2.500 درهم في أجرة بداية مسار الأستاذ التي وردت** على النحو التالي في الصفحة 45 من البرنامج الحكومي 2021-2026: "...**للرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجرة الصافية الشهرية لتصل إلى 7.500 درهم بالنسبة لحملة شهادة التأهيل التربوي من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. وإن هذه الزيادة البالغة 2.500 درهم في أجرة بداية مسار الأستاذ ستتيح الرفع من جاذبية مهنة التدريس. وبالنسبة للأساتذة الممارسين الذين يتقاضون أقل من 7.500 درهم، سيكون بإمكانهم الاستفادة من التعويضات الجديدة شريطة الحصول على شهادة تأهيل تربوي بعد اجتياز اختبار مهني تضعه**

كلية التربية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتدعم هذه المؤسسات الأساتذة المعينين الراغبين في الإعداد لهذا الاختبار.".

5) تسجيل اضطرابات وإضرابات بنسب ومدد غير مسبوقة أوقفت الدراسة في التعليم الأولي والابتدائي والتأهيلي لمدة تزيد عن 3 أشهر وأوقفت الدراسة في كليات الطب والصيدلة منذ 16 دجنبر وإلى الآن؛

6) تسجيل انطباع سلبي لدى المواطنين عن القطاع الصحي سنة 2023، حيث صرح 58,2% من الأسر بإحساسهم بتدهور جودة الخدمات الصحية، مقابل 14,2% بتحسنها و27,6% باستقرارها. وقد بلغت هذه النسب على التوالي 60,8% و12,6% و26,6% خلال سنة 2022؛

7) تسجيل انطباع سلبي لدى المواطنين عن قطاع التعليم سنة 2023، حيث صرح 45,0% من الأسر بإحساسهم بتدهور جودة خدمات التعليم، مقابل 28,1% بتحسنها و26,9% باستقرارها. وقد بلغت هذه النسب على التوالي 43,7% و30,7% و25,6% خلال سنة 2022.

ثانيا- ارتباك وتخبط في تفعيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية:

وإذا ما عدنا بالتفصيل للحصيلة المرحلية للحكومة في تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات إذا ما أخذنا في الاعتبار البرمجة الزمنية على مدى خمس سنوات كما نص على ذلك القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية وهي للتذكير:

- **تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بحلول نهاية سنة 2022، ليشمل 22 مليون مستفيدا إضافيا**؛ من فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛ والأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك؛ والأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور؛

- **تعميم التعويضات العائلية، خلال سنتي 2023 و 2024، لفائدة حوالي 07 ملايين طفل في سن التمدرس؛ من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل**، من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، أو من تعويضات جزافية؛

- **توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، بحلول نهاية سنة 2025**، بدمج حوالي 05 ملايين شخص من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر على أي تغطية تتعلق بالتقاعد؛

- **تعميم التعويض عن فقدان الشغل، بحلول نهاية سنة 2025**، لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار.

وتتلخص الملاحظات على تنزيل هذا الورش فيما يلي:

- **تعمد الحكومة الحالية لنفي التراكم المهم في مجال تعميم التغطية الصحية أو بخصوص الدعم الاجتماعي المباشر**، حيث وجب التذكير أولا بأن مدونة التغطية الصحية الإجبارية دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 2005 لفائدة الأجراء وموظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، والسجناء، وقدماء المحاربين، ومكفولي الأمة، كما تم تعميم نظام المساعدة الطبية "راميد" سنة 2012، وعلى القيميين الدينيين ثم الطلبة سنة 2016.

وفي عهد الحكومتين السابقتين تم إصدار 9 قوانين مؤسسة للنظام الحالي للتغطية الصحية والعشرات من النصوص التطبيقية ومنها: القانون رقم 15.98 الخاص بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والقانون رقم 15.99 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛ وإحالة مشروع القانون الخاص بالتغطية الصحية للوالدين على مجلس المستشارين (وهو المشروع الذي سحبته الحكومة الحالية)، والقانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات وإحداث السجل الاجتماعي الموحد، والقانون الإطار رقم 09.21 الصادر في 5 أبريل 2021 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ونظام المساهمة المهنية الموحدة.

وفي نفس السياق، قد قدمت الحكومة الحالية مجموعة من القوانين تم التصويت عليها بالإجماع و بدون عرقلة لكن النصوص التطبيقية لم تصدر كلها بعد، كما أن الهيئات والمؤسسات المختصة لم تخرج إلى الوجود و منها الهيئة العليا للصحة، والمجموعات الصحية الترابية، ووكالتي الأدوية و الدم، مما سيبقي الورش معلقا بآليات ضعيفة ومتجاوزة.

كما أنه واستثناء من كل الفئات المؤمنة، خصصت الحكومة للقيمين الدينيين مرسوما ضمن القانون المتعلق بالمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، في حين هذه الفئة مرتبطة بعقود أجرية مع الدولة و ليسوا عمالا غير أجراء.

كما عمدت الحكومة إلى إدخال التغييرات 3 مرات على التوالي على القانون رقم 15.98 الخاص بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والقانون رقم 15.99 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛ وهو ما يعد عنوانا للارتباك في التنزيل.

ويبقى مشروع القانون المتعلق بنظام ومصحات الضمان الاجتماعي ومشروع القانون المتعلق بالتعاضديات حبيسا مجلس المستشارين.

وبخصوص برامج الدعم الاجتماعي المباشر، وجب التذكير بالزيادة في منح الطلبة وتوسيع **الاستفادة منها في 2012، وإطلاق الدعم المباشر للأرامل في شتنبر 2015، و إنشاء منحة لطلبة التكوين المهني في 2017**، والتوسيع الجغرافي وتعميم برنامج دعم التمدرس "تيسير" خلال الموسم الدراسي 2018- 2019، وتفعيل حصة 7% من المناصب المالية المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة وتخصيص عدد مهم من المناصب المالية لهذه الفئة في قوانين المالية ابتداء من قانون المالية لسنة 2019.

- **وفيما يتعلق بورش تعميم التغطية الصحية من خلال نظام التأمين الصحي الأساسي الإجباري عن المرض**، تطرح حصيلة الحكومة الحالية في تنزيل هذه التغطية عدة إشكاليات تتعلق بمدى احترام الأجندة الزمنية من حيث الاستفادة الفعلية من الخدمات الصحية (وليس إحصاء المدمجين من الناحية الإدارية وبالمراسيم)، وتبذير الموارد المالية العمومية من جهة واستدامة التمويل من جهة أخرى، ونقصان الموارد البشرية، وحكامة هذا النظام.

حيث وفيما كان نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد" ومنذ تعميمه سنة 2012 و إلى حدود نهاية سنة 2022 يغطي 18،44 مليون مستفيدا ومستفيدة (7,72 مليون أسرة) بغلاف مالي إجمالي بلغ 20 مليار درهم خلال 10 سنوات، أي بمعدل 2 مليار درهم سنويا، قسمت الحكومة بقرار إداري هذه الشريحة الهشة إلى فئتين: **(1) فئة الأشخاص غير**

القادرين على تحمل واجبات الاشتراك؛ و**(2) وفئة الأشخاص القادرين** على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وبناء على هذ التقسيم العشوائي الذي اختارت بمقتضاه الحكومة أن تدمج 4 مليون أسرة فقط، من أصل 7,72 أسرة كانت تستفيد في السابق من نظام المساعدة الطبية المجانية "راميد"، تم إلى حدود شتنبر 2023 تسجيل 10,23 مستفيد ومستفيدة (3,6 مليون منخرط رئيسيا) ضمن فئة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك؛ **وبقي ما يفوق 8 مليون من هؤلاء الأشخاص خارج التغطية، وفي منزلة بين منزلتين فلاهم بقوا يستفيدون من النظام التضامني ("راميد" سابقا "تضامن" حاليا) ولاهم تسجلوا في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لأنهم وببساطة غير قادرين على الأداء فعليا**، وذلك بسبب المعيار العشوائي الذي طبقته الحكومة والعتبة الإقصائية المعتمدة في نظام الاستهداف.

كما أن قيام الحكومة في نهاية 2022 بتحويل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض "تضامن"، وبالإضافة إلى كونها أقصت من الاستفادة أزيد من 08 مليون من الأشخاص، فإنها تتم بفاتورة تفوق أربع مرات فاتورة استشفاء 60% فقط من المستفيدين من المساعدة الطبية المجانية "راميد" سابقا، حيث التزمت الدولة بدفع مبلغ سنوي قدره 9,5 مليار درهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقابل التكفل ب10,23 مليون مستفيد ومستفيدة، في مقابل المبلغ السنوي الذي كانت تتحمله الدولة في السابق برسم نظام المساعدة الطبية "راميد"، والذي لم يتعد 2 مليار درهم سنويا وكان يستفيد منه 18,44 مليون مستفيد ومستفيدة.

إن الأثر المباشر لهذا الإجراء الإقصائي والغريب هو توجيه حصة معتبرة ومبلغ مهم من 9،5 مليار درهم إلى جزء من القطاع الخاص الرأسمالي المحظوظ والذي أصبحت مشاريعه تعم مختلف المدن، عوض استثمار هذا المبلغ الكبير في دعم القطاع الصحي العمومي والمستشفى العمومي وتحفيز وتوفير موارده البشرية، وهو الوضع غير الصحي الذي سيؤدي إلى وضعية احتكارية واستئثارية والتركيز في قطاع استراتيجي يهم صحة المواطنين، مع ما تحمله هذه الوضعية غير الطبيعية من مخاطر على الصحة العمومية وهدر للمالية العمومية، وما ستؤدي إليه في النهاية من تهميش المستشفى العمومي وتسليع الخدمات الصحية، على عكس ما تعهدت به الحكومة بخصوص التأهيل الحقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، والتكامل بين القطاعين العام والخاص، وضدا على تأكيد المجلس الأعلى للحسابات على توصيته ب: "**تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية في القطاع العام على صعيد جميع جهات المملكة**".

وبخصوص التأمين الإجباري عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والتي يبلغ عددها حوالي 03 ملايين منخرطا رئيسيا: 1,6 مليون من الفلاحين، ونصف مليون من الحرفيين ومهني الصناعة التقليدية، و0,8 مليون من التجار والحرفيين والمهنيين ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، والتي تم تحديدها بموجب الاتفاقيات الإطار الثلاث التي تم توقيعها في 14 أبريل 2021 بعد صدور القانون الإطار للحماية الاجتماعية، في إطار تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل الفئات غير المستفيدة.

وحسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقد بلغ عدد المسجلين من هذه الفئات، إلى حدود نهاية شتنبر 2023 ما مجموعه 1,87 مليون منخرطا رئيسيا. كما بلغ عدد المنخرطين الرئيسيين الذين يتوفرون عل حقوق مفتوحة للاستفادة من التأمين 266.000 منخرطا فقط.

كما أن نسبة استخلاص الاشتراكات لهذه الفئات بقيت في حدود 27% في آخر شتنبر 2023. وتبقى نسبة التحصيل جد ضعيفة عند بعض الفئات المهنية، حيث لا تتجاوز 5 % بالنسبة لفئة الفلاحين و11% بالنسبة للحرفيين، في حين أنها تقارب 100% بالنسبة للمقاولين الذاتيين. ولم يتعد استخلاص الاشتراكات المستحقة المقدرة ب 955.4 مليون درهم مبلغ 337.1 مليون درهم، أي بنسبة تحصيل متوسط لا تتجاوز 27%، في حين بلغت النفقات التي تم أداؤها إلى غاية نهاية غشت 2023 ما يناهز 182.1 مليون درهم، وهو ما يهدد توازن واستدامة هذا النظام.

وهو ما دفع الحكومة إلى أن تقترح في أكتوبر 2023 مشروع القانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

أضف إلى ذلك أن الحكومة لم تقم لحد الآن بما يلزم لإدماج فئات أخرى ومنها الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 114 من القانون 65.00 الذين يستفيدون من التغطية الصحية سواء في إطار عقود مع شركات التأمين الخصوصية أو تعاضديات خاصة بهم.... وقد يتجاوز عددهم بالقطاعين العام والخاص مليون شخص، وهي وضعية تلحق أضرارا بليغة بالمؤمنين الذين لا يستفيدون إلا من 80 % من تكاليف العلاج خلافا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يصل إلى تغطية 99 % خاصة بالنسبة للأمراض المزمنة و المكلفة كالسرطان، وأمراض السكري و القلب و الشرايين، وفي نفس الوقت يضيع على النظام الأساسي للتأمين عن المرض موارد قد تصل إلى 3 مليار درهم توجه لمؤسسات التأمين الخاصة بدل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وبالتالي، ووفق هذه الأرقام الرسمية الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى حدود نهاية شتنبر 2023، فإن ادعاء الحكومة وتصريحاتها بإكمال ورش تعميم التغطية الصحية، في نهاية 2022 من خلال إدماج 22 مليون مستفيدا إضافيا في نظام التأمين الصحي الأساسي الإجباري لا يعدو أن يكون حصيلة إدارية مرتبطة بإحصائها لما يترتب على مقتضيات المراسيم التطبيقية لتعميم التغطية الصحية، وأما الحقيقة والو اقع والحصيلة، مقارنة مع ما قبل هذه الحكومة، هي أن الذين لهم الحق في الاستفادة الفعلية من الخدمات الصحية في إطار نظام التامين الأساسي الإجباري عن المرض، إلى حدود 30 شتنبر 2023، هم 10,23 مليون + 266.000، في مقابل 18,44 مليون كانوا يستفيدون سابقا من المساعدة الطبية المجانية "راميد" إلى حدود 2022، وذلك عكس ما تدعيه الحكومة من إضافة 22 مليون مستفيدا.

وعلى صعيد آخر، تطرح إشكالية حكامة نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض "تضامن" ونظام المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، حيث تم إدماج هذا النظام ضمن أجهزة حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأسند إلى تركيبة ثلاثية تضم ممثلي الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين وهي أصناف لا علاقة نهائيا بهذا الصنف من المستفيدين.

- **<u>وبخصوص تعهدها بتأهيل القطاع الصحي</u>**، فالعكس هو الذي يحس به المواطنون إذ تم تسجيل انطباع سلبي عن القطاع سنة 2023، بحيث صرح 58,2% من الأسر بإحساسهم بتدهور جودة الخدمات الصحية، مقابل 14,2% بتحسنها و27,6% باستقرارها. وقد بلغت هذه النسب على التوالي 60,8% و12,6% و26,6% خلال سنة 2022.
- كما أن الموارد البشرية تتميز بخصاص كبير يقدر ب 32 ألف طبيب و 68 ألف ممرض الشيء الذي يصعب معه تقديم الخدمات ل 22 مليون من المستفيدين المرتقبين من التغطية الصحية. و بالرغم من فتح أمكانية ممارسة الأجانب إلا ان مشكل الموارد لازال مطروحا بحدة، ولم تفلح الحكومة في التدبير الجيد والسلس والتشاوري لإصلاح نظام التكوين بهدف تسريع وتيرة خرجي كليات الطب والصيدلة، حيث لا يزال هذا الإصلاح يواجه بالاحتجاجات التي قد تنتهي بسنة بيضاء، مما يعد ارتباكا كبيرا وضعفا للحكومة في تدبير الأزمات على غرار ما عرفه قطاع التعليم.

وبخصوص تعميم التعويضات العائلية والدعم الاجتماعي المباشر، وعلى إثر دعوة جلالة الملك الحكومة في خطابه الموجه للبرلمان يوم 13أكتوبر2023 الحكومة لتسريع إخراج الدعم الاجتماعي المباشر و توسيعه، من المنتظر أن يشمل هذا الدعم ما يقارب 60 %من الأسر غير المشمولة بأنظمة الضمان الاجتماعي، والمستوفية لشروط الاستهداف بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد، حيث ستتمكن هذه الأسر من الاستفادة من دعم شهري مباشر يبلغ الحد الأدنى منه 500 درهم. ويمكن تلخيص هذا الدعم في ما يلي:

- تستفيد الأسر المستهدفة التي لها أبناء، من منحة شهرية عن كل طفل منذ ولادته حتى بلوغه 21 سنة مع شرط التمدرس. وتبلغ قيمة المنحة 200 درهم بالنسبة للأطفال الثلاثة الأوائل ابتداء من آخر دجنبر 2023، ويتم رفعها تدريجيا لتبلغ 300 درهم ابتداء من 2026 (بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة، تبلغ المنحة الشهرية 300 درهم في 2024 وترتفع تدريجيا إلى 400 درهم في 2026)؛
- يستفيد أطفال النساء الأرامل من منحة شهرية بمبلغ 350 درهم لكل طفل سنة 2024 وسيتم رفع مبلغ المنحة تدريجيا ليبلغ 400 درهم سنة 2026؛
- تستفيد الأسر المستهدفة التي ليس لها أطفال أو يتجاوز سنهم 21 سنة، وخاصة منها الأسر التي تعيل أشخاصا مسنين من منحة جزافية تبلغ قيمتها 500 درهم شهريا ابتداء من آخر دجنبر 2023؛
- تستفيد الأسر المستهدفة من منحة الولادة التي تبلغ 2.000 درهم عند الولادة الأولى، و1.000 درهم عند الولادة الثانية.

ومع تسجيل عدم وفاء الحكومة بما وعدت به بخصوص مدخول الكرامة، ومحاولة الالتفاف عليه عبر ما سمته التعويضات العائلة لأسر تعول أشخاصا مسنين، عبر منحة جزافية تبلغ قيمتها 500 درهم شهريا وهو نصف مبلغ 1.000 درهم الذي وعدت به الأشخاص المسنين الذي يتجاوز سنهم 65 سنة وفي حالة عوز وليس أسرا تعولهم.

فإن من بين الإشكالات الكبيرة التي يعرفها نظام الدعم الاجتماعي المباشر، ما تطرحه العتبة المحددة للاستفادة والعتبات المتعددة و المختلفة المتعلقة بالتغطية الصحية و الدعم الاجتماعي و منح الطلبة، بل أصبح يطلب من المصرحين بإدراج أفراد عائلة آخرين لخفض تنقيط العتبة و تمكينهم من الاستفادة.

كما أن هذا البرنامج وبالإضافة لكونه تجميع للبرامج السابقة: دعم الأرامل، دعم التمدرس "تيسير"، التكافل العائلي، مليون محفظة، الإعاقة، إلا أنه لم يراع الحقوق المكتسبة في هذه البرامج وأدى ذلك إلى الإقصاء من الاستفادة بحكم العتبة أولئك الذين كانوا يستفيدون من الدعم المباشر، أو إلى نقص في المبلغ الذي كانوا يستفيدون منه سابقا كمثال الأرامل اللواتي كن

يحتضن يتامى وكانت تبلغ منحتهم 1.050 درهم وأصبحن اليوم يستفدن من الحد الأدنى من الدعم الاجتماعي المباشر المحدد في 500 درهم.

كما يطرح في المجمل سؤال استدامة تمويل برنامج تعميم الحماية الاجتماعية التي ستتطلب تعبئة غلافا ماليا سنويا سيصل 40 مليار درهم سنة 2026، حيث وبالإضافة إلى كون ما تم تخصيصه لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض "تضامن" والذي يذهب بالأساس إلى جزء من القطاع الخاص الرأسمالي كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يضاف إلى ذلك هشاشة استدامة التمويل واعتماده أساسا على الاستدانة حيث لجأت الحكومة إلى اقتراض 13 مليار درهم من البنك الدولي خلال نصف ولاية هذه الحكومة لتمويل مصاريف تتعلق بورش تعميم الحماية الاجتماعية وهي نفقات تدخل أساسا في صنف نفقات التسيير وبالتالي فإن استعمالات هذه القروض تخالف بشكل صريح مقتضيات المادة 20 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

ثالثا- توقف غير مسبوق للمنظومة التعليمية وإصلاح خارج الإطار القانوني وبمقاربة انفرادية و إقصائية:

وبخصوص قطاع التعليم وبالرغم مما التزمت به الحكومة، فقد تم تسجيل استمرار إحساس الأسر بتدهور جودة خدمات التعليم خلال سنة 2023، حيث صرح 45,0% من الأسر بإحساسهم بتدهور جودة خدمات التعليم، مقابل 28,1% بتحسنها و26,9% باستقرارها. وقد بلغت هذه النسب على التوالي 43,7% و30,7% و25,6% خلال سنة 2022.

كما طبع سلوك الحكومة بخصوص هذا الملف نوع من التخبط والارتباك بكل أسلاك التعليم في شقه البيداغوجي والبشري والمالي، مما أدَّى إلى أزمةٍ حادَّةٍ غير مسبوقة أدخلت الحكومة إليها المدرسة العمومية ومعها الجامعة، بعد فرض خطة جديدة في قطاع التربية الوطنية تحت مسمى "خارطة الطريق 2022 – 2026"، ومسمى "المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار- 2030"، في تجاهل تام للقانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتهميش للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكان من أولى نتائج خارطة الطريق هذه اعتماد نظام أساسي لموظفي التربية الوطنية لم يأخذ بعين الاعتبار وعود برامجها الانتخابية وبرنامجها الحكومي ونتج عنه توقف الدراسة لشهور، وعوض سحبه لجأت الحكومة إلى المماطلة دون اعتبار لمستقبل 7 ملايين من الأطفال في المدرسة العمومية، وما سيخلفه هذ التوقف من آثار وتداعيات تتجاوز ما يظهر من نتائج بيداغوجية وتربوية آنية.

كما عملت الحكومة على اعتماد منهج إقصائي وانفرادي عند تعيينها لأعضاء اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج، حيث أن تركيبة اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج، رئيسا و خبراء تجسد بوضوح تكريس الحكومة ووزير التربية الوطنية لمنطق الإقصاء والاستفراد بملف وطني استراتيجي من خلال تغييب الخبراء ذوي التجربة الميدانية المنتمين لقطاع التربية والتكوين، من أساتذة ومفتشين ومكونين، و تكريس الفكر الواحد وهيمنة مشارب وحساسية فكرية بعينها، في ملف وطني كبير يرسم ملامح المواطن المغربي المنشود، هذا فضلا عن كون أن رئيس اللجنة هو في نفس الوقت عضو خبير في المجلس الأعلى للتربية والتكوين، فهو الذي سيسهر على تحضير المناهج والبرامج في إطار هذه اللجنة وهو الذي سيتسلمها كخبير في المجلس الأعلى قصد إبداء الرأي فيها!

كما تم تسجيل هذا التوجه الانفرادي والإقصائي والذي انطلق قبل تشكيل هذه اللجنة نفسها حيث أصدرت الوزارة عددا من الوثائق المرجعية وقامت بتنزيل عدد من الخيارات البيداغوجية، من قبيل الشروع في تعميم ما سمي بمدارس الريادة في السلك

الابتدائي، وشرعت في تجريبها بالسلك الثانوي الإعدادي انطلاقا من السنة الدراسية المقبلة، وتبنت فعليا عددا من الخيارات التعليمية، كإقرار عدد من المواد الدراسية والمقاربات البيداغوجية، فضلا عن استمرارها في فرض خيارات لغوية خارج القانون الإطار الخاص بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وفي غياب مرسوم الهندسة اللغوية.

وقد تجلى آخرها في إبرام اتفاق مع الوكالة الفرنسية للتنمية يتم بموجبه منح فرنسا للمغرب قرضا بمبلغ مليار درهم، من أجل تمويل إصلاح التعليم وتنزيل خارطة الطريق 2022- 2026، مع التركيز بالخصوص على تدريس الفرنسية والتدريس بالفرنسية والحد من الهدر المدرسي بالسلك الاعدادي، حيث سيخصص مبلغ القرض لدعم تعليم اللغة الفرنسية، باعتبارها لغة مدرسة ولغة تدريس، مع العلم ان التدريس بالفرنسية وضعف امتلاك اللغات عموما هو أكبر سبب للهدر المدرسي في السلك الإعدادي، وأكبر سبب في ضعف اكتساب التلميذات والتلاميذ للتعلمات الأساس حسب التقييمات الدولية.

كما ان هذا القرض يأتي مع استمرار تنزيل هندسة لغوية في المنظومة التربوية خارج ما ينص عليه القانون الإطار الذي اعتمد مبدأ التناوب اللغوي بين اللغات الوطنية واللغات الأجنبية في تدريس المواد العلمية والتقنية، وبهذا القرض تعلن الحكومة أنها ماضية في تنزيل سياسة لغوية خاصة بها في خرق سافر لمقتضيات القانون-الإطار، مع تأخير متعمد في إخراج مرسوم الهندسة اللغوية إلى حيز الوجود. وهنا يتأكد أن تدريس اللغة الانجليزية والسعي إلى تعميمها ليس إلا ورقة ضغط تستعمل في تدبير علاقات المد والجزر مع فرنسا ليس إلا.

كما تميز عملها بمحدودية وقصور وضيق نظر الحكومة في تدبير ملفات الحوار الاجتماعي من خلال اعتمادها لمقاربة قطاعية ضيقة ومنهجية لا تستحضر الأولويات وواجب الإنصاف والعدالة بين مختلف موظفي الدولة، وهو ما أدى في النهاية إلى فقدان الثقة في الحكومة وتزايد الاحتجاجات الفئوية وبروز ظواهر يصعب معها إدارة الحوار الاجتماعي والقطاعي بشكل هادئ ومسؤول يراعي المصلحة العامة وإمكانيات الدولة ومصلحة عموم المواطنين والمواطنات وحقوق وواجبات هذه الفئات، ويحفظ استمرارية المرافق والخدمات العمومية.

رابعا- الحوار الاجتماعي مقاربة إقصائية وقطاعية ضيقة وتلكؤ في تنفيذ الالتزامات:

وعلى صعيد تدبير الحوار الاجتماعي، يسجل غياب مأسسة حقيقية للحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي كي يرقى إلى مستوى المفاوضة الجماعية وبإشراك كل النقابات الجادة، عوض نهج الإقصاء الذي اعتمدته الحكومة ضد نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالرغم من تجربتها وحضورها الميداني عبر عتبات دون أساس قانوني، في مقابل المحاباة مع نقابات أخرى.

كما يسجل اعتماد الحكومة لمقاربة قطاعية ضَيِّقة ومُجَزَّأة وغير مندمجة وغير مرتبة بشكل دقيق على المستوى الزمني والقطاعي والتواصلي، وبمنطق ومنهجية لا تستحضر في نفس الوقت إمكانيات الدولة وواجب الإنصاف والعدالة المطلوبين بين مختلف موظفي الدولة، وهو ما أدى في النهاية إلى فقدان الثقة في الحكومة وإفقاد وفقدان الثقة أيضا في النقابات، وهو ما أدى إلى تزايد الاحتجاجات الفئوية وإلى بروز ظواهر يصعب معها إدارة الحوار الاجتماعي والقطاعي بشكل هادئ ومسؤول يراعي المصلحة العامة وإمكانيات الدولة ومصلحة عموم المواطنين والمواطنات وحقوق وواجبات هذه الفئات ويحفظ استمرارية المرافق والخدمات العمومية.

وهو ما تجلى بشكل واضح عند التدبير المرتبك والمتعثر والارتجالي للحكومة للنظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية، مما أدى إلى تعطيل الدراسة لأزيد من ثلاثة أشهر في تجاهل تام لتبعات هذه الإضراب، كل ذلك بسبب تلكؤه الحكومة ومماطلتها ومحاولة الالتفاف على وعودها بالزيادة في الاجور وبإلغاء التعاقد وفي إخراج مرسوم جديد يكرس نظاما أساسيا عادلا ومنصفا لموظفي التربية الوطنية، واكتفائها في المشروع الأول بإدراج العقوبات التأديبية في النظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي الوزارة وسن عقوبات جديدة خارج إطار ما هو معمول به في الوظيفة العمومية والزيادة في المهام وساعات العمل...في الوقت الذي كانت تنظر الشغيلة التعليمية وفاء الحكومة بوعودها بخصوص 2.500 درهم وإلغاء التعاقد.

وفي الخلاصة، فقد اتسمت الحصيلة المرحلية لهذه الحكومة على المستوى الاجتماعي باختلالات كبيرة في تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وتدهور في خدمات المستشفى العمومي والمدرسة العمومية، واحتقان واحتجاجات في قطاعات التعليم، والصحة، والطلبة الأطباء...

المحور الثالث- تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في المجال الاقتصادي:

بخصوص المحور الاقتصادي، لابد من التذكير في البداية أن هذه الحكومة انطلقت من وضعية مرجعية مريحة، كما تبين ذلك مختلف المؤشرات الماكرو اقتصادية، ولاسيما تلك المتعلقة بالمالية العمومية، وقد لخص خطاب جلالة الملك يوم الجمعة 8 أكتوبر 2021 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة هذه الوضعية بقوله:

"ومن جهة أخرى، يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشا ملموسا، رغم الآثار غير المسبوقة لهذه الأزمة، وتراجع الاقتصاد العالمي عموما. فبفضل التدابير التي أطلقناها، من المنتظر أن يحقق المغرب، إن شاء الله، نسبة نمو تفوق 5.5 في المائة سنة 2021. وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات، وتعد من بين الأعلى، على الصعيدين الجهوي والقاري.

ومن المتوقع أن يسجل القطاع الفلاحي، خلال هذه السنة، نموا متميزا يفوق 17 في المائة، بفضل المجهودات المبذولة لعصرنة القطاع، والنتائج الجيدة للموسم الفلاحي.

كما حققت الصادرات ارتفاعا ملحوظا، في عدد من القطاعات، كصناعة السيارات، والنسيج، والصناعات الإلكترونية، والكهربائية.

ورغم تداعيات هذه الأزمة، تتواصل الثقة في بلادنا، وفي دينامية اقتصادنا؛ كما يدل على ذلك ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يقارب 16 في المائة؛ وزيادة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بحوالي 46 في المائة، إلى غاية شهر غشت الماضي.

وقد ساهمت هذه التطورات، في تمكين المغرب من التوفر على احتياطات مريحة، من العملة الصعبة، تمثل سبعة أشهر من الواردات.

ورغم الصعوبات والتقلبات، التي تعرفها الأسواق العالمية، فقد تم التحكم في نسبة التضخم، في حدود 1%، بعيدا عن النسب المرتفعة لعدد من اقتصادات المنطقة.

وهي كلها مؤشرات تبعث، ولله الحمد، على التفاؤل والأمل، وعلى تعزيز الثقة، عند المواطنين والأسر، وتقوية روح المبادرة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين.

والدولة من جهتها، ستواصل هذا المجهود الوطني، لا سيما من خلال الاستثمار العمومي، ودعم وتحفيز المقاولات.

وفي هذا السياق الإيجابي، ينبغي أن نبقى و اقعيين، ونواصل العمل، بكل مسؤولية، وبروح الوطنية العالية، بعيدا عن التشاؤم، وبعض الخطابات السلبية."

وهي الخلاصات والمؤشرات الإيجابية التي تضمنها التقرير السنوي لبنك المغرب برسم السنة المالية 2021 في فقراته من الصفحات ii و iii حيث جاء فيه:

"على الصعيد الوطني، سجل الاقتصاد نموا بنسبة 7,9%، وهو أعلى معدل يحقق منذ سنة 1997. وإضافة إلى أثر الأساس، يعزى هذا الأداء إلى عدة عوامل، من ضمنها التقدم الاستثنائي المحرز على مستوى حملة التلقيح، وإطلاق

جلالتكم لبرنامج الإقلاع الاقتصادي بغلاف مالي قدره 120 مليار درهم، والإبقاء على التحفيزات النقدية والمالية وكذا الظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي...

وأدى انتعاش الاقتصاد الوطني إلى ارتفاع ملموس في العائدات الضريبية، شمل كافة فئات الضرائب باستثناء الضريبة على الشركات وساهم، إلى جانب التعبئة الكبيرة للتمويلات الخاصة، في التخفيف من تفاقم تكاليف المقاصة المرتبط بالتزايد الحاد في الأسعار الدولية للمنتجات المدعمة. وبذلك، عرفت وضعية المالية العمومية تحسنا نسبيا بعد التدهور المسجل سنة 2020 والذي دفع بالحكومة إلى اعتماد قانون مالية تعديلي. هكذا، تقلص عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، من 7,1 %من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5,9% وتراجعت نسبة مديونية الخزينة من 72,2% إلى 68,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع انخفاض مكونها الداخلي إلى 53,1% والخارجي إلى 15,9%.

وفيما يخص الحسابات الخارجية، كان لتحسن الطلب سواء على المستوى الوطني أو الدولي أثر ملحوظ على المبادلات التي سجلت نموا ملحوظا. فقد تزايدت الصادرات بنسبة 25%، مدعومة بالأساس بالأداء الجيد لقطاع الفوسفاط ومشتقاته والمهن العالمية للمغرب.

وبعد الصمود المسجل في 2020، تصاعدت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج إلى مستوى قياسي بلغ 93,7 مليار درهم، ما مكن من احتواء تفاقم العجز الجاري في 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إلى جانب ذلك، ظل الاقتصاد الوطني يتمتع بجاذبية نسبية حيث بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يعادل 2,5 %من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف، تحسنت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 3,2% إلى 330,8 مليار درهم، أي ما يناهز 6 أشهر من واردات السلع والخدمات."

وللتذكير، فقد خصصت الحكومة المحور الثاني من برنامجها لما أسمته "**مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع**" وجعلت من هذا المحور ثاني أولوية في برنامجها.

كما أن البرنامج الحكومي نص بالحرف على أنه وبشكل أعم، يظل التشغيل والحد من تفشي البطالة من القضايا الكبرى التي تشغل بال المغاربة. وأن الحكومة ستواجه هذه الحالة بتنفيذ سياسة وطنية للتحول الاقتصادي تحكمها ثلاث مبادئ أساسية:

1) **جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي؛**
2) العمل على تعزيز السيادة الوطنية في المنتوجات والخدمات الاستراتيجية؛
3) التعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا وحمايته من المنافسة اللامشروعة.

وأن سياستها الاقتصادية تشمل خمس محاور رئيسية، وهي:

1) إنعاش فوري للاقتصاد الوطني؛
2) وضع برنامج وطنيا وجهويا من أجل دعم المقاولات الناشئة في القطاعات الواعدة؛
3) تفعيل الإصلاحات الهيكلية لدعم الاقتصاد الوطني؛
4) تنفيذ سياسات قطاعية طموحة على الصعيدين الوطني والمجالي؛
5) سن سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء.

وأنها وتنفيذا لهذه المحاور الخمسة الرئيسية للتحول الهيكلي لاقتصادنا، تعتمد الحكومة إجراءات محددة، تهم:

- وضع وتنفيذ سياسة استعجالية لمواكبة المقصيين من سوق الشغل؛
- الانقاذ السريع للمقاولات المهددة بالإفلاس، من خلال المصاحبة والتمويل؛
- تحفيز المبادرة الخاصة، من خلال تدليل العقبات التنظيمية والإدارية؛
- خلق رجة تنافسية، من خلال مواكبة وتطوير المقاولة التنافسية والمبتكرة؛
- الدفاع عن وسم "صنع في المغرب" من أجل دعم الإنتاج الوطني.

كما أن الحكومة، وللتذكير، حددت في الصفحة 68 من البرنامج الحكومي ما سمته أهم إجراءات المحور الاقتصادي خلال الفترة 2021 – 2026، وهو ما يذكر به الجدول التالي:

الجدول رقم 3: أهم إجراءات المحور الاقتصادي في البرنامج الحكومي خلال الفترة 2021 - 2026

1. **250 ألف فرصة شغل مباشرة من خلال برنامج أوراش عامة مؤقتة كبرى وصغرى**
2. **إحداث برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى**
3. **إعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة" وضمان استدامته**
4. **تنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار**
5. **وضع إطار تحفيزي لانبثاق منظومة للمقاولات الناشئة المبتكرة**
6. **تنفيذ استراتيجية "الجيل الأخضر" من أجل انبثاق طبقة وسطى فلاحية واسعة**
7. **تطوير صناعة منزوعة الكربون وقادرة على تعزيز تنافسيتها عالميا**
8. **تنفيذ خطة إنعاش غايتها دعم الفاعلين وتثمينه للمنتوج المغربي والارتقاء بالتكوين**
9. **تمويل برنامج تطوير العرض الوطني للحضانات وتحفيز نقل المستخدمين**
10. **تعزيز تمويل البحث والابتكار بسن تحفيزات ضريبية على الاستثمار في البحث**
11. **إحداث إطار تنظيمي وضريبي يدعم المقاولات الناشئة ومواصلة مشروع "مقاولة ناشئة مبتكرة"**
12. **توفير خدمات رقمية عالية الصبيب لتقليص الفجوة الرقمية بين السكان وتحسين إنتاجية المقاولات المغربية**
13. **تشجيع وسم "صنع في المغرب" بإنتاج محلي لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100.000 منصب شغل**

فما مدى نجاح الحكومة في تحقيق وعدها والتزامها المتعلق ب:"مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع"؟ وما مدى تحقيقها للأولويات ولأهم الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي سطرها البرنامج الحكومي 2021-2026؟ وما نسبة احتمال تحقيقها من طرف الحكومة فيما تبقى من عمرها إذا ما احتسبنا النتائج المسجلة إلى حدود منتصف الولاية الحكومية؟

أولا- ضعف الحصيلة الاقتصادية والمالية للحكومة بالمؤشرات والأرقام الرسمية:

و انطلاقا من تتبعنا عن كثب للعمل الحكومي وللإجراءات الحكومية والتقارير العامة والقطاعية المصاحبة لقو انين المالية ومختلف التقارير والنشرات الرسمية، واستحضارا لما تضمنته وثيقة البرنامج الحكومي 2021-2026 في المجال الاقتصادي، ومن خلال تتبعنا واطلاعنا على مختلف المعطيات والمؤشرات والأرقام الرسمية في هذا المجال، نلخص، في الجدول التالي، مدى ضعف وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في المجال الاقتصادي والمالي، وبالخصوص في تحقيق ما وعدت به تحت عنوان: "مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع":

الجدول رقم 4: الحصيلة الحكومية المرحلية في المجال الاقتصادي والمالي خلال الفترة 2021 - 2024

1) ضعف معدل النمو وبعده عن تحقيق معدل النمو المستهدف في البرنامج الحكومي (4%)، حيث بلغ معدل نصف الولاية 2,8%؛
2) تزايد عدد الشركات المفلسة مقابل استقرار عدد الشركات المنشأة فيما يناهز 94.000 شركة، حيث بلغ عدد الشركات المفلسة 14.245 خلال سنة 2023 بزيادة سنوية تناهز 15% مقارنة بسنة 2022 (12.397)؛ وبزيادة 35% مقارنة بسنة 2021 (10.556). ومن المتوقع أن تستمر وتيرة إفلاس الشركات في الارتفاع لتصل 14.600 نهاية سنة 2024؛
3) التأخر في إرساء "التعاقد الوطني للاستثمار"، بعد مرور أزيد من سنة ونصف، على التزام رئيس الحكومة رسميا في الجلسة الشهرية بمجلس النواب بتاريخ 24 أكتوبر 2022، بأن "الحكومة ستسهر، تنفيذا للتوجيهات الملكية، على وضع تعاقد وطني للاستثمار، بشراكة مع القطاعين الخاص والبنكي، يترجم التزامات الأطراف بهدف تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق 2026"؛
4) التأخر في إخراج النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل نظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وبنظام الدعم الخاص بتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، مقابل السرعة في تفعيل نظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي؛
5) تراجع تدفقات الاستثمارات الخارجية الموجهة للمغرب بشكل لافت للنظر بأزيد من 53% بين 2022 و 2023، إذ لم تتجاوز قيمة هذه التدفقات 10.15 مليار درهم برسم سنة 2023، مقارنة ب 21.76 مليار درهم سنة 2022، و 20.37 مليار درهم سنة 2021؛
6) تراجع عجز الميزانية لكن بالاعتماد على موارد بيع أصول الدولة تحت عنوان "التمويلات المبتكرة" بالرغم مما تحمله من مخاطر وتجاوزات، حيث بلغ حجم موارد هذه التمويلات ما يناهز 2% من الناتج الداخلي الخام؛
7) تحصيل الحكومة لمبلغ إجمالي يقدر ب 80,5 مليار درهم في ظرف ثلاث سنوات فقط برسم ما يسمى التمويلات المبتكرة؛
8) تفاقم حجم مديونية الخزينة: حيث اقترضت الحكومة في ظرف سنتين فقط 2022 و2023 ما يناهز 140 مليار درهم إضافية، بمعدل 70 مليار درهم في السنة، وهو تقريبا ضعف المتوسط السنوي لما كانت تقترضه الحكومتين السابقتين، ويزداد هذا المضاعف إذا لم تحتسب سنة 2020 الاستثنائية بحكم كورونا؛ وإذا ما

أضفنا ما حصلته هذه الحكومة في هاتين السنتين من "التمويلات المبتكرة" (50,4 مليار درهم)، باعتبارها مديونية مقنعة؛

9) تجاهل الحكومة وإهمالها للإصلاحات الضرورية لترشيد النفقات وتطوير الموارد العادية وهدرها لسنوات من العمل المضني لاستعادة التوازنات والتحكم في مسار عجز الميزانية والمديونية؛ في ظل اعتمادها على سهولة تعبئة "التمويلات المبتكرة"؛

10) ارتفاع معدل البطالة إلى مستويات لم تسجل منذ سنة 2000 (13 %)؛

11) استفحال التضخم وتراجع القدرة الشرائية؛

12) تراجع مستوى استهلاك الأسر نتيجة الضغوط التضخمية وعجز الحكومة على الحد منها، ليصل المتوسط إلى 0,9٪ في عهد هذه الحكومة، عوض 2٪ في المتوسط ما بين 2015 و2019؛

13) تفاقم مستويات الفقر والهشاشة؛

14) تراجع مؤشر الثقة لدى الأسر إلى أدنى مستوى له منذ الشروع في احتسابه سنة 2008.

ثانيا- معالم السياسة الليبرالية المتغولة للفعل الاقتصادي والمالي للحكومة:

وقبل بسط هذه النتائج بالتفصيل وبالأرقام، لابد من التذكير بما طبع الفعل الاقتصادي للحكومة خلال النصف الأول من ولايتها، والذي يفسر إلى حد كبير نتائجها الضعيفة في الميدان الاقتصادي، إذ لا يمكن ولا يكفي تفسير هذه النتائج الضعيفة - كما تفعل الحكومة في كل مرة- فقط بالجفاف وبالعوامل الخارجية (تداعيات كورونا، الحرب في أوكرانيا،...)؛ بل هناك مناخ سياسي عام من غياب الثقة وتضارب المصالح ساهمت فيه هذه الحكومة بشكل كبير وسياسة اقتصادية حكومية ليبرالية متوحشة ساهمت إلى حد كبير في هذه النتائج. وهو ما يمكن تلخيصه فيما يلي:

1) التواطؤ المكشوف والممارسات المنافية للمنافسة في سوق المحروقات؟

لقد انفضحت خلال هذه المرحلة من عمر الحكومة حالة تضارب المصالح بشكل جلي وظهر حجم الأموال الطائلة التي تجنيها بملايير الدراهم شركات المحروقات على حساب المواطنين وعلى حساب الاقتصاد الوطني، باعتراف مؤسسة دستورية رسمية وباعتراف هذه الشركات نفسها التي اضطرت لأداء غرامة تصالحية وهو ما تؤكده المعطيات التالية:

- لقد أكد مجلس المنافسة في قراره ليوم 23 نونبر 2023 الممارسات المنافية للمنافسة بالسوق الوطنية للمحروقات، وأقر غرامة بمبلغ 1,84 مليار درهم ضد الشركات ومنظمتها المهنية، في إطار التسوية التصالحية، وهو قرار ومسطرة تثبتان تواطؤ هذه الشركات ومنظمتها المهنية التي سلكت هذه المسطرة التصالحية ولم تعارض صحة المؤاخذات المبلغة إليها.

- ومن جهتها، رفضت الأغلبية الحكومية وفرقها بالبرلمان تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول شبهات استيراد وتصدير النفط الروسي، وتهربت الحكومة من المسؤولية ولم تتفاعل في الحد الأدنى بالتوضيح اللازم والمسؤول بالمعطيات والوثائق حول وجود تلاعبات في وثائق استيراد شركات مغربية للنفط الروسي والأثمان المصرح بها، وعدم تأثير ذلك على ثمن البيع للعموم في السوق الوطنية.

- كما أن الحكومة تجاهلت توصيات مجلس المنافسة في رأيه الاستشاري بتاريخ 31غشت 2022، حول أسباب الارتفاع الكبير في أسعار مادتي الغازوال والبنزين وتجاهلت توصية المجلس بإقرار "ضريبة استثنائية على الأرباح المفرطة لشركات استيراد وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين ... لتساهم في تعزيز البرامج الاجتماعية التي تقررها الحكومة" بعد أن أكد المجلس استفادة شركات التوزيع من تهاوي الأسعار في السوق الدولية لمضاعفة هوامش أرباحها الصافية.

- كما اللجنة البرلمانية المكلفة بالمهمة الاستطلاعية حول أسعار بيع المحروقات السائلة (2018) سبق وخلصت إلى تحقيق هذه الشركات لأرباح غير مشروعة بعد تحرير القطاع سنة2015، قدرت ب17 مليار درهم، وهناك تقديرات لتقارير دراسية أخرى تشير إلى تحقيق هذه الشركات لأرباح فاحشة بقيمة 45 مليار درهم ما بين سنة 2016 و2023. وهناك تقديرات لهيئات حقوقية تقول بمبالغ أكبر.

لقد أثر بدون شك سلوك شركات المحروقات بالمباشر في تباطؤ الحركة التجارية والخدمات وأدى إلى ارتفاع أسعار مجموعة من المواد والمنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، كما ترتب عليه الزيادة في التحملات المالية للدولة، والتي تجلت في التدابير المتخذة من طرف الحكومة للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات بالسوق الداخلي والحفاظ على مستوى مقبول للأسعار، ومن من بينها إطلاق الحكومة، منذ مارس 2022، لعملية تقديم الدعم المباشر الاستثنائي لمهني قطاع النقل الطرقي. حيث بلغت قيمة دعم مهني قطاع النقل بلغت 5,2 مليار درهم.

2) تضارب المصالح في الصفقات العمومية الكبرى؟

لقد أصبح العنوان البارز الذي يطبع السلوك الاقتصادي لهذه الحكومة هو تنازع المصالح واستغلال النفوذ السياسي للاستفادة من الفرص الاستثمارية، حيث برزت مجموعة من الوقائع تؤكد عدم التورع في الاستفادة من الامتيازات والصفقات الكبرى من طرف من يملكون المعلومة الاقتصادية والمالية و من بيدهم السلطة والقرار، عوض المنافسة الشريفة والتوسيع والتمكين للشركات والرأسمال الوطنيين وإتاحة الفرصة للشركات الوطنية الأخرى وتشجيعها عوض التضييق عليها ومزاحمتها من طرف شركات مملوكة لرئيس الحكومة، وهو ما يعطي إشارات سلبية للمستثمرين من الداخل والخارج، ومن بين هذه الوقائع:

- فوز فروع شركات تابعة للمجموعة الاقتصادية التي يملكها رئيس الحكومة بصفقة مشروع تحلية مياه البحر بالدار البيضاء؛ وبالرغم من أن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها حفظت بشأنها، لأسباب مرتبطة بالقوانين الجاري بها العمل، الشكاية التي قدمتها المجموعة النيابية للحزب، إلا أن هذا الملف بقي مطروحا من الناحية الموضوعية والأخلاقية ويتطلب ودون تأخر ملأ الفراغ التشريعي الحالي بإخراج القانون المتعلق بالمخالفات المرتبطة بتنازع المصالح كما ينص على ذلك الفصل 36 من الدستور، والذي سبق وأثاره رئيس الهيئة وأبدت الهيئة ملاحظاتها بشأنه.

- الاتفاق الذي أسقط بين عشية وضحاها في 2023 واجبات ضريبية بملايين الدولارات لفائدة شركة مرتبطة باستغلال غاز تندرارة بعد توقيعها قبل ذلك على عقد امتياز واحتكار لاستغلال هذا الغاز من طرف شركة يملكها رئيس الحكومة، والذي أريد له أن يبقى سريا لفترة معينة.

- استغلال التشريع لخدمة مصالح ضيقة على حساب مصلحة الاقتصاد والمنتوج الوطنيين، وضدا على وعود البرنامج الحكومي "بتشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"، وبتبني سياسة طموحة تستعيض عن الواردات بالمنتوجات المحلية، بما يروم تحقيق إنتاج محلي لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100.000 منصب شغل" كما ورد في الصفحة 61 من البرنامج الحكومي 2021-2026.

- ويتجلى ذلك بشكل واضح في تراجع الحكومة عن الإجراءات الجمركية النوعية التي اتخذت سابقا لحماية الاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج المحلي ودعم مشاريع تعويض الواردات بالمنتوج الوطني، ومن ضمنها تخفيض رسم الاستيراد من 40 %إلى 30 % على المنتوجات التي أخضعت لرسم الاستيراد بهذه النسبة بمقتضى قانون المالية المعدل لسنة 2020، بدعوى أن رفع هذه النسبة كان مرتبطا بسياق جائحة كورونا.

- وهو تراجع يكرس نهج الحكومة في خدمة "مصالح ضيقة" وتراجعها عن إجراء نوعي وهيكلي تم اعتماده سنة 2020 في إطار سياسة عمومية هيكلية بهدف تحسين الموارد الجمركية؛ وحماية وتشجيع الإنتاج الوطني؛ وخفض العجز التجاري؛ وتعويض الواردات بالمنتوج الوطني وتطوير علامة "صنع في المغرب" وتم لهذه الغاية إحداث بنك المشاريع في إطار مخطط الإنعاش الصناعي.

- بالإضافة لما أثير حول تنازع المصالح والمخالفات القانونية بخصوص الاستفادة من التوفر المسبق على المعلومة المتعلقة بتوقيف الرسوم الجمركية على استيراد العجول، وتجاهل الحكومة لكل الملاحظات ورفضها القيام بتحقيق وترتيب المسؤوليات على ضوء نتائجه.

3) تنزيل الحكومة للإصلاح الجبائي بشكل انتقائي وبسرعتين مختلفتين:

حيث يتضح من خلال الإجراءات الضريبية التالية التي أقرتها الحكومة في قوانين المالية، تنزيل الحكومة للإصلاح الجبائي بطريقة انتقائية وبسرعتين مختلفتين تميز بين الإجراءات التي تهم عموم المواطنين والمقاولات الصغرة والمتوسطة والاقتصاد الوطني بشكل عام من جهة، وبين تلك التي تستفيد منها الشركات واللوبيات الكبرى من جهة أخرى:

- **مضاعفة سعر الضريبة على الشركات الصغرى من 10% إلى 20%** بالنسبة للشركات التي يساوي أو يقل ربحها الصافي عن 300.000 درهم.

- **تخفيض 11% من سعر الضريبة على الشركات المتوسطة من 31% إلى 20%** بالنسبة للشركات التي يفوق ربحها الصافي 1 مليون درهم ويقل عن 100 مليون درهم.

- **استثناء شركات المحروقات من سعر40% المطبق في الضريبة على الشركات الكبرى والتي تدخل ضمن القطاعات المحمية**، ضدا على الهدف المحدد في المادة 4 من القانون الإطار والتي تنص على هدف "تحسين المساهمة برسم الضريبة على الشركات في ما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التي تزاول أنشطة مقننة او في وضعية احتكار أو احتكار القلة وتوصيات مجلس المنافسة باعتبار شركات المحروقات تدخل ضمن القطاعات المحمية وينبغي أن يطبق عليها السعر الذي يطبق على الأبناك....

- **تخفيض 5% من سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على توزيع الأرباح**، من 15% إلى 10%.

- **منح امتيازات وإعفاءات ضريبية تحت الطلب، من خلال قبول تعديلات بمجلس المستشارين، وضدا على المبادئ المقررة في المادة 8[2] من القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي**؛ ومن هذه الامتيازات:
  - تخفيض الحد الأدنى للضريبة على شركات المحروقات من 0,25% إلى 0,15%.
  - استثناء الشركات المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2023 التي تلتزم في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة باستثمار مبلغ لا يقل عن 1,5 مليار درهم خلال مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية من السعر العادي للضريبة على الشركات (35%) واستفادتها من السعر المخفض 20%.
- **حذف امتيازات ضريبية دون دراسة الأثر** كما تنص على ذلك المادة 8 من القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، كمراجعة النظام الجبائي التفضيلي للمقاول الذاتي بتحديد سقف فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون.
- **عدم قيام الحكومة بإنجاز أي تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للامتيازات الضريبية الممنوحة للاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة**، كما تنص على ذلك المادة 8 من القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي؛
- **إحياء الحكومة لتدابير وإجراءات ضريبية للحكومتين السابقتين؛ في مقابل تراجع الحكومة عن تدابير سابقة تهدف إلى الحفاظ على صحة المواطنين:**
  - إعادة إحداث التدبير المتعلق بالتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة بصفة استثنائية وبرسم سنة 2024 للأشخاص الذاتيين برسم أرباحهم ودخولهم المفروضة عليها الضريبة بالمغرب والتي لم يتم التصريح بها قبل فاتح يناير 2024، والذي سبق ونصت عليه المادة 7 من قانون المالية لسنة 2020.
  - إعادة إدراج مساهمة إبرائية تتعلق بالتسوية التلقائية للممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج قبل 30 شتنبر 2023.
  - إعادة إدراج المساهمة الإبرائية بسعر 1.5% من مبلغ الشيك أو الشيكات غير المؤداة موضوع عوارض الأداء التي لم تتم تسويتها والمقدمة للأداء إلى غاية 31 ديسمبر 2023، شريطة أن يتم أداء هذه المساهمة خلال سنة 2024.
  - تراجع الحكومة على رفع الرسم الداخلي على الاستهلاك المطبق على الخمور وقبولها لتعديل بهذا الخصوص بمجلس المستشارين، وتعليل هذ التراجع من طرفها ومن وطرف أغلبيتها باعتبارها أن "هذا الرسم عرف زيادات متتالية خلال السنوات العشر الأخيرة، مما انعكس سلبا على مالية الشركات العاملة في هذا القطاع"، وهو ما يعني تراجع الحكومة كعادتها عن السياسة المتبعة منذ سنوات، في عهد

[2] "مع مراعاة أحكام المدة 2 من هذا القانون الإطار ومن أجل ضمان ترشيد التحفيزات الجبائية، لا تمنح الامتيازات الجبائية إلا بصفة استثنائية وفق شروط ومعايير يحددها القانون. ويتعين أن يخضع كل تحفيز جبائي لدراسة مسبقة من طرف الحكومة ولا يمكن إحداثه في حالة ما إذا أمكن للمستفيدين من هذا التحفيز الحصول على امتياز مماثل في شكل دعم عمومي مباشر طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل." "يتعين إنجاز تقييم دوري للآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحفيزات الجبائية الممنوحة، وذلك بهدف الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة"

الحكومتين السابقتين من خلال الزيادة في هذا الرسم في قوانين المالية للحد من الاستهلاك، وهو ما حقق الغرض من رفعه بدليل اعتراف الحكومة، حيث أن استهلاك هذه المشروبات المحرمة وذات الآثار الاجتماعية والصحية الخطيرة والمدمرة قد تراجع، وللأسف تسعى الحكومة بتراجعها هذا إلى تشجيع الاستهلاك كما ورد في التعليل الفضيحة عند قبولها لهذا التعديل.

ومن جهة أخرى، وبعد مرور سنتين و09 أشهر على دخول القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي حيز التنفيذ، وسنتين ونصف من عمر هذه الحكومة، لم تشرع الحكومة لحد الآن في اتخاذ أي إجراء يذكر وتحضير النصوص الضرورية لمراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية وملاءمتها مع الأحكام المنظمة لضرائب الدولة في مجال الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات والمساطر والخدمات الإلكترونية، بهدف ترشيد وتوضيح وعاء وأسعار جبايات الجماعات الترابية؛ وتبسيط جبايات الجماعات الترابية من أجل ضمان حصولها على موارد بشكل دائم من خلال التجميع التدريجي للرسوم المطبقة على الممتلكات العقارية وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، كما تنص على ذلك المادة 9 من القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، **وذلك بالرغم من الأزمة المستفحلة التي تعيشها موارد الجماعات الترابية جراء ضعف مردودية النظام الجبائي المحلي الحالي وتعقد مساطر الوعاء والتحصيل وكثرة وتعدد الجبايات والرسوم المحلية.**

كما لم تشرع الحكومة لحد الآن في اتخاذ التدابير المطلوبة **لترشيد وتبسيط قواعد الوعاء والتحصيل المتعلقة بالرسوم شبه الضريبية وكذا الواجبات والرسوم المستخلصة لفائدة الدولة** المنصوص عليها في نصوص تشريعية أو تنظيمية، كما تنص على ذلك المادة 13 من القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

4) التعقيدات والانتقائية في تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار والتأخر في وضع التعاقد الوطني للاستثمار:

في البداية، لابد من الإشارة بإيجابية إلى مواصلة الحكومة للمجهود الاستثماري العمومي، كما تبين ذلك الإحصائيات التالية:

الرسم البياني رقم 5: تطور حجم الاستثمار العمومي (بمليار درهم)

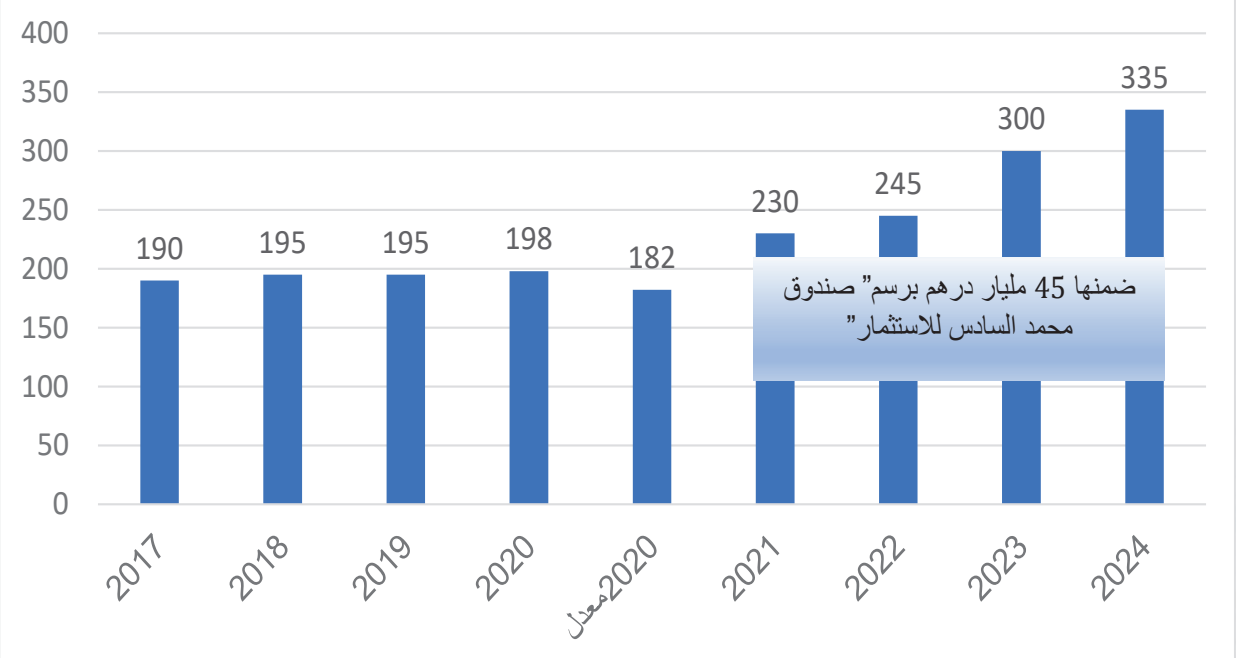

مع الإشارة إلى أن هذه الاستثمارات العمومية تحتسب ضمنها منذ سنة 2021؛ 45 مليار درهم برسم صندوق محمد السادس للاستثمار، والذي لم يتم إطلاق أول دعوة للتعبير عن الاهتمام من أجل اختيار شركات التدبير التي ستتولى إحداث وإدارة الصناديق القطاعية والموضوعاتية إلا في 8 مايو 2023.

كما وجب التنبيه إلى تأخر الحكومة في تنزيل القانون الإطار رقم 21.50 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والقانون رقم 20.82 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة المؤسسات والمقاولات، بما يرفع من فعاليتها في إنجاز هذا الحجم الكبير من الاستثمارات العمومية.

وبالنسبة للنظام الجديد لدعم الاستثمار الخاص، ومع تسجيل إيجابية إكمال الحكومة للمسطرة التشريعية بالنسبة للقانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، ومواصلة مجهود دعم الاعتمادات المالية المخصصة لصندوق إنعاش الاستثمارات الذي أنشئ سنة 2015، لكن يبقى المشكل مطروحا على مستوى التنفيذ، حيث برزت إشكاليات متعددة مرتبطة بالتعقيدات والشروط والمعايير التي تم اعتمادها للاستفادة من الامتيازات العمومية المقررة في ميثاق الاستثمار، حيث تم المرور من نظام امتيازات مبسط ومفهوم ومقروء لدى المستثمرين والمقاولين إلى نظام معقد بشروط صعبة ونسب دعم يصعب جمعها وباستفادة لم تعد ميسرة كما كانت في الأسبق، فضلا عن التداخل وكثرة المتدخلين في القرار الاستثماري، وهو ما بدأت تبرز بعض معالمه في مستوى تنفيذ نفقات صندوق إنعاش الاستثمارات، بعد تفعيل نظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي داخل أجل 03 أشهر من تاريخ نشر هذا القانون-الإطار في الجريدة الرسمية في 12 دجنبر 2022، كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم 5: تطور موارد (بما فيها الرصيد المرحل) **ونفقات صندوق إنعاش الاستثمارات (بمليون درهم)**

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الفصل الأول من 2023
الموارد	2.742,46	5.025,14	5.142,054	4.973,41	4.243,47	3.424,5	2.798,56	2.677,17	3.353
النفقات	201,69	1.550,89	368,64	929,95	1.473,97	1.625,93	1.701,39	2.301,36	259,33

كما يسجل التأخر في إخراج النصوص التنظيمية -رغم الإلزام القانوني بذلك- في تفعيل نظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (داخل أجل لا يتعدى 12 شهرا من تاريخ نشر هذا القانون-الإطار في الجريدة الرسمية في 12 دجنبر 2022)، **وتفعيل نظام الدعم الخاص بتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي** (داخل أجل لا يتعدى 06 أشهر من تاريخ نشر هذا القانون-الإطار في الجريدة الرسمية)، وفي المقابل التزمت الحكومة بتفعيل نظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي داخل أجل 03 أشهر وفق ما نص عليه القانون. وهو ما يطرح سؤال تعامل الحكومة بانتقائية وبسرعتين مختلفتين في تنزيل القوانين حسب حجم الشركات والاستثمارات، وتأخير وتأجيل اهتمامها بالشركات بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؟

ومن جهة أخرى، ما زلنا ننتظر، بعد مرور أزيد من سنة ونصف، تنفيذ ما التزم به رئيس الحكومة في الجلسة الشهرية بمجلس النواب بتاريخ 24 أكتوبر 2022 بخصوص وضع تعاقد وطني للاستثمار، حيث جاء في معرض جوابه على السؤال المحوري المتعلق بمشروع قانون المالية لسنة 2023 بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والالتزامات الحكومية أن "الحكومة ستسهر، تنفيذا للتوجيهات الملكية، على وضع تعاقد وطني للاستثمار، بشراكة مع القطاعين الخاص والبنكي، يترجم التزامات الأطراف بهدف تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق 2026".

وللتذكير، فقد وجه جلالة الملك الحكومة في خطابه في افتتاح الدورة التشريعية في 14 أكتوبر 2022، حيث قال "...ولتحقيق الأهداف المنشودة، وجهنا الحكومة، بتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار. ويهدف هذا التعاقد لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026."

ثالثا- تفصيل النتائج الضعيفة على مستوى المؤشرات الاقتصادية والمالية:

1) عدم قدرة الحكومة على الرفع من وتيرة النمو إلى معدل 4%:

حيث يبدو أن هذا الالتزام صعب التحقق إن لم يكن مستحيلا، إذ وبالنظر لمعدلات النمو المحققة سنوات 2022، و 2023 والمتوقعة سنة 2024 وهي على التوالي 1,3% و3,4 % و 3,7 % حسب الحكومة، فإن على الحكومة تحقيق معدلات نمو سنتي 2025 و 2026 تتجاوز 6 % كي تتمكن من الوفاء بالتزامها بالرفع من وتيرة النمو إلى معدل 4% خلال الخمس سنوات من ولايتها، وهي نسب غير ممكنة حيث ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتوقع معدلات نمو تناهز نصف النسبة المطلوبة أي 3 % فقط سنتي 2025 و 2026.

2) تسجيل أرقام قياسية ومتزايدة لعدد الشركات المفلسة:

تفيد تقارير وتوقعات مكتب أنفوريسك "Inforisk"، أن عدد الشركات التي أعلنت إفلاسها خلال سنة 2023 بلغ 14.245 بزيادة سنوية تناهز 15%، (12.397 في 2022،) وبزيادة 35% مقارنة بسنة 2021 (10.556). وبحسب معطيات "أنفوريسك" فإن وتيرة إفلاس الشركات المغربية ستستمر في الارتفاع لتصل 14.600 نهاية سنة 2024.

كما أن أبرز القطاعات الذي تضررت بشكل كبير من حالات الإفلاس هي التجارة بحصة تتجاوز الثلث، ثم قطاع العقار بنحو 20%، إضافة إلى قطاع البناء بحصة 15%، وحوالي 98.7% من هذه الشركات المفلسة صغيرة جداً.

ويقدر العدد الفعلي بأكثر من الضعف، أخذاً بعين الاعتبار المقاولات التي تُنهي نشاطها دون اللجوء إلى القضاء، حيث أفادت الكونفدرالية المغربية للشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، أن العدد الحقيقي للإفلاس يتجاوز 33 ألفاً. هذا، في الوقت الذي يعرف فيه عدد الشركات المنشأة استقرارا مقارنة بالسنوات السابقة.

وتكمن أبرز أسباب الافلاس في صعوبات الوصول إلى التمويل وتأخر الحصول على المستحقات بالإضافة للتضخم.

الرسم البياني رقم 6: تطور عدد الشركات المفلسة سنويا

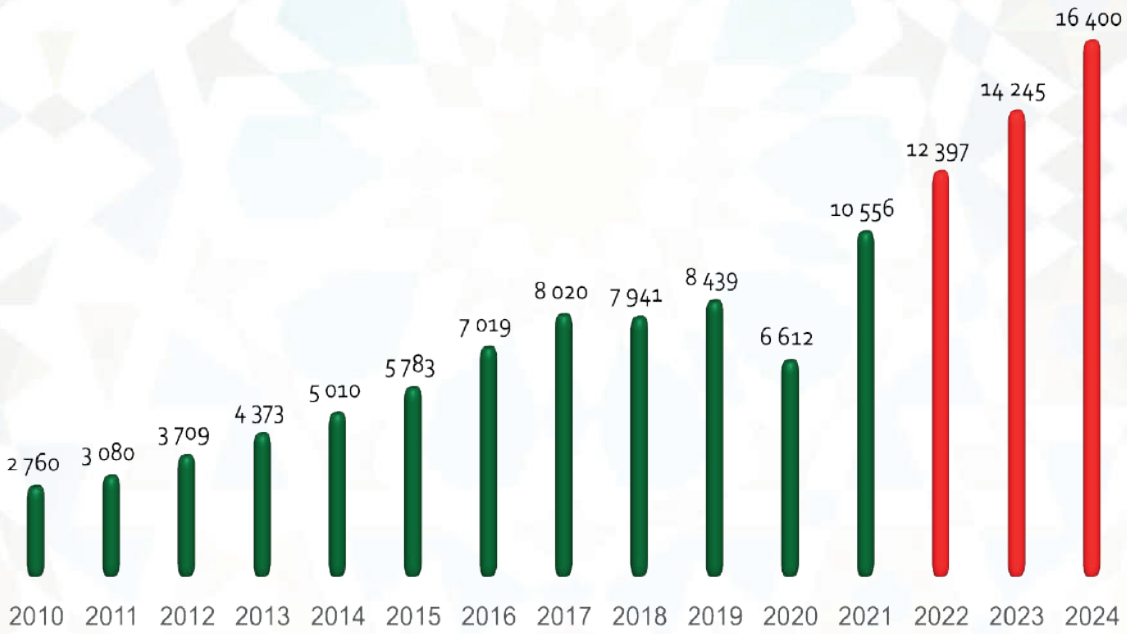

الرسم البياني رقم 7: تطور عدد الشركات المنشأة سنويا

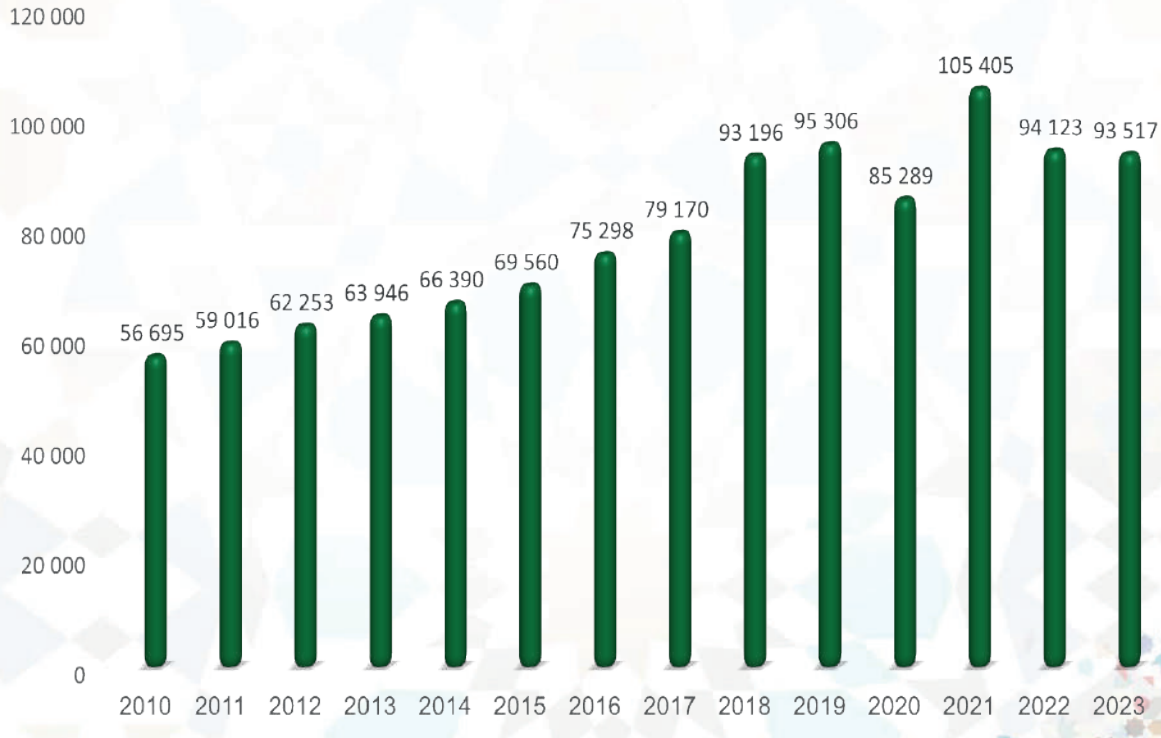

3) تراجع تدفقات الاستثمارات الخارجية الموجهة للمغرب:

حيث يفيد تقرير مكتب الصرف حول مؤشرات المبادلات الخارجية برسم سنة 2023 بأن تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو المغرب تراجعت نهاية سنة 2023 ب53.3% مقارنة مع سنة 2022، إذ لم تتجاوز قيمة هذه التدفقات 10.15 مليار درهم برسم سنة 2023، مقارنة ب 21.76 مليار درهم سنة 2022، و 20.37 مليار درهم سنة 2021. هذا في الوقت الذي تتزايد حجم الاستثمارات المغربية بالخارج بشكل كبير.

الرسم البياني رقم 8: تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية بالمغرب (بمليار درهم)

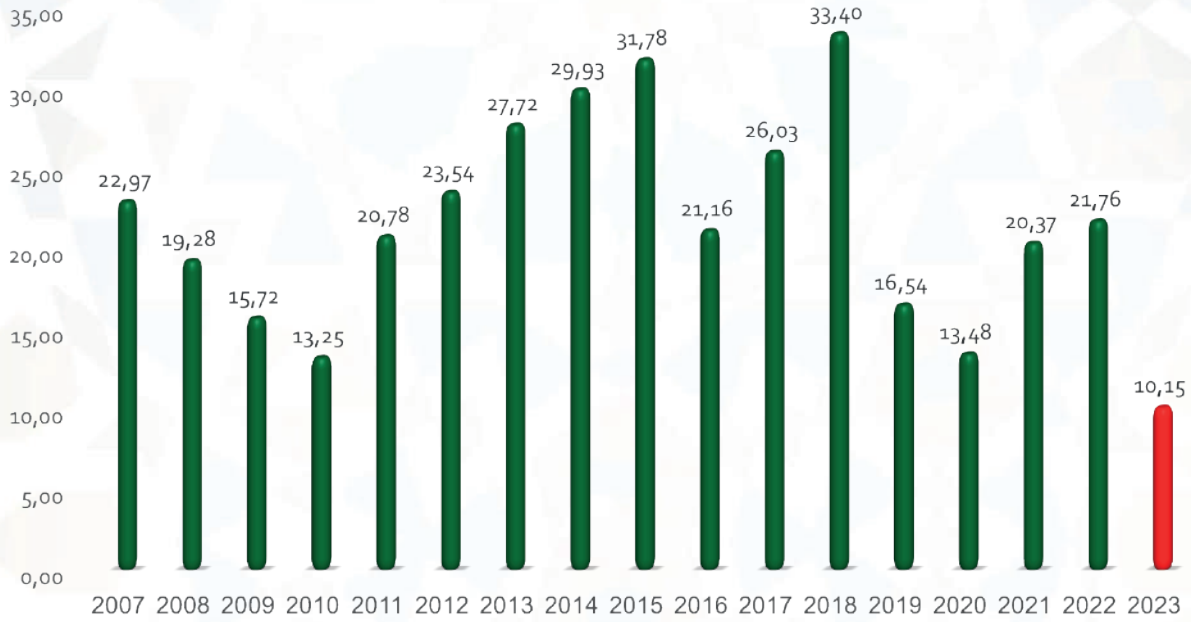

الرسم البياني رقم 9: تطور موارد الاستثمارات المباشرة الخارجية بالمغرب (بمليار درهم)

الرسم البياني رقم 10: تطور نفقات الاستثمارات الخارجية بالمغرب (بمليار درهم)

الرسم البياني رقم 11: تطور نفقات وموارد وتدفقات الاستثمارات المباشرة المغربية بالخارج (بمليار درهم)

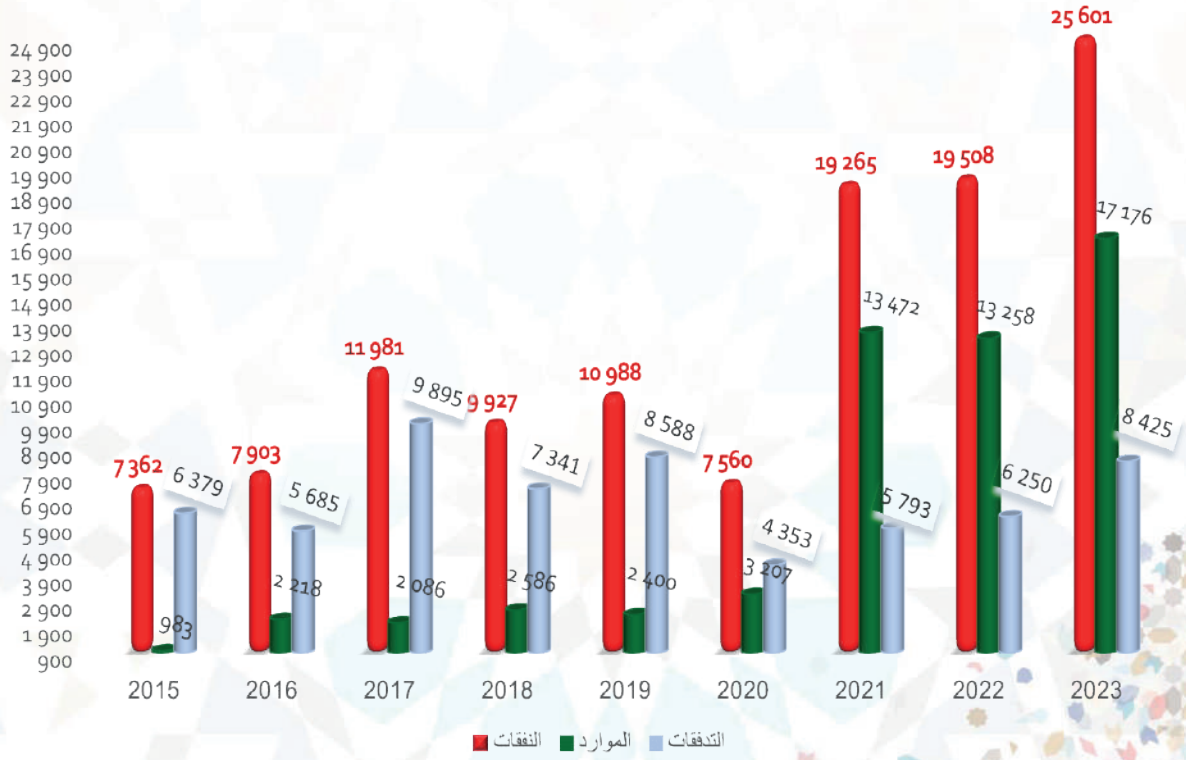

4) عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزامها بإحداث مليون منصب شغل صاف على الأقل:

تثبت الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالتشغيل أن الاقتصاد الوطني فقد 157.000 منصب شغل بين سنتي 2022 و2023؛ بعد أن سبق وفقد 24.000 منصب سنة قبلها؛ وذلك نتيجة فقدان 198.000 منصب بالوسط القروي وإحداث 41.000 بالوسط الحضري.

الرسم البياني رقم 12: تطور عدد صافي مناصب الشغل المحدثة سنويا

كما ارتفع حجم البطالة بـ138.000 شخص، (+98.000 بالوسط الحضري و+40.000 بالوسط القروي)، ليبلغ عدد العاطلين، على المستوى الوطني، 1.580.000 شخص.

ومن جهته، ارتفع معدل البطالة من 11,8% إلى 13,0% على المستوى الوطني، ومن 15,8% إلى 16,8% في الوسط الحضري، ومن 5,2% إلى 6,3% في الوسط القروي. ويظل هذا المعدل مرتفعا في صفوف الشباب البالغين بين 15 و24 سنة (35,8%) وحاملي الشهادات (19,7%) والنساء (18,3%).

الرسم البياني رقم 13: تطور معدل البطالة السنوي

الرسم البياني رقم 14: تطور معدل البطالة لدى مختلف الفئات

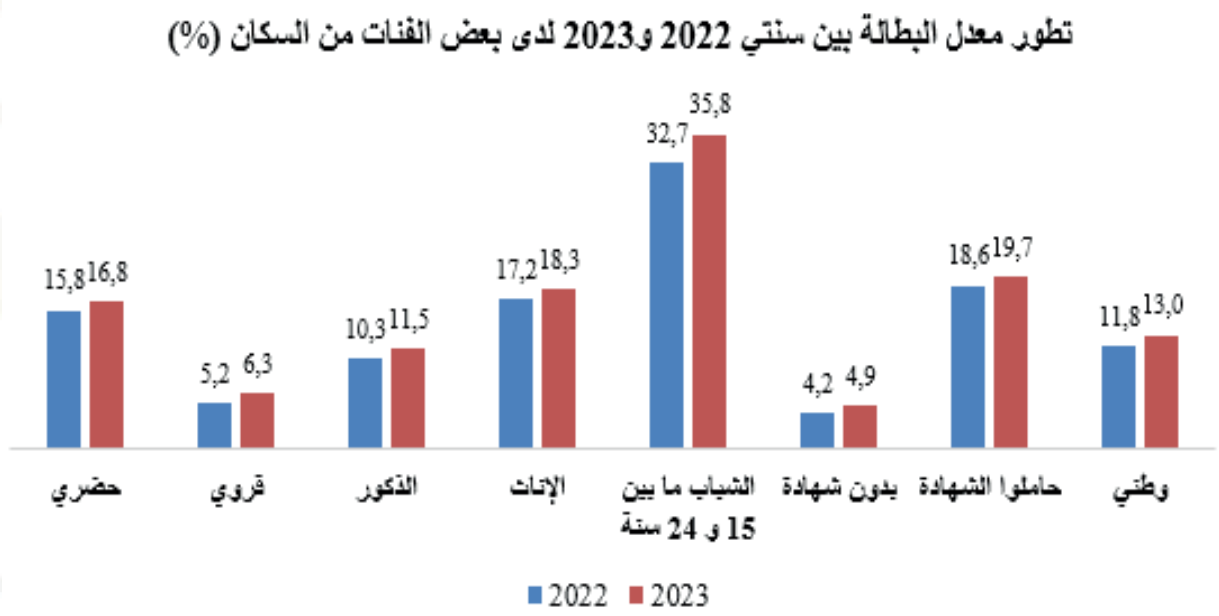

كما انتقل حجم الشغل الناقص، خلال نفس الفترة، من 972.000 إلى 1.043.000شخص على المستوى الوطني، من 520.000 إلى 560.000 بالوسط الحضري ومن 452.000 إلى 483.000 بالوسط القروي. وهكذا انتقل معدل الشغل الناقص من 9,0% إلى 9,8% على المستوى الوطني، ومن 8,1%إلى 8,7% بالوسط الحضري ومن 10,4%إلى 11,6% بالوسط القروي.

وانخفض معدل النشاط، ما بين سنتي 2022 و2023، بـ 0,7 نقطة ليبلغ 43,6%، ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة السكان في سن النشاط (15 سنة فأكثر) بنسبة 1,4% وانخفاض السكان النشيطين بنسبة 0,2%. وسجل تراجع مهمو بالوسط القروي

(-1,8 نقطة) مقارنة بالوسط الحضري (-0,1 نقطة)، حيث انتقل معدل النشاط على التوالي من49,1% إلى47,3% ومن 41,9% إلى 41,8%. كما انخفض هذا المعدل بـ 0,8 نقطة في صفوف النساء ليبلغ 19% مقابل 69% لدى الرجال (0,6- نقطة).

الرسم البياني رقم 15: تطور معدل النشاط

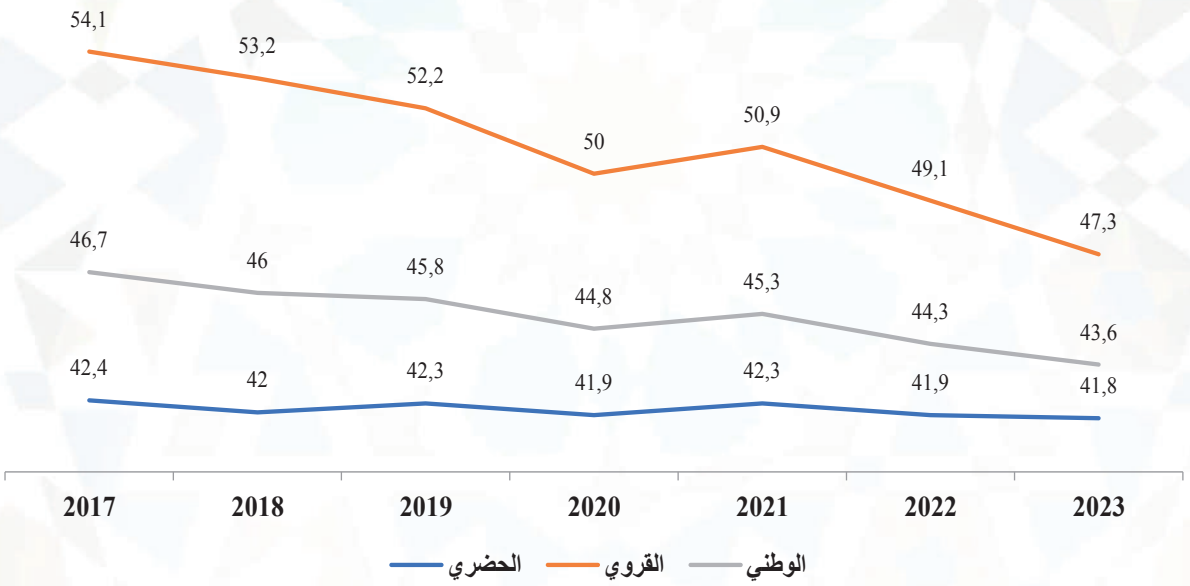

ومن خلال هذه النتائج، يبدو أن التزام الحكومة بتحقيق مليون منصب شغل صاف خلال الخمس سنوات على الأقل من ولايتها، حسب التزامها رقم 1، أصبح بعيد المنال حيث أصبح على الحكومة أن تتدارك من جهة مناصب الشغل التي ضيعتها خلال سنتي 2022 و2023 (181.000) وأن تخلق 1.000.000 شغل إضافي وهو ما يعني ان الحكومة مطالبة بتحقيق 1.181.000 في ظرف الثلاث سنوات المتبقية في عمرها بين 2024 و 2026.

وترتبط هذه النتائج بالسياسية الاقتصادية التي تتبعها الحكومة، حيث وبالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو ضعيفة وغير مطابقة لالتزامات البرنامج الحكومي وخلق مناخ غير تنافسي وغير مشجع على الإنتاج واتباع سياسات اقتصادية غير منتجة للنمو ولفرص الشغل، تتبع الحكومة إجراءات معاكسة لوعودها المتعلقة بالتشغيل، حيث وفي الوقت الذي نص البرنامج الحكومي 2021-2026 في صفحته 60 على أنه "ومن أجل تقليص اعتمادنا على الاستيراد، تتبع الحكومة سياسة طموحة تستعيض عن الوادات بالمنتوجات المحلية. وتروم هذه السياسة إنتاجا محليا لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100.000 منصب شغل"، نجد الحكومة تتراجع عن الإجراءات الجمركية التي اتخذتها الحكومة السابقة بهد حماية المنتوج الوطني.

كما أن الحكومة تراجعت عن الامتياز الضريبي المخول لنظام المقاول الذاتي دون أية دراسة أو تقييم - بالرغم من نجاحه الباهر- عبر إجراء جبائي في قانون المالية 2023 بدعوى ان هذا الامتياز ينجم عنه تهرب ضريبي وهو ما سيحصر النجاح الباهر الذي حصده برنامج المقاول الذاتي منذ انطلاقته سنة 2015، كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 16: تطور عدد المقاولين الذاتيين

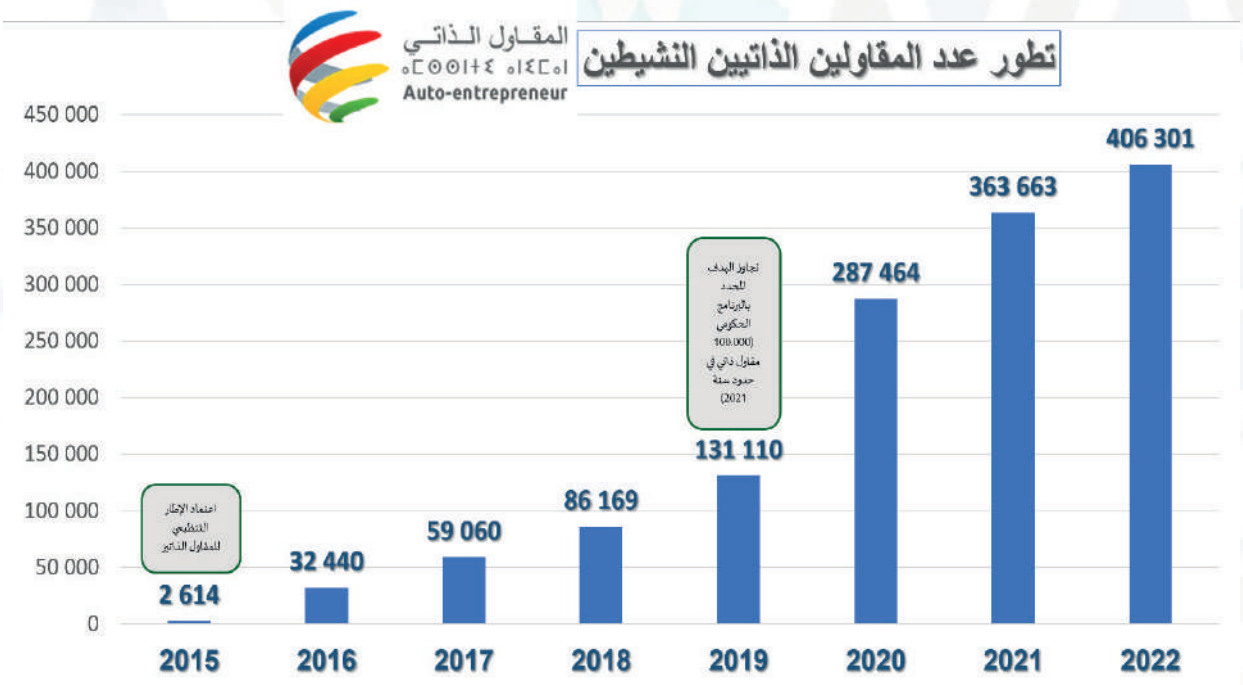

ومن جهة أخرى، لجات الحكومة إلى إطلاق مجموعة من البرامج ضدا على برامج سابقة ناجحة. حيث نجد الحكومة قد قامت بإنشاء برنامج "الفرصة"، ثم برنامج "أنا مقاول" وبرنامج "أوراش"، في الوقت الذي تم في السابق إطلاق البرنامج المندمج للدعم والتمويل المقاولاتي (انطلاقة) الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك في 27 يناير 2020 وكلفت به مؤسسة وطنية مختصة ولها تجربة رائدة في هذا المجال بهدف حل إشكالية الولوج الى التمويل لفائدة الشباب حاملي المشاريع والمقاولات الصغيره جدا. وتم إحداث حساب خاص "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية" بموجب المادة 15 من قانون المالية لسنه 2020 في إطار تنفيذ هذا البرنامج. ويتم تمويل هذا الصندوق بمبلغ 6 ملايير درهم، على مدى 3 سنوات، منها 3 ملايير درهم من الميزانية العامة؛ و3 ملايير درهم من القطاع البنكي؛ و2 ملايير درهم من صندوق الحسن الثاني للتنميه الاقتصادية والاجتماعية لدعم العالم القروي.

وقد عرف هذا البرنامج انطلاقة مشجعة حيث بلغ عدد القروض الممنوحة في إطار برنامج "انطلاقة" إلى حدود 30 يونيو 2023 قرابة 53.938 قرضا باعتمادات تجاوزت 9,40 مليار درهم، ونسبة التزام بلغت 7,56 مليار درهم، مما مكن 32,639 مقاولة مستفيدة من خلق أكثر من 118,694 منصب شغل.

لكن الحكومة أطلقت في 12 أبريل 2022، وبدون دراسة مسبقة أوتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المختصة برنامج "الفرصة"، ورصدت لإشهار هذا البرنامج مبلغ 23 مليون درهم، وتم إسناده لقطاع السياحة وللشركة المغربية للهندسة السياحية وهما قطاع ومؤسسة لا علاقة لهما بتدبير مثل هذه البرامج، ومؤسسة كانت موضوع ملاحظات سبق للمجلس الأعلى للحسابات وللجنة مراقبة المالية بمجلس النواب أن أثاراها بخصوص طريقة تدبير هذه المؤسسة والاختلالات التي تلاحقها. و منذ انطلاقه، تم اختيار 12.500 للاستفادة وإلى حدود الآن مازال هناك تأخر في صرف الدعم والتمويل بالرغم من أن المستفيدين أجبروا على الإدلاء بعقود الكراء وإحداث شركة أو مقاولة ذاتية...وهو ما أدى بهؤلاء الشباب إلى الاحتجاج بعد او وجدوا أنفسهم في مواجهة

الديون المترتبة عليهم في الوقت الذي لم يتوصلوا فيه بما وعدت به الحكومة. ويبقى المستفيد الوحيد من هذا البرنامج لحد الآن هي الشركات الحاضنة، التي فازت بعملية مواكبة الشباب حاملي المشاريع وتنظيم دورات تكوينية لهم.

ومن جهته، عمد وزير التشغيل في 20 يونيو 2023 إلى إطلاق برنامج آخر "أنا مقاول" بهدف مواكبة 100.000 رائد أعمال وحامل مشروع ومقاول ذاتي ووحدات اقتصادية غير مهيكلة ومقاولات صغرى، في أفق 2026.

كما أن برنامج أوراش والذي استفاد منه 104.000 سنة 2022، وأبقت الحكومة على هدف توفير 100.000 سنة 2023، يعرف اختلالات بالجملة تتجلى في الزبونية والتوظيف الانتخابي واستفادة جمعيات يرأسها مسؤولون حزبيون كما هو الحال بمجلس عمالة وجدة، وبلغ الأمر إلى متابعات قضائية كما هو الحال بمجلس عمالة فاس، بالإضافة إلى وغياب الشفافية وغموض في معايير اختيار التعاونيات والجمعيات، حيث تم اختيار عدد من التعاونيات والجمعيات الحديثة العهد، كما أن بعض الجمعيات المستفيدة أسندت إليها مهام بعيدة عن مجال اشتغالها، كما أن مجموعة من الجمعيات قامت بإعداد عقود عمل وهمية، ولا يقدم المستفيدون منها أي خدمة ذات منفعة عامة، أو يقدمونها بشكل متقطع، كما سجلت ظاهرة تكرار عدد من الأسماء العائلية، وأحيانا بنفس الجماعة الترابية، وكذلك بنفس الورش ونفس المحور، فأصبحت بذلك هذه العقود أداة للاستقطاب والتوظيف الانتخابي والمحسوبية والزبونية مقابل خدمات وهمية.

كما أن مجموعة من الجمعيات المستفيدة تحصل على تعويضات برسم هذا البرنامج، دون تكوين وتأطير المستفيدين لتطوير مهاراتهم وكفاياتهم، قصد تسهيل عملية إدماجهم المستدام في القطاعات الإنتاجية والخدمات، وهو ما يرسخ الهشاشة وسط هذه الشريحة التي ستتوقف عن العمل بمجرد توقف هذا البرنامج المؤقت، وستجد هذه الفئة نفسها في مواجهة البطالة من جديد.

ومن جهة أخرى، فإن الحكومة لا تتوفر على أية رؤية بخصوص تعهدها بتنزيل التوجيهات الملكية بخصوص تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الموجهة لإحداث 500.000 منصب شغل في الفترة 2022-2026.

5) سوء تقدير الحكومة وفشلها في رفع نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل إلى 30%:

ومن جهة أخرى، وارتباطا بوعدها برفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20% حاليا، تنحو النتائج المحققة برسم هذا الالتزام منحى سلبيا وبعيدا جدا عن هذا الهدف، إذ من جهة تبين من خلال هذا الهدف أن الحكومة بعيدة كل البعد عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي ولولا ذلك ما كان لها أن تحدد هدفا بهذا الحجم أصلا، إذ وكما ورد في الصفحة 53 من التقرير السنوي لبنك المغرب برسم السنة المالية 2021، فإنه من أجل رفع معدل النشاط لدى النساء ليصل إلى مستواه المسجل في سنة 1999، أي 26,9%، في أفق خمس سنوات، ينبغي إحداث 219 ألف منصب شغل جديد صاف سنويا لفائدة النساء فقط. ولبلوغ متوسط 33,1% المسجل لدى البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، يتعين خلق 404 آلاف منصب شغل سنويا.

ومن جهة أخرى فإن النتائج المحققة تبين أن الحكومة غير قادرة حتى على الإبقاء على المستوى السابق من نشاط النساء بل هناك تراجع في هذه النسبة، كما هو مبين في الرسم البياني الموالي:

الرسم البياني رقم 17: تطور معدل نشاط النساء

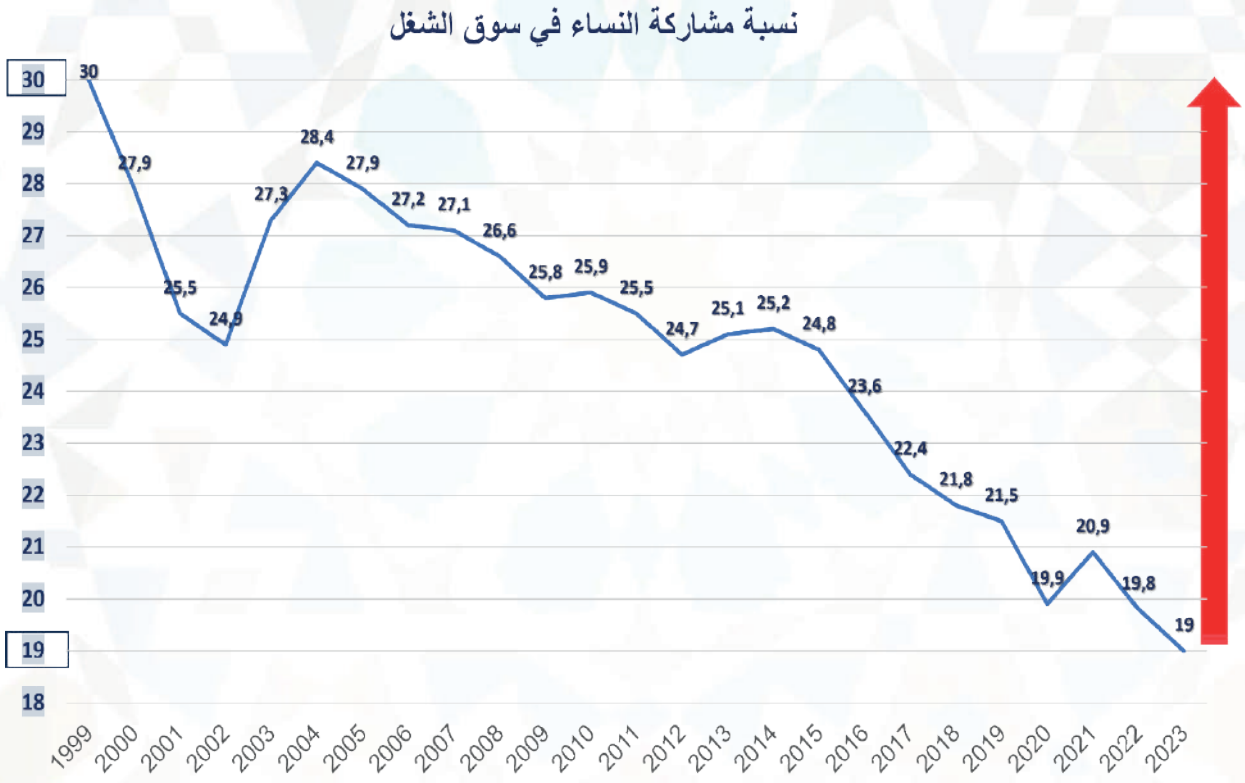

6) تسجيل موجة تضخم غير مسبوقة برو افع خارجية وداخلية:

يمر الاقتصاد الوطني المغربي بأزمة تضخمية غير مسبوقة، حيث بلغ معدل التضخم 6.6 % في سنة 2022 كمعدل سنوي و 6،1% في سنة 2023. أما التضخم الذي يعني المواد الغذائية فقد بلغ

ومقارنة بين 2022 و 2021 : ارتفع مؤشر الاستهلاك المواد الغذائية : الزيوت 20,9 % ، الخضر 16,2 %، الحبوب 12,4%، الحليب و البيض 8,4 %، اللحوم 7,1 %، النقل ب 12,2 %. كما بلغ أسعار اللحوم أرقاما غير مسبوقة فاقت 100 درهم.

الرسم البياني رقم 18: تطور معدل التضخم السنوي

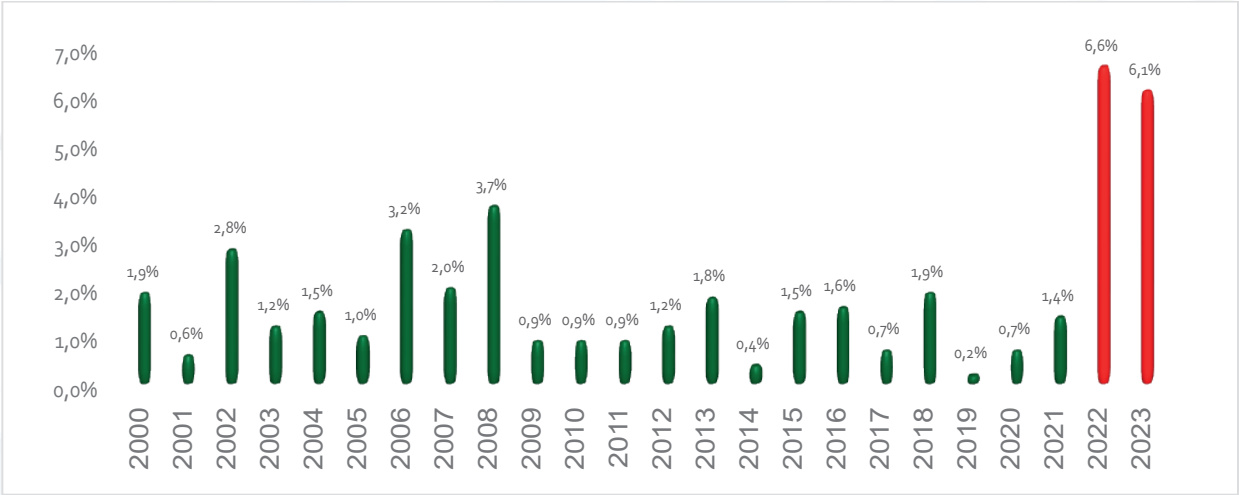

الرسم البياني رقم 19: تطور معدل التضخم السنوي الكلي والكامن

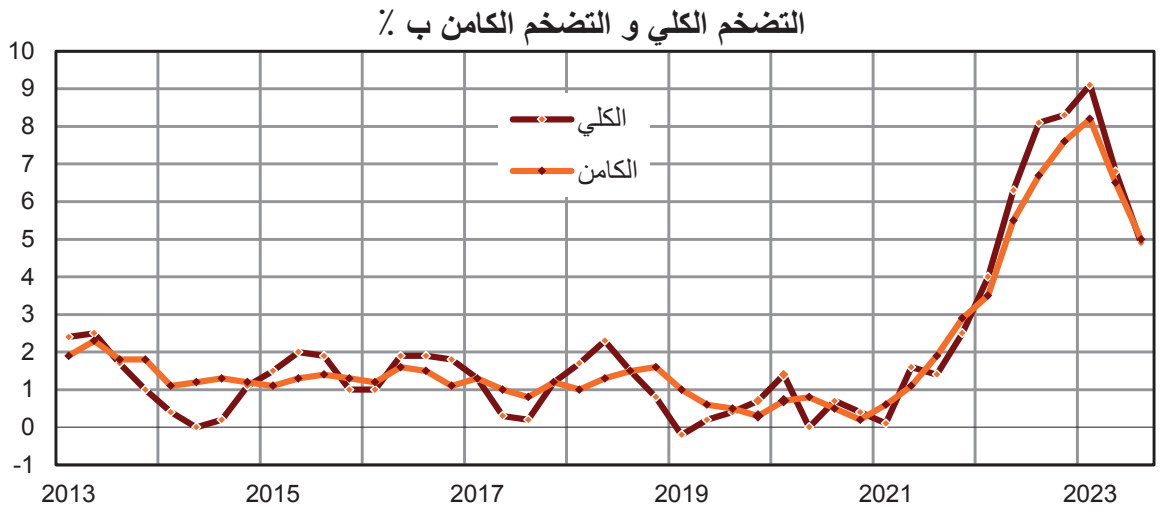

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وحسب التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2022، فإن هذا التضخم يعزى أساسا إلى عوامل مرتبطة بالعرض وكلفة الإنتاج بالنسبة لبعض القطاعات، لكنه يتأثر أيضا بممارسات محتملة منافية لقواعد المنافسة وكذا الاختلالات في مسارات التسويق، دون إغفال احتمال ظهور وتطور ممارسات لبعض المنتجين تتعلق بهامش الربح، فيما يعرف بظاهرة الجشع التضخمي(Greedflation).

وحسب بنك المغرب، فإن الضغوط التضخمية التي كانت خارجية المصدر بالأساس، أخذت تنتشر تدريجيا وتتحول إلى ضغوط داخلية، لتتفاقم بعد ذلك بفعل صدمات عرض داخلية حصريا همت بعض المواد الغذائية. وهكذا، وصلت نسبة التضخم إلى 6,6 % سنة 2022، و6,1% خلال سنة 2023 مسجلة بذلك أعلى مستوى منذ سنة 1992. ويسجل معدل التضخم الكامن، وهو المعدل الذي يستثني الأسعار الخاضعة للتقنين والمنتجات ذات الأسعار المتقلبة، ارتفاعا يقدر ب 5,9٪ في 2023 عوض 5,8٪ في 2022 (بمعنى أن التضخم أصبح هيكليا).

7) تراجع مستوى استهلاك الأسر في ظل فشل الحكومة في معالجة موجة التضخم:

ونتيجة هذه الضغوط التضخمية وعجز الحكومة على الحد منها، فلم تجد الأسر بدا من مراجعة وتقليص إنفاقها، حيث تراجع مستوى استهلاك الأسر مقارنة بسنة 2021 و2019 ليصل المتوسط في عهد هذه الحكومة 0,9٪، عوض 2٪ في المتوسط ما بين 2015 و2019.

ومن المتوقع أن تعرف بنية نفقات الأسر تغيرا في مواجهة التكاليف المتزايدة للمنتجات الغذائية. فحسب نتائج بحث الظرفية الأخير المتعلق بتجارة الجملة، سجلت توقعات التجار حول المبيعات من المنتجات الغذائية والفلاحية الموجهة نحو الأسر تراجعا ب 6,1 و3,6 نقاط على التوالي، مقارنة مع نفس الفترة من 2022.

الرسم البياني رقم 20: تطور معدل استهلاك الأسر

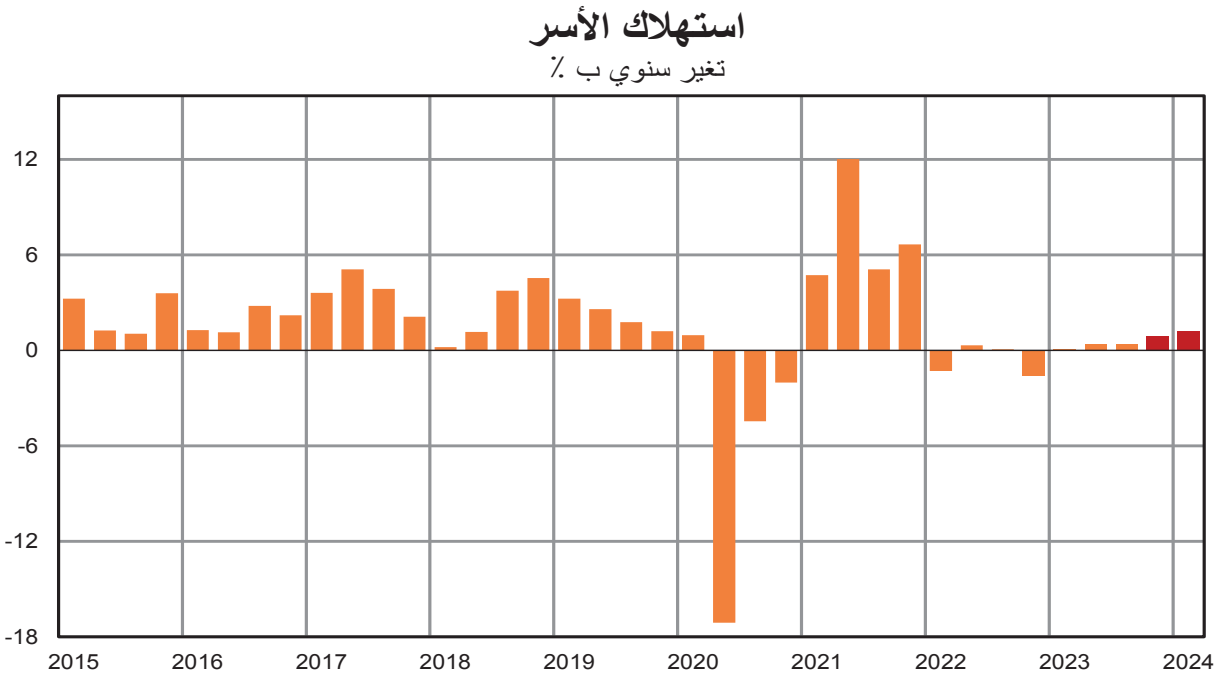

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وهي نتائج وتوقعات لا يمكن تفسيرها فقط بالجفاف وبالعوامل الخارجية (تداعيات كورونا، الحرب في أوكرانيا،...)؛ بل هناك إجراءات حكومية معطوبة وغير فعالة وينقصها الاستهداف الناجع والتتبع الصارم بل وتعاني من آفة الزبونية وغياب الشفافية.

وهو ما يطرح سؤال مصداقية ونجاعة الإجراءات الحكومية المعلنة بخصوص مواجهة التضخم:

- حيث خصصت الحكومة 3,3 مليار درهم لتغطية ماسمته "بعض النفقات المرتبطة بمواجهة انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين"، والذي كان جزءا من الاعتمادات الإضافية التي فتحتها الحكومة بمقتضى المرسوم 2.23.431 الصادر بتاريخ 17 ماي 2023، لكن يبقى السؤال المطروح هو مدى جدية وحقيقة صرف الحكومة في صرف هذا المبلغ؟

- كما خصصت الحكومة 10 مليارات درهم برسم البرنامج الاستعجالي لدعم الفلاحين الذي اعتمدته الحكومة تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك، ووقعت بشأنه الحكومة يوم 13 يونيو 2023 مع الهيئات الفلاحية والفيدراليات البينمهنية يوم 13 يونيو الجاري، على الاتفاقية الإطار المتعقلة ببرنامج الحد من تأثير نقص التساقطات المطرية، والسؤال المطروح هو حقيقة وفعالية وشفافية صرف هذا المبلغ وبلوغه إلى الفلاحين والاستغلاليات الصغار ؟

- والخلاصة هي فشل الحكومة في التخفيف من آثار التضخم عبر إجراءات لا تنفذ أو إجراءات مكلفة للمالية العمومية دون أثر يذكر:

  - حيث فقدت الخزينة ما يناهز 1,23 مليار درهم من المداخيل الجمركية على إثر الإعفاء من رسم الاستيراد المطبق على الأبقار الأليفة خلال الفترة الممتدة من 21 أكتوبر 2022 إلى غاية شهر شتنبر 2023 (المرسوم رقم 2.23.47 بتاريخ 27 يناير 2023 بتغيير المرسوم 2.22.818 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 بوقف استيفاء رسم

الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة، الذي اتخذته الحكومة بهدف ضمان تموين عادي للسوق المحلي من لحوم الأبقار!).

- وقف استيفاء رسوم استيراد الأبقار وأضاحي العيد، و"الإعفاء" دون سند قانوني، من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، وصرف دعم مالي لمستوردي الأغنام، عوض صرف هذا الدعم للكسابة ومربي المواشي لتشجيع القطيع الوطني، لم يكن لكل هذه الإجراءات وإلى الآن أي أثر يذكر على أثمنة اللحوم وعلى توفير الماشية آنذاك بأثمنة معقولة في العيد.

- دعم الحكومة لتسهيل الاستيراد عوض المنتوج الوطني، بما يهدد بفقدان المغرب للإنتاج الوطني من الأبقار والأغنام وتعويضه بالاستيراد الميسر بالإعفاءات بما فيها غير القانونية وبالدعم المالي، وهو نفس الطريق الخطير الذي أدى للأسف إلى تراجع الإنتاج الوطني من الحبوب والاعتماد على الخارج وتهديد أمننا الغذائي.

- وفي المحصلة، إن هذه المقاربة القائمة على توجيه الدعم لبعض الفئات المحظوظة من المستوردين، وإغفال الفلاحين الصغار والمتوسطين والمستهلكين، مع غياب آليات فعالة لضمان استفادة الفئات المستحقة من الإنفاق العمومي الموجه للاستيراد، هي وبالإضافة لكونها تبدد المال العام دون نتيجة، فإنها تساهم في تركيز جديد للثروة لدى فئة نافذة مرتبطة بزواج المال بالسلطة تستغل كل الوضعيات من أجل مراكمة الثروات على حساب عموم المواطنين والمواطنات وتهدد الفلاحة الوطنية والقطيع الوطني من الأبقار والأغنام، وهو ما تثبته القفزة الكبيرة التي سجلتها واردات بلادنا من الحيوانات الحية (الأبقار والأغنام) بين 2022 و 2023، التي تضاعفت 05 مرات، إثر الدعم الحكومي ووقف رسوم الاستيراد والإعفاء غير القانوني من الضريبة على القيمة المضافة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: تطورواردات الأبقاروالأغنام قبل وبعد الإعفاءات الحكومية

	2021	2022	2023	مستوى ونسبة التغير بين 2023 و2022
واردات الحيوانات الحية (الأبقاروالأغنام)	800	561	2.857	+2.296 (5 مرات)

8) سوء تقدير الحكومة وفشلها في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية:

وهنا يمكن إعادة نفس الملاحظة التي سبق إثارتها حين الحديث عن التزام الحكومة لرفع معدل النشاط لدى النساء، بحيث يتبين من خلال هذا الهدف ان الحكومة بعيدة كل البعد عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي ولولا ذلك ما كان لها أن تنطلق من 46,4 إذ أن هذ الرقم ليس هو المعتمد رسميا في احتساب هذا المؤشر كما هو معتمد لدى المؤسسات الرسمية، وبالتالي فلا أساس له وهو أكبر بشكل كبير من الأرقام المدونة بخصوص هذا المؤشر لدى المندوبية السامية للتخطيط، كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 21: تطور مؤشر جيني

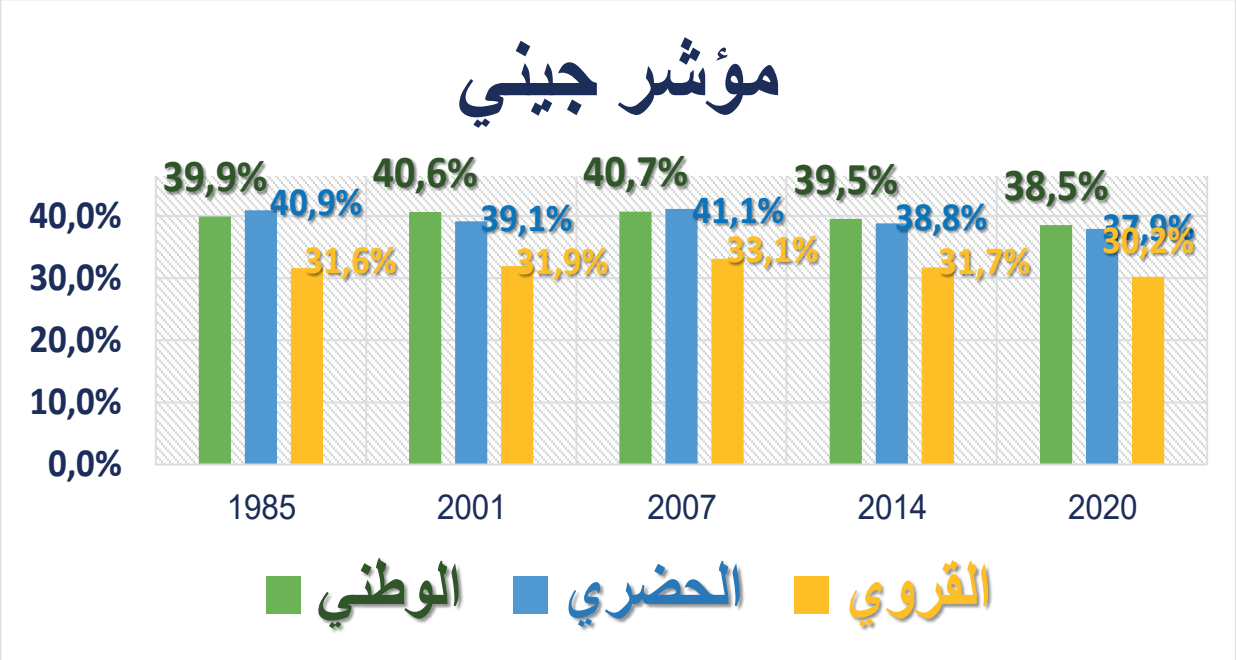

كما أن النتائج المحققة تسجل على عكس ما التزمت به الحكومة ارتفاع معدل الفقر وتفاقم الفوارق الاجتماعية، حيث صرح المندوب السامي للتخطيط بأن أزيد 3 ملايين مغربي نزلوا عن عتبة الفقر، وأغلب الطبقة المتوسطة استنفذت مدخراتها، وأن معدل الفقر بالمغرب ارتفع من 1،2 في المئة سنة 2022 إلى 6،6 في المئة سنة 2023 بسبب التضخم.

وقد ساهم التضخم في اتساع الفوارق الاجتماعية. فوفقا لمؤشر جيني، ارتفعت الفوارق الاجتماعية من 38,5 في المائة سنة 2019 إلى 40,5 في المائة سنة 2022. كما ارتفع معدل الفقر المطلق من 1,7 في المائة سنة 2019 إلى 3 في المائة سنة 2021 ثم إلى 4,9 في المائة سنة 2022 على المستوى الوطني. ومن المنتظر أن يرتفع معدل الهشاشة الاقتصادية من 10 في المائة إلى 12,7 في المائة على المستوى الوطني، ومن 5,9 في المائة إلى 7,9 في المائة في الوسط الحضري، ومن 17,4 في المائة إلى 21,4 في المائة في الوسط القروي وذلك حسب ما جاء في تقرير للمندوبية السامية للتخطيط حول تطور الفوارق الاجتماعية والصادر في اكتوبر 2022.

في ظل هذه الظروف، وكما جاء في تقرير المندوبية انتقل حوالي 3,2 مليون شخص إضافي إلى وضعية للفقر (1,15 مليون شخص) أو للهشاشة (2,05 مليون شخص). وعليه، تراجعت وضعية الفقر والهشاشة بالمغرب إلى مستويات سابقة.

وحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط، يعزى 45 في المائة من إجمالي هذا الارتفاع إلى تبعات الجائحة و55 في المائة منه إلى التضخم.

9) تفاقم دين الخزينة الإجمالي والداخلي والخارجي:

الرسم البياني رقم 22: تطور دين الخزينة الإجمالي والداخلي والخارجي (بمليار درهم)

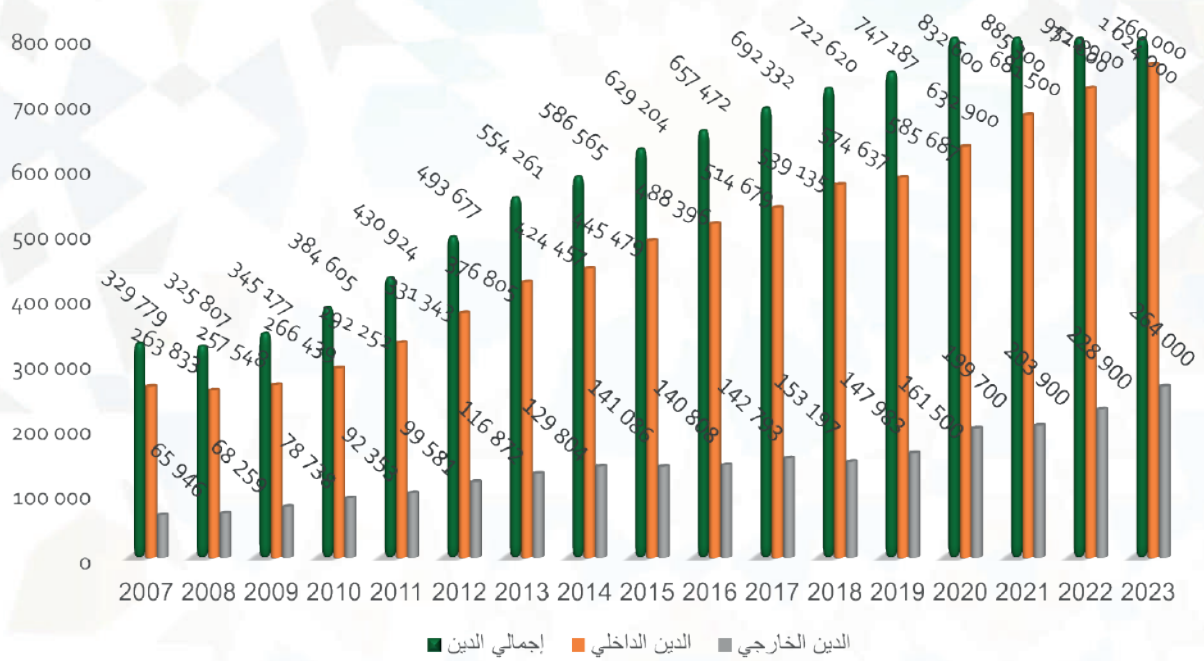

الرسم البياني رقم 23: تطور دين الخزينة الإجمالي والداخلي والخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (بمليار درهم)

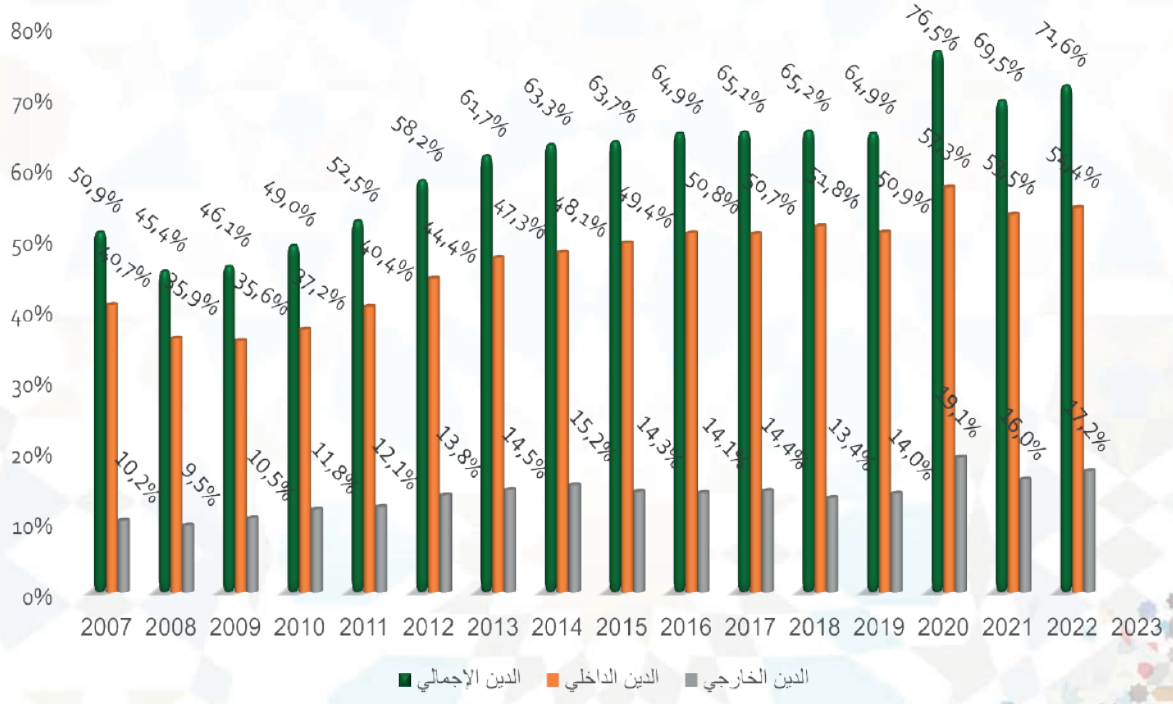

10)تقليص -غير حقيقي- لعجز الميزانية باللجوء غير المسبوق "للتمويلات المبتكرة":

الرسم البياني رقم 24: تطور دين الخزينة الإجمالي والداخلي والخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (بمليار درهم)

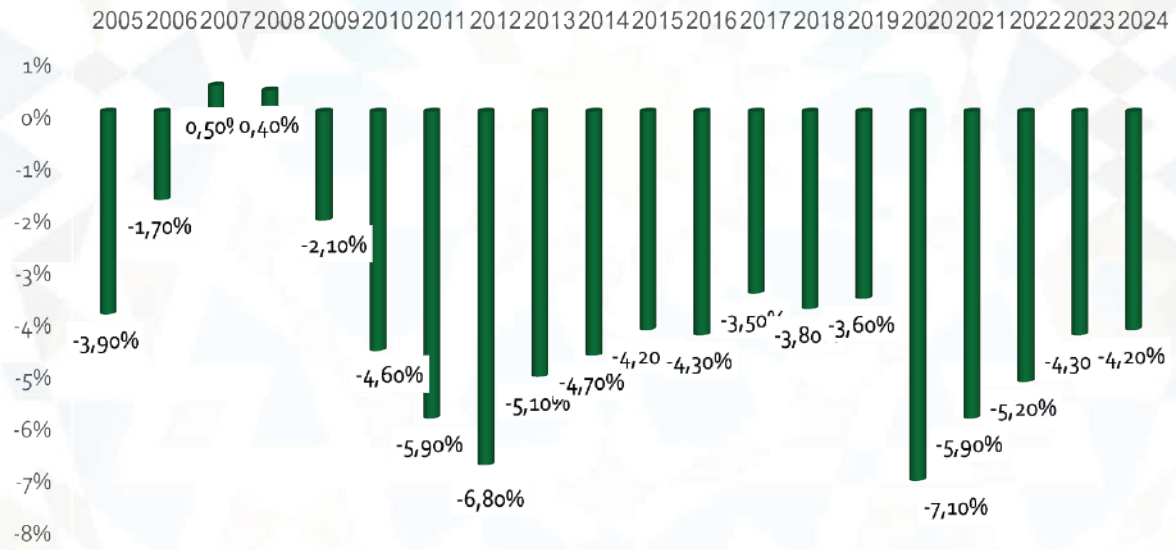

حيث يلاحظ تزايد حصة مداخيل التمويلات المبتكرة بالرغم من كل الملاحظات المطروحة والمخاطر المحتملة بشكل أصبحت حصيلتها تشكل ما يناهز 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: حصيلة التمويلات المبتكرة منذ انطلاقها سنة 2019

	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حصيلة التمويلات المبتكرة بمليار درهم	7,2	2,4	11,9	25	25,4	30
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	0,58	0,21	0,93	1,88	1,85	2,11

وهي تمويلات غير عادية واستثنائية بكل المقاييس وناشئة عن تفويت ملكية بعض الأصول العقارية - الدولة في حاجة إليها - إلى مستثمرين مؤسساتيين عموميين (صندوق الإيداع والتدبير والصندوق المغربي للتقاعد) وخواص مع الحفاظ على استعمالها من طرف الدولة عبر إبرام عقود كراء طويلة الأمد. وهي تمويلات تطرح عدة ملاحظات وتتضمن عدة مخاطر.

فهي فكرة تم الحياد بها عن أصلها كما انطلقت سنة 2019 في سياق البحث عن طرق ووسائل جديدة لتمويل استثمارات عمومية جديدة، دون اللجوء إلى القروض، وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو في إطار الشراكة بين الدولة ومؤسسات عمومية، كما أن مواردها الكبيرة تعطي للحكومة الإحساس الخاطئ بالوفرة المالية الكبيرة والعادية في حين أن هذه التمويلات هي موارد استثنائية وغير مستدامة، ولا يمكن أن تغني الحكومة عن القيام بواجبها باستعجال في تطوير الموارد العادية وترشيد النفقات لتغطية النفقات الكبيرة الناجمة عن البرامج والأوراش العمومية، وهي أيضا عملية خوصصة

من نوع آخر في غياب إطار قانوني منظم يضمن التقييم الصحيح للأصول التي يتم تفويتها ويضمن المنافسة والشفافية اللازمة ويضمن استعمالها لإحداث استثمارات جديدة، وهي أيضا عمليات اقتراض بطريقة أخرى وتمويل للخزينة دون الاذن البرلماني والمراقبة البرلمانية ويتم استعمالها في تمويل النفقات العادية وفي تقليص العجز، كما أنها تمويلات تثقل حسابات المستثمرين المؤسساتيين العموميين بأصول عقارية ليست من اختصاصهم فضلا عن أنها تمتص سيولة هم بحاجة إليها للوفاء بالتزاماتهم اتجاه ذوي الحقوق.

والحصيلة المرحلية للحكومة في مجال بيع أصول الدولة واستعمالها في تمويل عجز الميزانية وتقليص المديونية تحت عنوان "التمويلات المبتكرة"، هي المرور إلى السرعة القصوى خلال سنوات 2022 و2023 و2024، إذ تم تحصيل 25 مليار درهم سنة 2022 و25,4 مليار درهم سنة 2023، ويتوقع تحصيل 30 مليار درهم سنة 2024، مقابل ما تم تحصيله منذ انطلاق هذه العملية سنة 2019 حيث تمت تعبئة 7,1 مليار درهم سنة 2019، و2,4 مليار درهم سنة 2020، و11,9 مليار درهم سنة 2021. **وبهذا تكون الحكومة الحالية وفي ظرف ثلاث سنوات فقط قد حصلت وستحصل مبلغا إجماليا يقدرب80,5 مليار درهم، وهي حصيلة تضاهي، مع الاختلاف الكبير في التأطير القانوني وأوجه الصرف وطريقة احتساب عجز الميزانية، حصيلة عملية الخوصصة خلال ربع قرن من الزمن**، والتي بلغت 103 مليار درهم منذ انطلاقها سنة 1993 وإلى حدود نهاية سنة 2017.

لذا على الحكومة، التوقف عن بيع أصول الدولة دون إطار قانوني يضمن الشفافية ويحدد قواعد الاستعمال وأوجه الصرف، لاسيما أمام ما سينجم عن هذه الطريقة من تبعات قانونية ومالية وميزاناتية وخدماتية وآثارها على ضبط عجز الميزانية والمديونية وعلى السوق المالي، والمبادرة الى إعطاء إطار قانوني واضح لهذه العملية قبل الاستمرار بهذه السرعة القصوى، والتوقف عن استعمال هذا الحجم الكبير والاستثنائي من موارد لن تتكرر، والذي تلزم وتثقل عبره الحكومة الأجيال المقبلة كاهل ميزانية الدولة بمجموعة من النفقات الكبيرة والراتبة.

خاتمة:

وبالنظر لكل ما سبق فإننا أمام "**حصيلة مرحلية ضعيفة ومخيبة للآمال" لحكومة الكفاءات والالتزامات العشر** الواردة في الصفحة 24 من البرنامج الحكومي 2021-2026، كما يذكر بذلك الجدول التالي:

الجدول رقم 8: الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021-2026

1) الرفع من وتيرة النمو إلى معدل 4% خلال الخمس سنوات المقبلة
2) إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة
3) رفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20% حاليا
4) تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة
5) إخراج مليون أسرة من الفقر والهشاشة
6) حماية وتوسيع الطبقة الوسطى وتوفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية لبروز طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي
7) تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية إلى أقل من 39% عوض 46,4 % حسب مؤشر جيني
8) تعبئة المنظومة التربوية - بكل مكوناتها - بهدف تصنيف المغرب ضمن أحسن 60 دولة عالميا (عوض المراتب المتأخرة في جل المؤشرات الدولية ذات الصلة)
9) تعميم التعليم الأولي لفائدة كل الأطفال ابتداء من سن الرابعة مع إرساء حكامة دائمة وفعالة لمراقبة الجودة
10) تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة من خلال إحداث صندوق خاص وضخه بميزانية تصل لمليار درهم بحلول سنة 2025

وهي حصيلة تختزلها بكل موضوعية، وبالحساب البسيط، وبإشهاد البرلمان والرأي العام، ما تحقق وما لم يتحقق من هذه الالتزامات العشر (10) للحكومة، حيث إن الذي تحقق منها -جزئيا- لحد الآن لا يتعدى التزامين اثنين: ويتعلق الأمر بالالتزام رقم 4 المتعلق بتفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة؛ والالتزام رقم 9 المتعلق بتعميم التعليم الأولي لفائدة كل الأطفال ابتداء من سن الرابعة مع إرساء حكامة دائمة وفعالة لمراقبة الجودة:

الجدول رقم 9: ما تحقق -جزئيا- من الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021-2026

4) تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة
9) تعميم التعليم الأولي لفائدة كل الأطفال ابتداء من سن الرابعة مع إرساء حكامة دائمة وفعالة لمراقبة الجودة

فيما لم تتحقق ولو نسبيا الثمان التزامات المتبقية الأخرى (1،2،3،5،6،7،8،10)، هذا بالرغم من أن الحكومة قدمت ثلاثة قوانين للمالية.ولم يتبق أمامها سوى مشروعين اثنين لقوانين المالية.

الجدول رقم 10: ما لم يتحقق من الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021-2026

1) الرفع من وتيرة النمو إلى معدل 4% خلال الخمس سنوات المقبلة
2) إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة
3) رفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20% حاليا
5) إخراج مليون أسرة من الفقر والهشاشة
6) حماية وتوسيع الطبقة الوسطى وتوفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية لبروز طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي
7) تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية إلى أقل من 39% عوض 46,4 % حسب مؤشر جيني
8) تعبئة المنظومة التربوية - بكل مكوناتها - بهدف تصنيف المغرب ضمن أحسن 60 دولة عالميا (عوض المراتب المتأخرة في جل المؤشرات الدولية ذات الصلة)
10) تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة من خلال إحداث صندوق خاص وضخه بميزانية تصل لمليار درهم بحلول سنة 2025

كما أنه وبالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي، ومن ضمنها الالتزامات العشر السابقة، فإن ما طبع هذه الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة هو ما يلي:

- **اكتفاء الحكومة بتنزيل البرامج والإصلاحات التي أطلقتها الحكومتين السابقتين لا غير: القانون الإطار للإصلاح الجبائي، القانون الإطار لإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، القانون التنظيمي لقانون المالية، التسوية الطوعية للوضعية الجبائية، التسوية التلقائية للممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج...**
- **عقدة الحكومتين السابقتين والسعي إلى التراجع عن السياسات الحكومية السابقة في مجالات عدة (التشغيل..)**
- **التخبط وغياب التصور الواضح والجرأة اللازمة بخصوص الإصلاحات الكبرى المعلنة: المقاصة، التقاعد، القانون التنظيمي للإضراب، القانون المنظم للنقابات، مدونة الشغل...**
- **تنزيل الإصلاح الجبائي بانتقائية وبسرعتين متباينتين ودون مراعاة العدالة الجبائية والسياق التضخمي.**
- **تنزيل القانون الإطار بمثابة ميثاق للاستثمار بانتقائية وبسرعتين مختلفتين.**
- **اعتماد نهج يتجسد في قوانين المالية وفي التعديلات التي قبلتها الحكومة على مستوى مجلس المستشارين مبني على الاستجابة للضغوط الفئوية وللمصالح الضيقة لبعض الفئات على حساب المصلحة الوطنية والاقتصاد الوطني والمنتوج والرأسمال الوطنيين، وتهميشها للنقاش السياسي المسؤول وللمقاربة السياسية الهادفة التي**

تتوخى الإنصاف واستحضار المصلحة الوطنية العليا، وهو ما تجلى في تخفيض للرسوم الجمركية على الواردات التي تنافس المنتوج الداخلي والصناعة الوطنية ضدا على التزامات البرنامج الحكومي، وإدراجها على مستوى مجلس المستشارين لتعديلات عديدة تهم مواد باسمها وبعينها دون سابق دراسة تقييم أثر.

- الفشل في التخفيف من آثار التضخم عبر إجراءات معلنة ولا تنفذ أو إجراءات مكلفة للمالية العمومية دون أثر يذكر.
- عدم قدرتها على توفير الجواب الحاسم على سؤال استدامة التمويل لمختلف النفقات والبرامج والأوراش الاجتماعية والتحكم في العجز والمديونية في مستويات مقبولة ومستدامة.

كما أن ما يركز ويختزل بشكل جلي ومكثف الحصيلة المرحلية لهذه الحكومة، هي نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والذي أكد أن مؤشر ثقة الأسر عاد إلى منحاه التنازلي في الفصل الرابع من سنة 2023، بعد تحسن طفيف في الفصل السابق، ليصل بذلك لأدنى مستوى له منذ بداية البحث سنة 2008. حيث انتقل مؤشر ثقة الأسر إلى 44,3 نقطة عوض 46,5 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق و 46,6 نقطة المسجلة خلال الفصل الرابع من السنة الماضية.

الرسم البياني رقم 25: تطور مستوى مؤشر ثقة الأسر منذ 2008

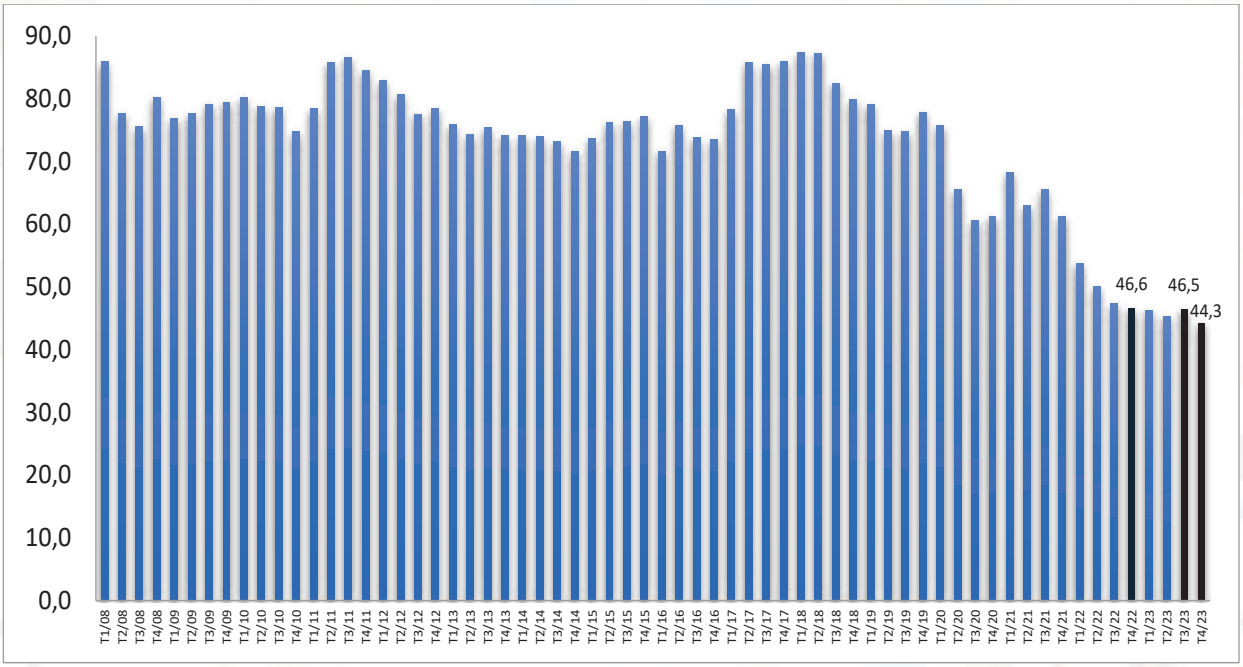

وبالدخول في تفاصيل ومكونات هذا المؤشر فإن النتائج المحصلة تدل على ما يلي:

- بلغت، خلال الفصل الرابع من سنة 2023، **نسبة الأسر التي صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا السابقة** 87 في المائة، فيما اعتبرت 9,2 في المائة منها استقراره و3,8 في المائة تحسنه.
- **وبخصوص تطور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا المقبلة**، فأكثر من نصف الأسر (57,9 في المائة) تتوقع تدهوره و33,2 في المائة استقراره، في حين ترجح 8,9 في المائة تحسنه.

- **وبخصوص مستقبل مستوى البطالة خلال 12 شهرا المقبلة**، توقعت 86،3 في المائة من الأسر ارتفاعه مقابل 6 في المائة توقعت استقراره.
- كما اعتبر 79,8 في المائة من الأسر أن الظروف غير ملائمة للقيام بشراء سلع مستديمة في حين رأت 9,4 في المائة عكس ذلك.
- وصرح 56,1 في المائة من الأسر، أن مداخيلها تغطي مصاريفها، فيما استنزفت 42,1 في المائة من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 1,8 في المائة.
- **وبخصوص تطور الوضعية المالية للأسر خلال 12 شهرا الماضية**، صرحت 59,8 في المائة من الأسر مقابل 3,7 في المائة بتدهورها.
- **وبخصوص تصور الأسر لتطور وضعيتها المالية خلال 12 شهرا المقبلة**، فتتوقع 18,3 في المائة من الأسر مقابل 28,9 في المائة تحسنها.
- **وبخصوص القدرة على الادخار**، صرحت 9,6 في المائة مقابل 90,4 في المائة من الأسر بقدرتها على الادخار خلال 12 شهرا المقبلة .
- **وبخصوص ارتفاع أثمنة المواد الغذائية**، صرحت غالبية الأسر (97,7 في المائة) بأن أسعار المواد الغذائية قد عرفت ارتفاعا خلال 12 شهرا الأخيرة. وتتوقع 81,3 في المائة من الأسر استمرارها في الارتفاع خلال 12 شهرا المقبلة في حين لا يتجاوز معدل الأسر التي تنتظر انخفاضها 3 ,7 في المائة.

<u>وفي الختام</u> وبالنظر لما سبق حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، فإن الخلاصة هي أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في تدبير الملفات الحساسة والاحتجاجات الاجتماعية ومباشرة الإصلاحات الهيكلية، سواء على مستوى طريقة معالجة توقف الدراسة لشهور وبشكل غير مسبوق، أو في أزمة طلبة الطب والصيدلة، أو في الإشكاليات التي طرحتها طريقة تنزيل الحكومة لورش تعميم الحماية الاجتماعية، أو في معالجة استمرار أزمة غلاء الأسعار، أو في القدرة على تحقيق معدلات النمو الموعودة، أو في تحقيق وعد المليون منصب شغل صاف خلال الخمس سنوات، أو في رفع معدل نشاط النساء إلى 30%، كل هذا في ظل التراجع غير المسبوق لتدفقات الاستثمارات الأجنبية، والزيادة غير المسبوقة في عدد المقاولات المفلسة، والزيادة الكبيرة في حجم ونسبة المديونية، وفي ظل عدم تحقيق وعد زيادة 2.500 درهم للأساتذة ووعد مدخول كرامة للأشخاص المسنين؛ والتخلف عن القيام بالإصلاحات الكبيرة والمطلوبة من مثل إصلاح نظام المقاصة وإصلاح أنظمة التقاعد وإصلاح مدونة الشغل وإخراج القانون التنظيمي للإضراب و قانون النقابات، ويضاف لكل هذا التلاعب والاستهتار بأسس ومبادئ العمل المؤسساتي مثل التلاعب الذي شاب مباراة المحاماة والطريقة غير المسؤولة لمعالجته. كما أسست الحكومة لأسلوب جديد في تدبير الشأن العام تميز بالتأسيس لتسليع الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها الخدمات الصحية، واستغلال النفوذ والسلطة للاستفادة من فرص استثمارية والتشريع لمصالح خاصة ضيقة، وكلها أمور كبيرة وخطيرة أفضت إلى تراجع غير مسبوق في مؤشر الثقة، وهو مؤشر يدل وينبه بشكل واضح على أن ما بني بشكل لا يحترم قواعد الديمقراطية ونزاهة العملية الانتخابية و الإرادة الحرة للناخبين لا يمكن أن يثمر مؤسسات منتخبة قوية تحظى بثقة المواطنين والمواطنات، قادرة على مواجهة الصعوبات ورفع التحديات واستثمار الفرص والتعامل بمسؤولية ووطنية ونكران ذات، لتوفر شروط اقتصاد تنافسي تسوده المنافسة الشريفة والمساواة في الولوج إلى الفرص الاستثمارية، وبناء مجتمع متضامن يحظى فيه الجميع بالكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وفرص ومقومات العيش الكريم.

حزب العدالة والتنمية

ⵓⵔⵕⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⴰⵡⴰⵜ ⴷ ⵜⵎⵏⵎⵉⵔⵜ

Parti de la Justice et du Développement

26 زنقة ابن الطيب القادري، حي الليمون، الرباط ـ المغرب.

الهاتف : 0537.20.88.62 الفاكس : 0537208854

الموقع الإلكتروني : www.pjd.ma البريد الإلكتروني : pjdcontact@gmail.com

WWW.PJD.MA